الاثنين 30 آب 2021
العدد 4424 السنة السادسة عشرة
lundi 30 Août nº 4424 16ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
باسبورات من أجل الهجرة

- **محمد وهبة**
لا.لم تُفرج بعد!
- **نجيب عيسى**
أطراف الصراع بلا رؤية
- **ماهر سلامة**
الاستثمار في تكرير النفط

العرض المصري يشمل نقل الغاز إلى الزهراني؟
لا غاز ولا كهرباء... بلا حكومة [4]

سلامة يهرّب الأموال بـ«الشنطة»!
[3 ـ 2]

(هيثم الموسوي)

تحقيق

رحلات النزهة البحرية
الانقاذ حسب الأولويات!

6

العراق

صلافة فرنسية تظلّل «قمة بغداد»

11

قضية

المحادثات النووية في غيبوبة
إيران تتهيّأ لشتاء طويل

12

على الغلاف

الجمارك الفرنسيّة تضبطه بالجرم المشهود
سلامة يهرّب الأموال بـ«الشنطة»

آخر «فضائح» رياض سلامة، سجّلتها سلطات الجمارك الفرنسية في تموز الفائت. بعد تفتيش حقائبه أثناء دخوله فرنسا، عُثر على نحو 90 ألف يورو نقداً. غُرّم سلامة لأنه لم يصرّح عن المبلغ، بعد تأكيده، كذباً، أنه لا يحمل ما يجب التصريح عنه. في لبنان، يُعدّ المبلغ صغيراً، قياساً بثروة سلامة ــ لا بفقر غالبية السكان ــ لكن الحادثة تكشف أحد وجوه حاكم مصرف لبنان

حسن عليق

يوم 16 تموز الفائت، غادر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة مطار بيروت، على متن طائرة خاصة، متوجّهاً إلى فرنسا. حطّت طائرته، التابعة لشركة طيران الشرق الأوسط، في مطار «لوبورجيه»، شمالي العاصمة الفرنسية باريس. كانت أموره تسير كالمعتاد، لجهة ترتيبات الخروج من المطار، إلى أن ساله موظفو الجمارك الفرنسيون عما إذا كان في حقائبه ما يوجب التصريح عنه. ردّ سلامة بالنفي. ثم ساله الموظفون عما إذا كان يحمل المال نقداً، فأجاب بأن في حوزته 15 ألف يورو، وهو المبلغ الأقصى الذي يُسمح بإدخاله نقداً إلى فرنسا، من دون التصريح عنه. عندها، طلب موظفو الجمارك

> **أجهزة الأمن الألمانيّة تقدّر ثروة سلامة بنحو مليارَي دولار!**

> تفتيش حقائب سلامة. فوجئ هؤلاء بوجود مبلغ مالي باليورو، وآخر بالدولار. بعد «عدّ» الأموال، تبيّن أن ما في حقيبة سلامة يبلغ 83 ألف يورو، إضافة إلى ما قيمته نحو 7 آلاف يورو، بالدولار الأميركي. كذلك عُثِر في حقائب حاكم مصرف لبنان على 50 سيجاراً.

على الأثر، أدخِل سلامة إلى غرفة تحقيق لفتح محضر رسمي. ردة فعله الأولى كانت أنه لا يعلم كيف وصلت تلك الأموال إلى حقيبته، قبل أن يعود ويقرّ بملكيّته لها، معرّفاً عن نفسه بأنه حاكم مصرف لبنان. وأبرز للمحقّقين جوازَ سفر دبلوماسياً لبنانياً. وعندما سُئل عن السيجار، أجاب بأنه للاستخدام الشخصي. نتيجة

(هيثم الموسوي)

«التحقيق الجمركي»، أجبر سلامة على دفع غرامة مالية قيمتها 2700 يورو نتيجة محاولته إدخال مبلغ من المال من دون التصريح عنه. أما الخمسون سيجاراً، فلم يُغرَم بسببها.

في الحسابات اللبنانية، يُعدّ المبلغ المذكور ضئيلاً جداً، قياساً بما هو معروف عن ثروة رياض سلامة، كما عن أسلوب عمله منذ تولّيه حاكمية مصرف لبنان. لكن ما جرى له الكثير من الدلالات، ويمكن اعتباره عيّنة عن أحد أوجه أداء الحاكم في «المركزي»:

- أولاً، فيما اللبنانيون وعموم المودعين ممنوعون من الحصول على دولار واحد، أو يورو واحد، من المصارف اللبنانية التي أفلست في ظل حاكمية سلامة (رأي السلطة الناظمة للقطاع المصرفي)، يحمل الأخير في رحلته من بيروت إلى باريس نحو 90 ألف يورو نقداً.

- ثانياً، خالف رياض سلامة القانون بعدم التصريح عن المبلغ في مطار بيروت، كما بعدم التصريح عنه في المطار الفرنسي.

- ثالثاً، كذب رياض سلامة على موظفي الجمارك الفرنسيين الذين سألوه عما إذا كان يحمل ما يوجب التصريح عنه، ثم كذب عليهم بإجابته الأولى عندما نفى معرفته بكيفية وصول الأموال إلى حقيبته الشخصية!

ما جرى يُعَدّ فضيحة في أيّ «دولة» في العالم. أما في لبنان، فمن المتوقع أن يجري التعامل مع الأمر كما لو أنه متّصل بـ«المصروف الشخصي» لرجل ثريّ، لا كمخالفة قانونيّة ارتكبها مسؤول رسمي يتحمّل الجزء الأكبر من وزر تبديد عشرات مليارات الدولارات من الأموال العامة والخاصة، ما تسبّب بإدخال لبنان في أسوأ أزمة اقتصادية ومالية ونقدية في تاريخه.

وفيما لا يمكن الجزم بعدد المرات التي نقل فيها سلامة أموالاً نقدية بعد انهيار القطاع المصرفي في خريف عام 2019، لا يمكن فصل تعامل موظفي الجمارك في مطار «لوبورجيه» معه عن التوجّه السياسي الفرنسي إزاءه. فباريس لا تُخفي أنها تريد إطاحة رياض سلامة، ولديها «كتيبة» من المرشحين البدلاء، على رأسهم سمير عساف. لكن ما يحول دون تحقيق إيمانويل ماكرون لمبتغاه، هو الحماية الأميركية التي لا يزال يحظى بها حاكم مصرف لبنان، إضافة إلى مظلة داخلية سياسية ومالية و«احتكارية» وطائفية وإعلامية. هذه الحماية الأميركية لا تزال، على ما تشير مصادر متابعة للملفات سلامة القضائية المفتوحة في أكثر من دولة أوروبية، تحول دون أن تخطو السلطات القضائية الغربية خطوة إضافية ضد الحاكم. فالسلطات السويسرية، على سبيل المثال لا الحصر، لا تزال تمتنع عن تنفيذ الطلب الذي بعثت به النيابة العامة التمييزية إلى نظيرتها السويسرية في 26 أيار 2021، والرامي إلى الحجز على أموال سلامة وممتلكاته، لمصلحة الدولة اللبنانية. كذلك لم تُنفّذ الطلب اللبناني سلطات فرنسا وألمانيا، علماً بأن أجهزة الأمن في برلين تُقدّر ثروة سلامة في لبنان والعالم بنحو مليارَي دولار أميركي! وهي ترى أن الاشتباه في كون سلامة اختلس، بين عامَي 2001 و2015 نحو 330 مليون دولار من مصرف لبنان، بالشراكة مع شقيقه رجا، هو «اشتباه قاصر، لأن المؤشرات الموجودة في حوزتنا تشير إلى احتمال اختلاس مبالغ تفوق ذلك بكثير».

يُضاف إلى ما تقدّم أن النيابة العامة السويسرية لم تزوّد نظيرتها اللبنانية بعد بنسخة عن العقد الموقّع بين مصرف لبنان وشركة «فوري» التي يُشتبه في أنها واجهة احتيالية لسلامة وشقيقه. فهذا العقد هو الذي يُشتبه في أنه أدى إلى اختلاس مبلغ 330 مليون دولار لحساب الشقيقين سلامة. والمفارقة أن نسخته الموقّعة بين مصرف لبنان و«فوري» في بيروت، لا تأتي على ذكر رجا سلامة. أما النسخة المودعة في سويسرا، فهي تحمل توقيع رجا سلامة، بحسب ما تشير مصادر النيابة العامة الاتحادية في برن.

بصرف النظر عن الحماية التي يحظى بها، فإن شهر أيلول لن يحمل الهدوء لرياض سلامة. المدّعية العامة في جبل لبنان القاضية غادة عون مستمرة بملاحقته. وفي الجزء الثالث من الشهر، سيجتمع في مدينة لاهاي الهولندية ممثلو الادعاء العام في 7 دول أوروبية، لتوحيد آليات العمل على ملف سلامة. لكن يبقى أن أهم ما سيواجهه، هو موعد جلسة التحقيق الثانية مع المحامي العام التمييزي القاضي غسان عويدات، ينبغي لها أن تشكّل منعطفاً في حياة سلامة. فالتحقيقات المستمرة منذ شهر شباط 2021 في قضية اختلاس أموال من مصرف لبنان وقضايا أخرى، أن لها أن تصل إلى نهايتها. وصحيح أن الادعاء العام لا يجوز له أن يعمل تحت الضغط، ومن واجبه جمع أكبر قدر ممكن من الأدلّة التي «تسهّل» مهمة قاضي التحقيق في ملف بهذه الخطورة (وتصعّب على قاضي التحقيق اللجوء إلى «الفلفلة» القضية)، لكن لا بد من رفع الصوت للضغط على النيابة العامة من أجل الادعاء على سلامة وتوقيفه. فهذا الرجل لم يترك مخالفة لم يرتكبها: من تبديد عشرات مليارات الدولارات (بالشراكة مع آخرين في المصارف)، والتسبب بكارثة اقتصادية ومالية (بالشراكة مع آخرين في السلطة والمصارف)، والاستمرار في تعميق الانهيار... وصولاً إلى تهريب الأموال بحقيبته الشخصية عبر المطارات! إبقاؤه من دون تحريك دعوى الحق العام ضدّه، ليس سوى تشجيع له على الاستمرار في ارتكاب الجرائم.

تقرير

مصرف لبنان «يفتتح» محطة بنزين!

يضغط حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة على السلطات السياسية من أجل وقف دعم استيراد المحروقات والأدوية، فارضاً عليها توقيته حتّى قبل الانتهاء من العمل على البطاقة التمويلية، التي يُفترض بها أن تكون معيلاً متواضعاً لعدد من العائلات. يتصرّف سلامة كما لو أنّ السياسة النقدية معزولة عن المجتمع وعن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وبطريقة غير مبالية لما يجري خارج حدود البنك المركزي. ووفق هذه القاعدة، قرّر تعزيز الامتيازات داخل «المركزي»، عبر تأمين البنزين الذي يحتاج إليه الموظفون، من خلال تعبئة البنزين لسياراتهم داخل الموقف الخاص بالمصرف في بيروت. وقرر سلامة تقديم هذه الخدمة للموظفين، لإعفائهم من الانتظار في الطوابير أمام محطات الوقود.

خطوة سلامة تطرح علامات استفهام حول هوية شركة الاستيراد التي ستُقدَّم البنزين لصالح مصرف لبنان، ومدى وجود تضارب مصالح بينها وبين كون سلامة هو صاحب السلطة الحصرية لفتح الاعتمادات للشركات لتستورد المحروقات.

(الأخبار)

تقرير

«الفاريز» وقّعت العقد... و«الماليّة» تنتظر قرار الديوان

التدقيق الجنائي ينطلق خلال أيام

خلال أيام، يُفترض أن يُوقّع وزير المالية عقد التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان. كل الخطوات المطلوبة أنجزت. وآخرها توقيع ممثل شركة «الفاريز ومارسال» النسخة الأصلية من العقد وإرسالها إلى وزارة المالية. يبقى عرض العقد على الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة وهو ما سيحصل اليوم، على أن يليه توقيع الجانب اللبناني. ثم بدء الشركة لعملها بكلفة 2.7 مليون دولار. كل الآلية القانونية أنجزت. لكن يبقى تعاون مصرف لبنان. وبالرغم من أنه سبق أن تعهّد بتقديم كل الأجوبة المطلوبة، إلا أن من خير حاكم «المركزي» يُدرك أن تطيير التدقيق مجدّداً سيبقى أولويّته

أيلي الفرزلي

يبدو أن كل محاولات المماطلة في توقيع عقد التدقيق الجنائي قد استُنفدت. ثمانية أشهر مرّت على إقرار قانون رفع السرية المصرفية عن حسابات مصرف لبنان لمصلحة التدقيق الجنائي، استُهلكت كلها على عشرات المراسلات التي تهدف إلى إعادة تفعيل التدقيق، بعدما توقّف في أيلول 2020.

لم يبقَ من المهلة التي حددها القانون سوى أربعة أشهر. لكن إذا صدقت النيات، يفترض أن تكون كافية لإنجاز شركة «الفاريز آند مارسال» مهمتها. في 14 حزيران رأيا استغربت فيه كيف تلجأ شركة، مطلق أي شركة، إلى أن تفرض على الدولة أن تسدّد لها كامل أتعابها قبل قيامها بالمهمة المطلوبة منها، والتي يراد التعاقد معها لإتمامها. لذلك، اقترحت أن يُصار إلى دفع نسبة من الأتعاب بالتوقيع) بداية الأسبوع. دانيال كان قد أرسل العقد موقّعاً منه عبر البريد الإلكتروني، قبل أن يرسل النسخة الأصلية من العقد يوم الخميس الماضي.

وتمهيداً للتوقيع من قبل «المالية»، صدرت، يوم الجمعة، موافقة استثنائية عن رئيسَي الجمهورية والحكومة، قضت بنقل اعتماد بقيمة 4 مليارات و927 مليون ليرة من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنة وزارة المالية على أساس القاعدة الاثني عشرية. وعليه، بعد الحصول على الموافقة على تفويض الوزير بالتفاوض مع الشركة على تعديل العقد، وبعد موافقة هيئة الاستشارات على التعديلات، ثم صدور الموافقة على نقل الاعتماد، لم يبقَ، قبل توقيع العقد، سوى الحصول على الموافقة المسبقة لديوان المحاسبة. وقد أكدت مصادر وزارة المالية أن العقد سيرسل إلى الديوان اليوم الاثنين، على أن يوقّعه الوزير بعد إصدار الموافقة المسبقة. وفيما أوضحت مصادر الديوان أنه فور تسلّمه العقد لن يتأخر قبل إصدار القرار بشأنه، توقّعت مصادر معنية أن لا يرفض الديوان الموافقة المسبقة على العقد، كما حصل مع العقد السابق، لأن الوزارة التزمت هذه المرة بالآلية القانونية المفترض اتباعها، فيما عمدت في المرة السابقة إلى عرض العقد على الديوان بعد توقيعه.

وعليه، ما إن يُوافق الديوان على العقد تكون الطريق قد فُتحت أمام توقيعه رسمياً من قبل وزير المالية، بما يتيح للشركة بدء العمل. أما في حال عدم الموافقة، فتكون «المالية» بحاجة إلى موافقة استثنائية جديدة لتخطّي رأي الديوان ثم توقيع العقد. لكن بحسب الأجواء المحيطة بالملف، فإن الكل صار مقتنعاً بأن التوقيع سيصبح أمراً واقعاً قبل نهاية الأسبوع.

واحدة من النقاط التي أدت إلى تأخير التوقيع كانت مطالبة الشركة بالحصول على كامل المبلغ المتفق عليه مسبقاً، وهو ما رفضته هيئة التشريع والاستشارات، حيث أصدرت في 14 حزيران رأياً استغربت فيه كيف تلجأ شركة، مطلق أي شركة، إلى أن تفرض على الدولة أن تسدّد لها كامل أتعابها قبل قيامها بالمهمة المطلوبة منها، والتي يراد التعاقد معها لإتمامها. لذلك، اقترحت أن يُصار إلى دفع نسبة من الأتعاب عند اتخاذ قرار بدء العمل (بعد تسليم مصرف لبنان كل المعلومات) لا تتجاوز بأحسن الأحوال نسبة 40 في المئة التي كان متفقاً عليها في العقد الأساسي، ولا سيما أن الشركة تكون قد حصلت مسبقاً، وقبل أن تبدأ بمراجعة المستندات والمعلومات المسلّمة إليها من مصرف لبنان، على 100 ألف دولار، يحق لها الاحتفاظ بها في حال إنهائها الاتفاق إذا لم تتمكن من اتخاذ قرار بدء العمل، لعلّة تسليمها المعلومات المطلوبة بشكل غير ملائم.

تجدر الإشارة إلى أن الشركة كانت قد أصرّت في المفاوضات الأولى على:

> **أصدر رئيسا الجمهورية والحكومة قراراً استثنائياً بنقل اعتماد إلى وزارة المالية لزوم التدقيق الجنائي**

ـ أن تدفع الدولة 150 ألف دولار أميركي بدل إنهاء العقد السابق الموقّع في 31 آب 2020 (وافقت هيئة التشريع، فيما رفض ديوان المحاسبة لأن العقد الأساسي لم يحصل على الموافقة المسبقة للديوان، فصدرت موافقة استثنائية، في 7 آب، تجيز الدفع).

ـ أن تدفع الدولة 100 ألف دولار تحتفظ بها الشركة لضمان تنفيذ العقد.

ـ أن تدفع الدولة كامل قيمة العقد، أي 2 مليون و740 ألف دولار، بدل أتعاب

(هيثم الموسوي)

ومصاريف عند توقيع العقد بما فيها المئة ألف دولار.

ـ تأكيد مصرف لبنان جاهزية المعلومات المطلوبة منه من قبل الشركة بموجب قائمة المعلومات (IRL) وبالشكل المتفق عليه.

ـ أن تقدم الشركة تقريرها الأولي في غضون 12 أسبوعاً من تاريخ بداية تقديم الخدمات.

وفيما لم تشكل أغلب المطالب مشكلة بالنسبة إلى الجانب اللبناني باستثناء البند المالي، عادت وزارة المالية وفاوضت الشركة على آلية دفع جديدة. وقد اتفقتا بالفعل على أن تدفع الدولة 100 ألف دولار كضمان للتنفيذ عند التوقيع، ثم 40 في المئة عند بدء الشركة عملها (بعد تسلّمها كل المستندات التي تطلبها من مصرف لبنان)، على أن يلي ذلك 50 في المئة ثم 10 في المئة من قيمة العقد.

وعلى هذا الأساس، عُدّل العقد، وأرسل مجدداً إلى هيئة التشريع، التي تبيّن لها أنه تم الأخذ بكل الملاحظات التي سبق أن عرضتها، فوافقت بالتالي على التوقيع.

عندما يتحقّق ذلك، تعود الطابة إلى ملعب مصرف لبنان. عليه أن يقدم الإجابات عن 133 سؤالاً سبق أن رفض الإجابة عنها أثناء تنفيذ العقد الأول، علماً بأن الشركة لم توافق على عودة التفاوض بشأن توقيع عقد جديد إلا بعد حصولها على «دليل ملموس» بأن المعلومات المطلوبة من مصرف لبنان (كتاب موجّه إلى المالية في 28 شباط 2021) بموجب اللائحة المرسلة إليه سابقاً (14 أيلول 2020) والمحدثة في 20 تشرين الأول 2020، قد تأمنت وأصبح الوصول إليها متاحاً، بما يسمح ببدء التدقيق الجنائي.

بحسب الاتفاق أيضاً، سيكون للشركة مكتب خاص في وزارة المالية وليس في مصرف لبنان، على أن يزوّدها المصرف بالمستندات المطلوبة إلكترونياً. وعندما تعلن «الفاريز» أن لائحة المعلومات قد اكتملت تبدأ مرحلة التدقيق، التي تحتاج إلى 12 أسبوعاً. أما في حال عمد المصرف مجدداً إلى المراوغة والتلكؤ في تسليم المعلومات، فستخرج الشركة بـ 100 ألف دولار جديدة، تضاف إلى 150 ألف دولار التي سبق أن حصلت عليها. ودائماً بسبب عدم قدرتها على «اتخاذ قرار البدء بعملية التدقيق الجنائي نتيجة صعوبات منعتها من الوصول إلى المعلومات المطلوبة».

تقرير

عقاب صقر «يجمّد» منصّته

«liberal tv» وسيلة إعلامية «مرئية رقمية فريدة من نوعها»، تعرّف عن نفسها بأنها «منصّة شاملة موضوعية وعصرية». كثُر قد لم يسمعوا بهذا المشروع لأنه لم يُطلَق بعد، لا بل إنه انتهى بأسرع ممّا كان يُتخيّل. إنه المشروع الإعلامي الممّول من الإمارات، وكانَ من المقرر أن يديره النائب السابق عقاب صقر. فبعد أشهر من التحضيرات واستقطاب عدد من الوجوه الإعلامية والفنية والتقنية، وتصوير عشرات الحلقات لبرامج مختلفة وعرضها على مواقع للتواصل الاجتماعي (فايسبوك وإنستاغرام) لرصد التفاعل مع المنصة، فجأة تبلّغ العاملون في المنصة، بعد تاريخ 4 آب الجاري، أن المشروع توقف، وهذا التبليغ أتى قبل يوم واحد من انطلاق المنصة بشكل رسمي. وتقوّل مصادر مطّلعة على المشروع إن «القيّمين عليه لم يشرحوا أسباب توقيفه»، الذي استتبع بعدد من الإجراءات: من بينها، على سبيل المثال، إغلاق مكتب تابع له قرب جسر الفيات، واستديو آخر في منطقة المكلس جرى استئجارهما لمدة 3 سنوات. وكان المشروع قد بدأ بفكرة تلفزيون عادي قبلَ أن يتحوّل إلى منصة رقمية، ورخصته مسجّلة في قبرص «لحماية ترخيص المحطة وإبعادها عن أيّ إسقاطات سياسية»، لكن مكان البث «من لبنان»!

وكان هدف المشروع، بحسب الكُتيّب الخاص به، «تقديم عدد من البرامج السياسية والاجتماعية والثقافية التي تتناول الأنظمة الاستبدادية والعسكرية والأيديولوجية»، ووُضع جدول عمل له لمدة خمس سنوات حتى عام 2025. فيما نفت مصادر على صلة بالمشروع أن «تكون الأسباب التي أدت الى توقفه سياسية»، ولفتت إلى أن «المعنيين وجدوا أن الظروف المحيطة به غير مساعدة لنجاحه، فتقرر تجميده».

قضية

العرض المصري يشمل نقل الغاز إلى الزهراني؟

لا غاز ولا كهرباء... بلا حكومة

أزيل الكثير من العقبات القانونية والتقنية والمالية من أمام اتفاقية استجرار الغاز المصري إلى لبنان. وأكثر من ذلك، ثمّة من يؤكّد أن الاتفاقية ستشمل نقل الغاز في البواخر إلى الزهراني، بما يؤدّي إلى تشغيل أكبر معملين في لبنان على الغاز. لكن ذلك مرهون بتذليل عقبة واحدة لا تزال تمنع أي تفاؤل بإمكان عودة الكهرباء إلى المنازل والمصانع والمستشفيات: قبل تأليف الحكومة لا يمكن توقيع الاتفاقية

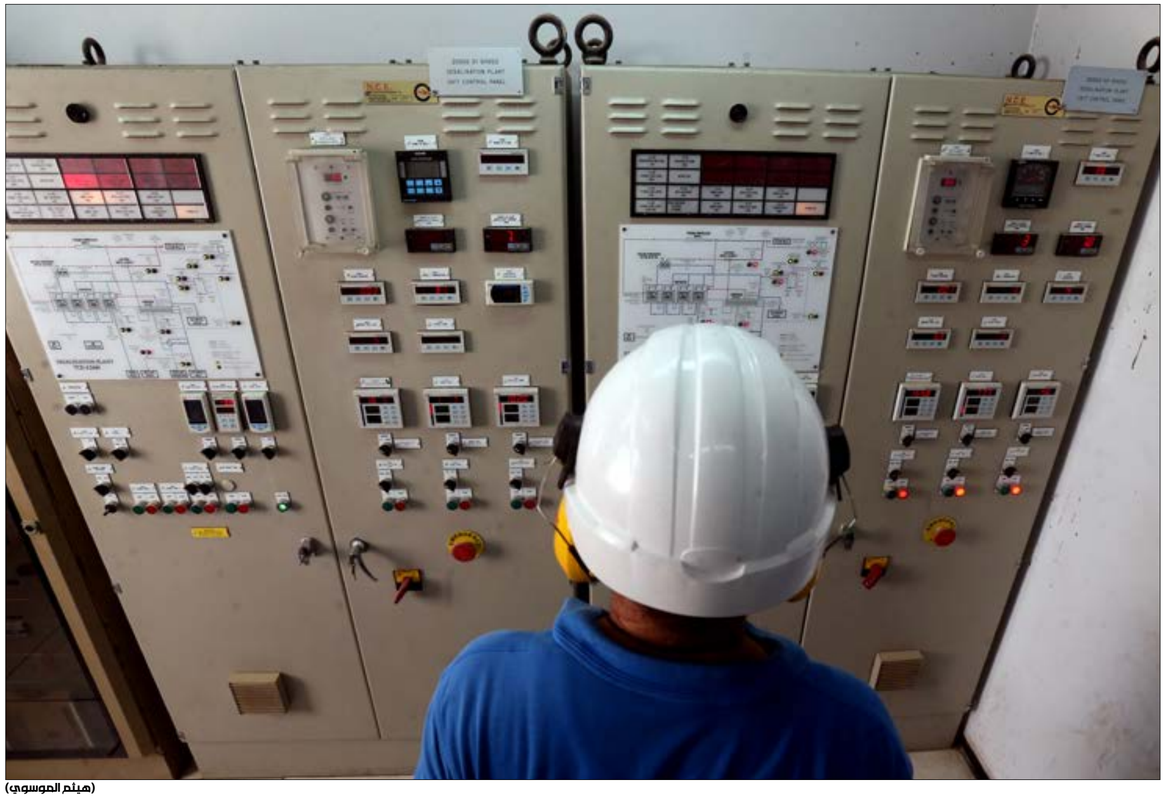
(هيثم الموسوي)

إيلي الفرزلي

بعدما حصل وزير الطاقة ريمون غجر على تفويض بالتفاوض لتفعيل تنفيذ الاتفاقيات مع الجانب المصري لاستجرار الغاز من مصر إلى لبنان لزوم تشغيل معامل الكهرباء، في 17 آب الجاري، وبعدما استكمل رئيسا الجمهورية والحكومة هذا التفويض بتفويض آخر يشمل إضافة إلى غجر، وزيري الخارجية والمالية، بالإضافة إلى المدير العام للأمن العام، ويدعو إلى «المباشرة بالتفاوض مع الدولتين السورية والأردنية لتفعيل تنفيذ الاتفاقيات الموقّعة مع مصر»، لم يبقَ سوى تحديد الجانب السوري

> السفيرة الأميركية «سالت» عن الهدف من زيارة وفد وزاري لسوريا... قبل أن «تتقبّل» الأمر!

موعداً للزيارة التي يتوقع أن تحصل هذا الأسبوع. في هذا الوقت، بدأ أعضاء الوفد يُعِدّون للزيارة تقنياً، على وقع أسئلة من السفيرة الأميركية دوروثي شيا عن سبب الزيارة؛ هي اعتقدت أنه إذا كان الاستجرار سيتمّ من الأردن ومصر، فلا مبرر لزيارة سوريا، قبل أن «تتقبّل» ما واجهها به مسؤولون لبنانيون لجهة أن سوريا هي جزء من مثلّث الاستجرار، ومن دونها لا يكتمل وصول الغاز إلى لبنان.

إلى ذلك، حذّرت مصادر مطّلعة من الإفراط بالتفاؤل، مشيرة إلى أن المشروع، بالرغم من أنه قد يُنجَز قانونياً (الأميركيون يَعِدون بمنح المشروع استثناءً من قانون «قيصر») وتقنياً (مصر جاهزة لتصدير الغاز) وماليّاً (بعد الحصول على ضمانة من البنك الدولي)، إلا أن عقبة أساسية لا تزال تواجهه، هي عدم تأليف الحكومة اللبنانية، بحسب المصادر، ليكون الاتفاق منجزاً، لا بد من وجود حكومة مكتملة الصلاحية قادرة على توقيعه والالتزام به. وبمعنى آخر، لا غاز من دون حكومة، وبالتالي لا كهرباء من دون حكومة. أما في حال تأليف الحكومة، وتوقيع الاتفاقية حسب الأصول، فتؤكد المصادر أن الغاز المصري يمكن أن يصل إلى لبنان خلال أسابيع، بخلاف ما يتردد عن أن مصر تحتاج إلى أشهر لتتمكن من تزويد لبنان بحاجته. أما بالنسبة إلى الكهرباء المستجرَة من المعامل الأردنية، فالبرغم من أن مصر ستتكفل بتأمين الغاز المطلوب لتشغيلها، إلا أن وصولها إلى لبنان يحتاج إلى وقت أطول، نظراً إلى تضرّر أبراج النقل في الجنوب السوري.

يرى المصدر أن عودة الكهرباء إلى المنازل هي سبب كاف لتأليف الحكومة في أسرع وقت ممكن، إذ لا يُعقل أن تُحلّ كل العقد التي كانت تواجه الاتفاقية، ثم تتوقف من قبل الطرف الأكثر حاجة لتنفيذها، علماً بأنه إضافة إلى عقوبات قانون «قيصر» الأميركي، كان ثمة مشكلة أخرى، بحسب المصدر، تتعلق بعدم القدرة على التعامل التجاري مع دولة أعلنت تخلّفها عن دفع ديونها. وهنا الأمر لا يتعلق بمصر أو الأردن، بل بالشركات العديدة المعنية بالاستجرار، إذ تؤكد المصادر أن المساعي التي بذلت منذ نهاية 2019 لإحياء الاتفاقية جُمّدت بعد إعلان لبنان تخلّفه عن دفع ديونه في ربيع عام 2020. ولذلك، فإن إبداء الولايات المتحدة رغبتها في استثناء المشروع من عقوبات قانون قيصر، كما إعلانها إدخال البنك الدولي طرفاً في الموضوع، هو الذي سمح عملياً بنقل الملف إلى حيّز التنفيذ، بعدما كانت مصر قد هيّأت الأرضيّة التقنيّة له، ثم عمدت بالتعاون مع الأردن إلى تهيئة الأرضية القانونية له.

إلى ذلك، فإن المفاجأة الفعلية التي يؤكدها المصدر تشير إلى أن الاستعداد المصري لمساعدة لبنان لا يقتصر على استجرار الغاز عبر الأردن وسوريا، وصولاً إلى معمل دير عمار، أو على بيعها الغاز بأسعار تقلّ عن سعر المبيع إلى أوروبا، بل إن الخطط المصرية تتضمّن إمكانية نقل الغاز عبر البواخر إلى معمل الزهراني، بما يعني عملياً تشغيل أكبر معملين في لبنان (860 ميغاواط) على الغاز. الدراسات التي أجريت تؤكد أنه بالرغم من أن كلفة النقل بالبواخر تزيد على كلفة الاستجرار، إلا أنها تبقى، بلا شك، أقل من كلفة الفيول.

ليس واضحاً بعد ما إذا كانت مصر ستبيع الغاز إلى سوريا أيضاً، لكن المعطيات الأولية تؤكد أن الاستثناء الذي ستصدره وزارة الخزانة الأميركية يشمل كل ما يتعلق بنقل الغاز إلى لبنان حصراً، وبالتالي فإن دفع رسوم المرور إلى سوريا يكون مشمولاً بالإعفاء، بصرف النظر عما إذا كان الدفع نقداً أو عبر كميات من الغاز، فيما بيع الغاز لها مباشرة يحتاج إلى استثناء آخر.

تقرير

محاكاة عمليّة التلحيم في المرفأ (لم) تقطع الشكّ باليقين

أجرى المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار محاكاة للحريق الذي تسبب بانفجار المرفأ في الرابع من آب 2020. المحاكاة التي كان يُفترض إجراؤها مع بداية التحقيق لتحديد كيفية نشوب الحريق، أُجريت بعد أكثر من سنة على الانفجار. فماذا كانت النتيجة؟

رضوان مرتضى

مضى أكثر من عام على انفجار مرفأ بيروت، من دون أن يصدر القرار الظنّي في الملف، أو يكشف القضاء والقائمون على التحقيق حقيقة ما حصل في ذلك اليوم المشؤوم، لقطع الطريق أمام التحليلات والفرضيات التي أفسحت المجال للاستغلال السياسي. حتى محاكاة الحريق لمعرفة كيفية حصوله، وهي من البديهيات، تأخّر القضاء سنة كاملة قبل أن يُجريها الأربعاء الماضي في حضور المحقق العدلي القاضي طارق البيطار ومحامي الدفاع والادعاء، فيما غاب ممثل النيابة العامة التمييزية المحامي العام التمييزي القاضي غسان خوري الذي أُبلغ صباح اليوم نفسه، فتعذّر حضوره.

تولى فرع المعلومات تجهيز مجسّم شبيه بالعنبر الرقم 12 استغرق العمل فيه أسابيع عدة. الهدف من إجراء المحاكاة هو تحديد ما إذا كانت هناك إمكانية لدخول شرارة التلحيم إلى داخل العنبر، ومعرفة ما إذا كان لهذه الشرارة القدرة على إشعال الحريق الذي تسبب بالانفجار.

كان العنبر الرقم 12 يُعرف بعنبر المواد الملتهبة، لذلك ضمّ المجسّم مواد مشابهة وعيّنات من من المواد نفسها التي كانت موجودة في العنبر، بما فيها نيترات الأمونيوم بنسبة أزوت 34.7. وبما أنّ الأدلة كانت تشير إلى وجود أصناف متعددة من المواد المصنّفة خطرة وملتهبة، وُضعت كميات قليلة من هذه المواد، علماً بأنه تعذّر وضع كل المواد بالظروف نفسها. فعلى سبيل المثال، لم يكن بالإمكان إحضار «تينر» عمره أكثر من عشر سنوات كالذي كان موجوداً في العنبر الرقم 12. وبحسب مصادر معنيّة، فإن خلق ظروف طبق الأصل كتلك التي كانت في العنبر أمر شبه مستحيل.

هدفت المحاكاة إلى التثبت من مسألتين. أولاً، التأكد من دخول شرارات التلحيم إلى العنبر، وهذا ما حصل في إحدى المحاولات. وثانياً احتمال تسبّب هذه الشرارات باندلاع النار، وهو ما حصل فعلاً. فبعد دخول الشرارات، «عسّت» النار قبل أن يشتعل حريق في واحدة من المحاولات. ولأن اندلاع الحريق لم يتكرر في باقي المحاولات، انقسم الحاضرون حيال النتيجة. إذ رأى البعض أنّ الظروف التي كانت قائمة في العنبر 12 لم تتحقّق في المجسّم. كما اعترضوا على اختلاف باب المجسّم

> اشتعلت النيران نتيجة التلحيم في واحدة من المحاولات خلال المحاكاة

لأنه ليس مشابهاً لباب العنبر الرقم 12 الذي لم يكن مرتفعاً عن الأرض 7 سنتمترات، ما دفع بالمحققين إلى إنزال الباب، علماً بأنّ الشرارة لم تدخل من تحت الباب أصلاً، إنما بين «الدرفتين». كذلك اعترض أحد الأفرقاء الحاضرين على وضع نشارة الخشب في الأرض، لكن المحققين أشاروا الى وجود شحم وزيت سابقاً في أرض العنبر الرقم 12 وهي مواد أكثر قابلية للاشتعال من النشارة. كذلك حصل جدل في شأن سماكة حديد العنبر، فيما لا يمكن تكرار عوامل الزمن التي مرّت على المواد المخزّنة كما نوعيتها. إذ لم يوضع سائل الكيروسين في مجسّم المحاكاة، مع أنّ الأدلة الجنائية عثرت بعد الانفجار على براميل مدوّن عليها أنها كيروسين.

حصيلة ليلة المحاكاة التي دامت ساعات جراء الجدال الذي دار بين الحاضرين أن النار اشتعلت بعد دخول شرارات التلحيم، لكن ذلك لم يقطع الشكّ باليقين لدى الجميع، إذ بقيت هناك شكوك لدى البعض في إمكان تسبّب أعمال التلحيم باندلاع النار. وهنا استحضرت فرضية جديدة تتعلق باحتمال ذوبان خطوط الكهرباء في الحائط جراء الحمل الكبير بسبب عملية التلحيم، ما أحدث حريقاً في خطوط الكهرباء قبل تمدد النيران.

تجدر الإشارة إلى أن فرع المعلومات سبق أن أجرى محاكاة، وكانت نتيجتها أن أعمال التلحيم سببت اشتعال النيران، إلا أن تلك المحاكاة لم تكن بحضور القاضي بيطار، وتالياً، من غير المحتمل أن يأخذ المحقق العدلي بنتيجتها.

تقرير

بروفا عنقون ـ مغدوشة: الكلّ جاهز للاقتتال

أمال خليل

لنحو 48 ساعة، انتظر الجيش اللبناني التدخل لمنع تفاقم الفتنة الطائفية بين الجارتين عنقون ومغدوشة (قضاء صور) التي بدأت بخلاف على أفضلية تعبئة البنزين؛ وبالرغم من توتر الوضع ميدانياً وعلى مواقع التواصل الاجتماعي منذ مساء الجمعة، لم ينتشر الجيش قبل عصر أمس فاصلاً بين البلدتين. وكان الإشكال قد بدأ عندما هاجم شبان من عنقون إحدى محطات الوقود في مغدوشة المجاورة بعدما علموا بأن صاحبها قرر عدم تعبئة البنزين سوى لأبناء مغدوشة. وما إن علم البعض من أهالي مغدوشة بالإشكال حتى تنادوا للدفاع عن صاحب المحطة، ولبّردّوا الصاع صاعين لجيرانهم. الفوضى والاحتقان والإعتداء على محتويات المحطة، أضيف إليها وقوع ستة جرحى من مغدوشة بعد طعنهم بالسكاكين أو ضربهم بأدوات حادة.

وبالرغم من أن المعتدين نُسبوا إلى حركة أمل منذ الجمعة، إلا أن الرئيس نبيه بري أعطى توجيهاته عصر أمس، بالتزامن مع انتشار الجيش، لقيادات من الحركة بزيارة مغدوشة في محاولة لتطويق الإشكال الذي اتخذ طابعاً طائفياً. إذ قام مفتي صور والمسؤول الثقافي المركزي في «أمل» الشيخ حسن عبد الله بزيارة النائب ميشال موسى، حيث التقى راعي أبرشية صيدا ودير القمر للروم الملكيين الكاثوليك المطران إيلي حداد، قبل أن ينتقلوا الى عنقون حيث كان باستقبالهم وفد من فاعليات البلدة.

تأخر المعنيين بضبط الوضع سمح بمزيد من التعدّيات وفتح شهيّة جهات عدّة لاستثمار الحادثة معزّزين التحريض الطائفي. فبين الإشكال والتطويق، تكرر اعتداء شبان من عنقون على نواح مختلفة من مغدوشة من التعرض لممتلكات خاصة، إلى قطع الطريق بالإطارات المشتعلة بين البلدتين. وكان لافتاً بأن الغضب سطع في عنقون لدى محاولة عناصر من مخفر مغدوشة في قوى الأمن الداخلي القيام بمداهمات فيها للقبض على المتورطين بالاعتداء على المحطة وجرح الأشخاص الستة.

بمبادرات شخصية، حاولت فاعليات من عنقون تطويق ذيول الحادث، وخصوصاً بعد الانتقادات التي طالت أهالي عنقون «الذين لم يلتفتوا الى محتكري الوقود وبائعي غالونات السوق السوداء في بلدتهم، مع التأكيد على انعزالية قرار صاحب المحطة في مغدوشة». وفي هذا الإطار، زار وفد من حركة أمل في عنقون النائب ميشال موسى في منزله في مغدوشة السبت الماضي، وعبّروا عن استنكارهم لما حصل.

وفي حال هدأت النفوس بين الجيران والتزموا بالخطاب الوحدوي، إلا أن حادثة مغدوشة ـ عنقون أظهرت مجدداً مستوى تدهور السلم الأهلي الذي يتجلّى بين محطات الوقود. مجموعة المعتدين على محطة مغدوشة تبرأت منهم «أمل»، بالرغم من انتشار مقطع مصوّر يوثّق عودتهم من الإشكال يستقلّون سيارات عليها رايات الحركة. تلك المجموعة، بصرف النظر عن انتمائها، لها مثيل في معظم البلدات والمدن، يقومون بدور «البلطجية» على المحطات وغيرها، يفرضون الخوات ويحصلون على ما يريدون بقوة السلاح والضرب والطعن. مع ذلك، تحرص الأحزاب المحلية على التبرؤ منهم والتأكيد على أنها تسحب الغطاء عنهم، مدّعية بأنهم لا يمتثلون لأي جهة، ثم يدعون القوى الأمنية والقضاء إلى ملاحقتهم، من دون جدوى!

«أمل»: صراعات داخلية؟

وضعت حادثة إطلاق النار في إحدى محطات الوقود في العباسية (قضاء صور) في إطار صراع الأجنحة داخل حركة أمل. رئيس البلدية علي عز الدين المحسوب على الحركة توجه يوم السبت مع عدد من أعضاء البلدية وأبناء البلدة إلى محطة يملكها آل فرج المحسوبين على الجهة نفسها، لمطالبتهم بـ«الإفراج عن مخزون المحروقات التي يخفونها في خزاناتهم»، فما كان من أصحاب المحطة ومرافقيهم أن خرجوا على الناس بأسلحتهم ورشاشاتهم، ما أدى إلى وقوع عدد من الجرحى وفق ما وثقت تسجيلات مصورة. كمال فرج المحسوب على غرار أشقائه على مسؤول حماية الرئيس نبيه بري العميد يوسف دمشق (المعروف بأبو خشبة) سجل شريطاً مصوراً يشرح فيه وجهة نظره من الهجوم على محطته. وفي شريط مدته ربع ساعة، اتهم شخصاً من آل ضيا بتحريض الناس على آل فرج، كاشفاً عن أن الأخير صهر مستشار بري الأمني أحمد البعلبكي.

لم يسبق أن تجرأ حركيون على تسمية الأمور والأشخاص بأسمائها علانية. وقبل أن يتم تطويق حادثة العباسية، انتشر بيان لافت موقع باسم أهالي القصيبة (قضاء النبطية) يستنكر "الإفراج عن ع. ح. الذي طعن أحد أبناء البلدة، من قبل القضاء من دون الأخذ في الاعتبار مشاعر المغدور وأهله وأهل البلدة". وحمل البيان "القاضي عباس حجا وأبو خشبة والجهات المعنية عن التداعيات وردود الفعل التي قد تراق من وراء هذا الإجراء الذي ينم عن عدم الشعور بالمسؤولية».

تقرير

عباس إبراهيم على خطّ المفاوضات الحكومية

بعدما قدّم الرئيس نجيب ميقاتي تشكيلة حكومية غير مكتملة إلى رئيس الجمهورية في اجتماعهما الأخير، لم يحصل أي تقدم في المسار الحكومي. بل على العكس، خيّم التشاؤم بعد فتح نادي رؤساء الحكومات السابقين النار على رئيس الجمهورية من بوابة التحقيق في انفجار المرفأ، وبوجود الرئيس المكلّف.

وفيما اتهمت مصادر متابعة ميقاتي بالسعي إلى محاصرة عون، من خلال التدخل في الأسماء التي يقترحها، من دون إعطائه الحق، في المقابل، بمناقشة الأسماء المقترحة من الكتل الأخرى، كانت مصادر أخرى تؤكد أن ميقاتي لا يزال يواجه سعياً مستميتاً من قبل عون للحصول على الثلث المعطل، من خلال طرح أسماء محسوبة عليه لحقائب يقترض التوافق بشأنها بين الرئيسين.

وبالنتيجة، عادت كفة الاعتذار إلى الرجحان، بالرغم من أن الطرفين لا يزالان يؤكدان استمرار التفاوض، وصولاً إلى تأليف الحكومة. وفي ما يبدو أنه المحاولة الأخيرة قبل الاعتذار، علمت «الأخبار» أن عون وميقاتي توافقا على أن يدخل اللواء عباس إبراهيم على خط التفاوض، علّه ينجح في تحقيق الخرق المنتظر.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

تحقيق

أثّرت الأزمة الاقتصاديّة على السياحة البحريّة ورفعت من مخاطر الحوادث والأعطال التي قد تطال مراكب النزهات البحرية والزوارق واليخوت. ورغم أن نقص الصيانة كان يشكل السبب الأبرز للمشاكل سابقاً، إلا أن حتى أكثر المستهترين كانوا يبحرون مطمئنّي البال لعلمهم أن الإنقاذ حاضر دائماً على مدار الساعة للنجدة. اليوم، الوضع تبدّل وبات المنقذون بحاجة إلى من ينقذهم!

رحلات النزهة البحرية

لا صيانة ولا محروقات... والإنقاذ حسب الأولويّات

رضا صوايا

منتصف حزيران الماضي، تعرّض زورق سياحي يقلّ نحو 20 راكباً لحادث تسبب في تدفق المياه إلى داخله، قبالة شاطئ منطقة الزهراني، ما أدى إلى غرقه بعدما عملت وحدة الإنقاذ البحري في الدفاع المدني على إنقاذ ركابه. قبل ذلك بنحو بأسبوع، غرق زورق آخر كان يقلّ عائلة قبالة ساحل عمشيت، ما اضطر ركابه إلى العودة إلى الشاطئ سباحةً، بعدما «فاشوا» على براد الثلج الذي كان بحوزتهم، وبعدما تعذّر عليهم الاتصال بالإنقاذ البحري بسبب سرعة غرق الزورق.

رئيس وحدة الإنقاذ البحري في الدفاع المدني اللبناني الكابتن سمير يزبك أكّد لـ«الأخبار» أن «الضروري» فقط. وهو ما أكّده مصدر في إحدى الشركات التي تعمل في تأجير الزوارق والمراكب وصيانتها والعناية بها، مشيراً إلى أن «الزبائن يسعون إلى التقليل واقتصار أغلب التصليحات على

> نصف زوارق الإنقاذ البحري معطّل ونصفها الآخر يحتاج إلى صيانة

قدر الإمكان من النفقات ويلجأون فقط إلى الإصلاحات الحيوية التي لا غنى عنها، ولكن بعد أن يجولوا على عدة متاجر ومؤسسات بحثاً عن السعر الأرخص».

في المبدأ، «لا يسمح لأي مركب نزهة أو يخت بالإبحار من دون الاستحصال على إذن سفر، يُمنح بعد دفع الميكانيك وخضوع المركب للكشف وحصوله على شهادة سلامة يصدرها جهاز تفتيش السفن» بحسب مصدر في ميناء بيروت.

(الأرشيف ـ مروان طحطح)

إلا أن الوقائع على الأرض تخالف الأنظمة والقوانين حيث «الفوضى والمحسوبيات هي السائدة، تماماً كما هي الحال بالنسبة إلى معاينة السيارات، حيث يكتفي في كثير من الحالات بدفع الرسوم من دون المرور بالكشف والمعاينة» على ما يقول أحد الخبراء البحريين.

«المخاوف جديّة من تزايد الحوادث في البحر»، بحسب الخبير البحري جهاد حرش، وذلك «بسبب عدم صيانة المراكب والزوارق، حتى الميسورون باتوا اليوم يكتفون بالحد الأدنى من التصليحات. فعلى سبيل المثال، تكلف صيانة زورق متوسط الحجم (بين 12 و14 متراً) حوالى 8 آلاف دولار سنوياً. سابقاً كان كثيرون من أصحاب المراكب، كتلك التي تُستخدم في النزهات البحرية، يلجأون إلى ميكانيكي سيارات لتجنب دفع أتعاب ميكانيكي خاص، لكن حتى اللجوء إلى ميكانيكي سيارات أصبح مكلفاً جداً بسبب سعر القطع، وهو ما يدفعهم إلى عدم إجراء أي تصليحات من الأساس».

في ظل هذا الواقع، أصبحت أي نزهة بحرية تفتقر إلى الحد الأدنى من معايير السلامة العامة، ورحلة محفوفة بالمخاطر قد يصعب إنقاذ ركابها في حال تعرّضهم لحادث أو عطل، وخصوصاً أن الأزمة الاقتصاديّة ألقت بثقلها على الإنقاذ البحري في الدفاع المدني. إذ يلفت يزبك إلى أن «نصف زوارقنا معطل ولا قدرة لنا على إصلاحها. لدينا 5 مراكز على طول الشاطئ اللبناني، في جونية والبترون وصور والعبدة والجية، في كل منها زورقان أحدهما معطل وغير صالح للإبحار والثاني يحتاج إلى صيانة».

الأسوأ أنه حتى في حال كانت الزوارق في أفضل أحوالها، فإن أزمة المحروقات باتت تعيق مهام وحدة الإنقاذ البحري وتفرض عليها تحديد الأولويات في من يجب العمل على إنقاذه. يشير إلى «أننا، سابقاً كنا نسارع إلى مساعدة أي زورق ينقطع في البحر وقطره. أما اليوم، فإن كمية المحروقات المتوفرة تسمح لنا فقط بالخروج في مهمات الإنقاذ الضرورية. لذلك ندعو الناس وأصحاب المراكب والزوارق إلى عدم المجازفة والمخاطرة، وخصوصاً في حال لم يكونوا مزودين بكمية محروقات كافية أو لم يقوموا بالصيانة اللازمة لمراكبهم، لأننا قد نجد صعوبة في تلبية نداءاتهم في حال حصول أي طارئ. كما نطلب منهم عدم الابتعاد لأكثر من كيلومترين إلى ثلاثة عن الشاطئ».

«هجرة المراكب»: نصف اليخوت بيعت إلى الخارج

رضا صوايا

ليس المقيمون وحدهم من يرغبون في الهجرة من لبنان. اليخوت، أيضاً، تغادر «أفواجاً» حتى باتت عمليات بيعها من أكثر العمليات التجارية ازدهاراً أخيراً. قد يبدو الخوض في هذا الشأن، في ظل الأوضاع الحالية، ترفاً، لكنه مؤشر آخر على أن الأزمة كأنها لم تستثنِ أحداً.

«وضع قطاع اليخوت في لبنان مأسوي»، بحسب مدير التسويق في شركة Chehab Marine مصطفى شهاب. «المبيعات داخل لبنان تراجعت بشكل حاد، والسوق اللبناني يعمل بنسبة 10% فقط مقارنةً بالسنوات التي سبقت تفاقم الأزمة أواخر عام 2019». ودفع حجز المصارف لأموال المودعين بـ«كثيرين من مالكي الزوارق واليخوت الى بيعها إما لارتفاع كلفة صيانتها أو لحاجتهم إلى السيولة». في سنوات «البحبوحة» و«التسهيلات» المصرفية وسيادة النمط الاستهلاكي، دفعت الرغبة في التباهي بكثيرين إلى اقتناء يخوت وزوارق «من دون أن يملكوا المعرفة الكافية بالأعباء التي تترتب على شراء اليخت أو الزورق وهو ما لمسوه مع اشتداد الأزمة الاقتصادية. فأكلاف الصيانة ورسوم الموقف قد لا يقدر عليها المقتدرون، فكيف بمتوسطي الحال» بحسب الخبير البحري جهاد حرش. فعلى سبيل المثال، تبلغ كلفة رسم موقف سنوي في المرفأ ليخت متوسط الحجم يتراوح طوله بين 12 و14 متراً حوالى 10 آلاف دولار، فيما تقدّر كلفة صيانته بثمانية آلاف دولار. ويوضح أنه «مع بداية الأزمة توقفت المرافئ، لفترة، عن تقاضي الرسوم لحين تبلور الصورة. بعدها أصبحت تفرض نصف قيمة الرسم بشيك بالدولار، والنصف الآخر بالليرة على أساس سعر صرف 3900 ليرة. حالياً، تتقاضى المرافئ الرسم كاملاً بالدولار أو باللبناني على أساس سعر صرف السوق».

الأزمة طالت الجميع. إلا أن أبرز المتضررين هم العائلات والأفراد الذين اقتنوا، في مرحلة معيّنة، زوارق صغيرة للنزهة. «هذه الفئة سارعت إلى بيع زوارقها بأفضل الممكن كون أغلبيتهم الكاسحة يتقاضون رواتبهم بالليرة، وبالتالي تدهورت قدرتهم الشرائية بشكل كبير. ومن لم يبع منهم زورقه غطاه بشادر وركنه في المنزل»، على ما يقول حرش.

> كلفة رسم موقف سنوي لليخت 10 آلاف دولار وكلفة الصيانة ثمانية آلاف

بالنتيجة، تشير تقديرات شركات تعمل في مجال تأجير المراكب وصيانتها إلى أن «حوالى نصف اليخوت المتوسطة الحجم بيعت إلى أتراك». يلفت حرش الى أن «كثيرين عرضوا يخوتهم للبيع مع بداية الأزمة، ومن اشتروها بالرخص يتسابقون اليوم لبيعها لتحقيق الأرباح. اليخوت المتوسطة الحجم هي الأكثر مبيعاً، وأبرز الزبائن هم الأتراك والبيع يتم نقداً. بعت شخصياً أكثر من 20 يختاً إلى أتراك. وسبب الإقبال على هذا النوع من اليخوت هو أنها تعمل على الديزل وحجمها يسهل عليها السفر. يشتري التركي اليخت، ويدفع 1000 إلى 1500 دولار إيجاراً للكابتن اللبناني لإيصاله الى تركيا». ويوضح أن «أغلب المبيعات لا تتم بخسارة بالضرورة، بل على العكس بأكثر من سعر الشراء، والمتاجرة باليخوت أصبحت مصلحة لكثيرين».

(هيثم الموسوي)

تأجير المراكب: العراقيون أبرز الزبائن

تأثر تأجير المراكب بشكل كبير بسبب الأزمة بعدما «اختفى» الزبون اللبناني ليحلّ محله السائح العراقي. وبحسب مصدر في شركة True North Yachting فإن «إيجار المركب لمدة ساعة كان يكلف 150 دولاراً. أما اليوم فيكلف مليون ليرة. السائح العراقي هو أبرز الزبائن، يليه المغتربون اللبناني، أما اللبنانيون المقيمون فأعدادهم ضئيلة جداً. من يقبض بالليرة أو أمواله عالقة ويتعامل بالشيكات لن يستأجر يختاً بـ 10 ملايين ليرة لنصف نهار مثلاً».

كورونا

فيروس «دلتا اللبنانيّ»: هل فات أوان السيطرة؟

فانيسا مرعي

22,2 % هي نسبة الملقّحين في لبنان بجرعتين، فيما نسبة إيجابية الإصابة بفيروس كورونا تتخطّى الـ8% (وصلت أمس إلى 8,3%). المقارنة بين الرقمين خاسرة، لأن نسبة التلقيح منخفضة جداً، ولأن أرقام الإصابات تسير بسرعة نحو... الخروج عن السيطرة، مترافقة مع تفلّت من الإجراءات الوقائية.

اليوم، مع الارتفاع التدريجي والمستمر في عدد حالات الاستشفاء والدخول في الموجة الجديدة من انتشار متحوّر «دلتا»، ثمة قلق كبير من تدهور الوضع الصحي في الأشهر المقبلة، وما يعنيه ذلك من عجز في ظل الأزمة التي يعاني منها قطاع الاستشفاء.

الباحث في العلوم البيولوجية المسؤول عن فحوص pcr في مطار بيروت، الدكتور فادي عبد الساتر، أكّد لـ«الأخبار» أن «الوضع مُقلق، فلبنان فقد السيطرة على متحوّر دلتا وإقفال المطار يُعتبر إجراءً متأخراً في الوقت الراهن»، مشدداً على ضرورة فرض إجراءات صارمة على الوافدين غير الملقّحين واعتماد الحجر الإلزامي لهم.

فات الأوان؟ يتريث عبد الساتر في التصديق على تلك الخلاصة، إلا أنه يؤكد أن الوضع «لم يعد مريحاً»، خصوصاً أن كل نتائج الفحوص التي أجريت حديثاً أظهرت أن غالبية الإصابات في لبنان باتت «دلتا» تحديداً، بعدما كانت النسبة قبل شهرين، مع بداية انتشار المتحور، بحدود 70%. وهناك سببان أساسيان وراء الوصول إلى هذه المرحلة: «المطار وهو المسؤول الأول عن الموجة الجديدة، وعدم التزام الوافدين بالحجر والإجراءات الوقائية، وتقصير الأجهزة الأمنية في هذا الإطار».

يلفت عبد الساتر الى أن «عدد الإصابات المعلن عنه يومياً ليس كبيراً»، لكنه «لا يعكس العدد الفعلي، لأن المصابين داخل الطائرة يمكن أن ينقلوا العدوى الى آخرين في الرحلة نفسها، ما يعني أن عدد الإصابات أضعاف المعلن وربما أكثر». أضف إلى ذلك احتمال نقل الأطفال للعدوى، «فرغم أن الأطفال دون 12 عاماً لا يُجرى لهم فحص pcr ، الا أن ذلك لا يعني أنهم لا يُصابون ولا ينقلون الفيروس إلى آخرين».

من وجهة نظر مشابهة، يؤكد عميد كلية العلوم مدير مختبر كورونا في الجامعة اللبنانية البروفسور بسام بدران أن «الإصابات بالمتحوّر اليوم باتت تفوق 90%». مع ذلك، يعوّل على اللقاحات التي «أثبتت الدراسات أنها تملك فعّالية ضد متحور دلتا بنسبة 83% للقاح فايزر ونحو 60% للقاح أستارزينيكا».

أما، كيف يحمي اللقاح من الفيروس؟ يشرح بدران، في هذا السياق، أن اللقاح يساعد على إدخال mRNA للبروتينات التاجية الى جسم الإنسان، وتقوم خلايا الجهاز المناعي بتجزئة هذه البروتينات إلى أجزاء

> الإصابات بمتحوّر «دلتا» في لبنان باتت تفوق 90٪

صغيرة وتفرز مضادات ضدّ كل جزء منها، موضحاً أنه «لدى حصول تعديل جيني في الفيروس يتغير جزء من هذه الجزيئات وليس جميعها وبالتالي يصعب على المضاد التعرف إلى هذا الجزء تحديداً، ما يتسبب بتراجع فعّالية اللقاحات ولكن من دون خسارة كامل فعاليتها، كون التعديل الجيني هو في نقاط معينة فقط». وإذ يؤكد أن التعديل الجيني الكبير في البروتينات التاجية للفيروس يؤدي إلى خسارة كبيرة لفعّالية اللقاح، إلا أنه يطمئن إلى أن اللقاحات «لا تزال آمنة وقادرة». وثمة عامل إضافي يعزّز الشعور بالاطمئنان، وهو أن اللقاح «إضافة إلى المضادات الحيوية، يقوم بتحضير خلايا مناعية تحمل ذاكرة هذا البروتين التاجي، ويمكن لهذه الخلايا أن تؤمن عندها مناعة طويلة الأمد ضد فيروس كورونا. وفي حال الإصابة بالفيروس تظهر عوارض خفيفة، أي أنها تحمي المصاب من العوارض القوية والمتوسطة ومن دخول المستشفى». ولفت بدران الى أن أهمية الجرعة الثانية «تكمن في أنها تقوم بتنشيط الخلايا المناعية للتفاعل ضد الفيروس الذي سبق أن تعرفت إليه في الجرعة الأولى، وبالتالي التخلّص منه قبل ظهور العوارض القوية»، موضحاً «أن وظيفة الجرعة الأولى تؤمّن مضادات من نوع IgM التي تبقى في الجسم لمدة أسبوع، كما تؤمّن القليل من مضادات نوع IgG ، أما الجرعة الثانية فتساعد في فرز مضادات IgG بكميات كبيرة، إضافة إلى مضادات من نوع IgA التي تؤمّن حماية لمدة أطول من الإصابة».

وبعد الجرعتين، تبقى المضادات في الجسم حوالى 4 أشهر، علماً أن «حياة» المضادات تختلف من شخص إلى آخر و«لكن حتى بعد مرور أشهر طويلة على تلقّي جرعتَي اللقاح يمكن للخلايا المناعية التذكّر وفرز مضادات خلال 24 أو 48 ساعة في حال الإصابة».

(الأرشيف ـ مروان طحطح)

من يسرف ساعات التغذية في غربي بعلبك؟

ليس التهريب والتخزين فقط وراء أزمة المحروقات في لبنان، بل أيضاً التوزيع الإنتقائي والإستنسابي من قبل الشركات المستوردة والمنشآت، على المحسوبيات والمافيات والسوق السوداء، من دون حسيب أو رقيب، رغم أن هذه الكميات المستوردة والمدعومة من المصرف المركزي هي من حق الشعب اللبناني كله وليس فئة دون أخرى، تأهيك عما يتردّد من معلومات عن إعادة تصدير كميات كبيرة من المازوت والبنزين المدعومين بعد إفراغ القليل منها من البواخر، في وقت يغرق فيه اللبنانيون في العتمة، ومنهم سكان قرى غربي بعلبك (نحو 15 بلدة بينها بلدات كبيرة تابعة لاتحاد بلديات غربي بعلبك) الذين يعدّون نحو 250 ألف نسمة، محرومون من الكهرباء تماماً، ويرزحون تحت رحمة مازوت السوق السوداء.

أما مؤسسة كهرباء لبنان فلا علم لنا بعدد ساعات التغذية التي قررتها لمنطقتنا، ولا بسبب تفاوت ساعات التغذية بين منطقة وأخرى، وما إذا كان صحيحاً أن موظفين فيها يبيعون ساعات تغذية لشركة كهرباء زحلة، آملين التحقيق في الأمر. ويناشد اتحاد بلديات غربي بعلبك كل من له سلطة في هذه الدولة، وعلى المنشآت والشركات، تأمين مادة المازوت لمولدات هذه البلدات، خصوصاً أن المادة متوفرة وتمر من أمام أعيننا من دون أن نعلم إلى اين تذهب طالما أن كل البقاع مقطوع من المازوت!

اتحاد بلديات غربي بعلبك

تصفيات المونديال

هي ليست نظرة تشاؤمية بل إطلالة على واقع مُقلق يعيشه منتخب لبنان لكرة القدم قبل موقعته الافتتاحية أمام مضيفه الإماراتي، الخميس المقبل، في الدور الحاسم للتصفيات المؤهّلة إلى نهائيات كأس العالم 2022 في قطر. مشكلات متفرقة ليس بالإمكان تفاديها، وقد تترك آثاراً سلبياً على منتخب لبنان المدعوّ في هذه المرحلة المفصلية لمواجهة منتخبات لم توفّر أي شيء لدخول السباق الأخير من التصفيات بجهوزية مثالية

مشاكل طارئة وصعوبات حياتيّة... في «قلق» على منتخب لبنان

شربل كريم

شوقٌ كبير لمشاهدة مباراة دولية جديدة مهمة للمنتخب الوطني. هو شوقٌ امتزج بالحماسة والإثارة في مراحل سابقة وتحديداً عند عبور لبنان إلى الدور النهائي من التصفيات المؤهّلة إلى مونديال 2022 ولو بعد مرحلة عصيبة.

الشوق نفسه والترقّب زادا بعد عملية سحب القرعة التي أفرزت مواجهة أولى للمنتخب اللبناني مع الإمارات، لتعود مشاهد الذكريات الجميلة 10 أعوام إلى الوراء، وتحديداً إلى 6 أيلول 2011 عندما سجّل محمد غدار وأكرم مغربي ورضا عنتر ثلاثة أهداف في الشباك الإماراتية على ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية، ليفوز «رجال الأرز» بنتيجة 3-1 (بعد سقطة قاسية أمام كوريا الجنوبية 6-0)، وتبدأ الرحلة الجميلة باتجاه مونديال البرازيل 2014 قبل أن تشوّهها فضيحة التلاعب الشهيرة التي قضت بشكلٍ أو بآخر على الحلم اللبناني.

اليوم نعود لنستبشر خيراً عشية المواجهة مع «الأبيض»، لكن هناك ما يُقلق بالفعل، إذ أن مسائل عدة لا شك في أنها تشغل البال وتترك قلقاً منطقياً حول حظوظ المنتخب اللبناني في تخطّي العقبة الإماراتية يوم الخميس المقبل وتسجيل بداية مثالية في رحلة تصفيات غير سهلة على الإطلاق.

عموماً يعلم اللبنانيون أن رحلة منتخبهم ستكون شاقّة في مجموعةٍ تضم إضافةً إلى الإمارات، منتخبات كوريا الجنوبية وإيران والعراق وسوريا. كلّها منتخبات تبدو جاهزة لفرض تحديات صعبة إلى أبعد الحدود على المنتخب اللبناني، ففي هذه المجموعة الأولى ليس هناك ما يمكن تسميته بالمنتخب الضعيف أو غير الجاهز، إذ حتى المنتخب السوري انخرط في معسكر مهم في قطر ولعب أمام رديف منتخب الجزائر...

طبعاً الأهم هو أن نستعرض ما لدينا قبل أن ننظر إلى منافسينا، وما لدينا من مشكلات طارئة تترك قناعةً بأن الصعوبات هي أكثر من أي وقتٍ مضى وأكثر تعقيداً بالتأكيد.

وهذه الصعوبات تبدأ من الناحية النفسية للاعبين شدّوا الرحال لتمثيل وطنٍ صعّب حياتهم إلى أبعد الحدود، ولم يقدّم لهم شيئاً يُذكر منذ سنواتٍ عدة مقارنةً بالتضحيات التي قدّموها في محطات دولية عدة. لاعبون يتركون عائلاتهم في ظروفٍ معيشية صعبة بفعل غياب العديد من أساسيات الحياة في لبنان، ما يجعلهم يفكرون بالمسؤوليات التي يتوجّب عليهم القيام بها، وذلك يُسبب لهم قلقاً كبيراً يُشتت أذهانهم في وقتٍ يحتاجون فيه إلى التركيز الكامل لإخراج أفضل ما عندهم على أرض الملعب.

الجانب النفسي مهم جداً، وربما يوازي العمل عليه في هذه الحال ذاك الجانب الفني الذي يمكن السؤال عنه أيضاً، وخصوصاً للناحية البدنية التي يمكن أن يظهر فيها لاعبو المنتخب، إذ أنهم ابتعدوا عن المباريات الرسمية لفترة غير بسيطة. وهذه مسألة ترتبط حصراً بعدم انطلاق الموسم الكروي، وبالتالي يبدو القلق حاضراً هنا لناحية عدم وصول عددٍ من اللاعبين إلى أعلى مستوى فني خاص بحساسية المباريات وروح التنافس الذي يكتسبه اللاعب عادةً من خلال اللعب بكثافة.

ويرتفع منسوب القلق طبعاً إذا ما

> لاعبو المنتخب يضحّون لتمثيل وطنٍ لم يقدّم لهم شيئاً لسنواتٍ عدة

أخذنا في الحسبان مسألة مفصلية وحسّاسة، وهي الفترة الزمنية التحضيرية القصيرة للإعداد لمباراة مهمة وعالية المستوى من هذا النوع، وخصوصاً مع قدوم مدرب جديد هو التشيكي إيفان هاشيك الذي يحتاج إلى فترةٍ أطول للتعرّف إلى اللاعبين وإلى إمكانات كل واحدٍ منهم وإلى كيفية تفاعل أي فردٍ من أفراد المنتخب مع متطلبات المباريات وما يطلبه المدير الفني شخصياً منه. وبالتأكيد وسط العجز عن خوض مباريات رسمية كثيرة يمكن أن تفرز صورةً واضحة بهذا الخصوص، ودخول لاعبين يافعين إلى تشكيلة المنتخب من دون أي خبرة دولية (في حال اعتمد هاشيك عليهم)، تبقى النقطة الإيجابية هنا في أن مدرب منتخبنا يعرف الكثير عن الكرة الإماراتية ولاعبيها، كونه سبق له الإشراف على أندية الوصل وشباب الأهلي والفجيرة والإمارات.

وفي نقطةٍ فنية إضافية مُقلقة، لا يخفى أن إصابة الخيار الرقم 1 في حراسة المرمى أي مهدي خليل تترك وقعها على المنتخب ويمكن أن تؤثر سلباً، إذ رغم الهفوات الكثيرة التي وضعت حارس مرمى العهد تحت وابل كبير من الانتقادات، يبقى هو الأكثر جاهزية للعب مباريات بمستوى لقاءات التصفيات المونديالية، كونه حصد خبرةً على هذا الصعيد أكثر من أي حارس آخر بفعل احتكاره الوقوف بين الخشبات الثلاث منذ ما يقارب الخمس سنوات.

كما يبدو مبهماً ما يمكن أن يقدّمه بعض اللاعبين الذين تمّ استدعاؤهم في حال اعتمد هاشيك عليهم، على غرار الوجوه الشابة الوافدة حديثاً أو حتى المهاجم عمر شعبان الذي غاب لفترةٍ طويلة عن المنتخب ما يترك علامة استفهام حول مدى قدرته على الانسجام سريعاً مع بقية أفراد المجموعة، إضافةً إلى القادم الآخر من إنكلترا هادي غندور الذي لم يلتحق بالمنتخب في أي مناسبة سابقاً.

وتضاف إلى كل هذه المسائل المقلقة واحدة أخرى قديمة - جديدة، وهي ترتبط بتأثير عدوى فيروس «كورونا» على التحضيرات وتأخيرها وصول بعض اللاعبين الأساسيين إلى مرحلة الحضور المثالي، فهي أبعدت القائد حسن معتوق عن التمارين أقلّه لمدة أسبوع، وهو الذي كان يحتاج إلى كل حصة تدريبية ومباراة ممكنة بعد غيابه عن المنتخب في الظهور الرسمي الأخير له في كوريا الجنوبية بسبب الإصابة. وكذلك أبعدت المهاجم محمد قدوح الذي أثبت حضوره أساسياً في الفترة الأخيرة كليّاً عن المباراة المقبلة بعد ثبوت إصابته بالفيروس وزميله محمد حايك، ما دفع أيضاً إلى حجر حسين زين ومهدي الزين بسبب مخالطتهما للاعبين المذكورين (عادا أخيراً والتحقا بالتمارين إثر خضوعهما للفحص الإلزامي حيث تبين عدم إصابتهما بالعدوى).

وتبقى كل هذه النقاط مجرّد علامات استفهام يمكن أن تتبخّر عند خروج هاشيك بالخيارات النهائية للمباراة الأولى، وتقف طبعاً عند ما يمكن أن يقدّمه اللاعبون على أرض الملعب، حيث الثقة الدائمة فيهم والأمل بارتقائهم إلى مستوى التحدّي ورسم بسمة على وجوه اللبنانيين الذين يستجدون الفرحة يومياً.

من تدريبات المنتخب في معسكر الإمارات (موقع الاتحاد اللبناني لكرة القدم)

الكرة الصفراء

«أميركا المفتوحة»: طريق ديوكوفيتش وأوساكا نحو المجد

يتطلع الصربي نوفاك ديوكوفيتش المصنّف أول عالمياً لتحقيق إنجاز أن يكون أول لاعب منذ 1969 يفوز بجميع ألقاب البطولات الأربع الكبرى في عام واحد، والانفراد بالرقم القياسي بعدد ألقاب «غراند سلام» من خلال الفوز ببطولة الولايات المتحدة المفتوحة. ويغيب عن بطولة فلاشينغ ميدوز التي تنطلق اليوم الاثنين على أراضي نيويورك الصلبة، خمسة أبطال سابقين هم السويسري روجيه فيدرر، الإسباني رافايل نادال، السويسري ستانيسلاس فافرينكا، الأرجنتيني خوان مارتن دل بوترو والنمسوي دومينيك تيم وذلك بسبب الإصابة.

وسيقف في وجه طموح ديوكوفيتش لإحراز لقبه الـ21 في البطولات الكبرى، الروسي دانييل ميدفيديف المصنّف ثانياً، اليوناني ستيفانوس تسيتسيباس الثالث والألماني ألكسندر زفيريف المصنّف رابعاً والفائز بذهبية أولمبياد طوكيو.

وعند السيدات تعود اليابانية نومي أوساكا حاملة اللقب إلى بطولتها المفضلة التي أطلقتها إلى العالمية في 2018، ساعية لتتويج ثالث في أربع سنوات، وستكون المصنفة أولى عالمياً الأسترالية أشلي بارتي أبرز المرشحات لمقارعتها.

وتترقب الجماهير في نيويورك وحول العالم ما إذا كانت أوساكا ستستعيد الفورمة التي ظهرت بها في طريقها إلى الفوز في آخر بطولتي غراند سلام وصلت فيهما إلى المباراة النهائية (فلاشينغ ميدوز 2020 وأستراليا مطلع هذا العام). وقالت صاحبة الـ23 عاماً على ضوء مشاركتها في نيويورك «أعلم أني لم أخُض العديد من المباريات وأدرك أني لم أصل إلى ربع النهائي. أنا سعيدة بالأداء الذي أقدمه وبالثقة بالمكان الذي أنا فيه الآن». وتابعت المصنفة ثالثة عالمياً «بالطبع لا أقول إني سأؤدي بطريقة رائعة هنا، أخوض كل مباراة على حدة، وأمل أن تسير الأمور بشكل جيد في النهاية».

استراحة

كلمات متقاطعة 3821

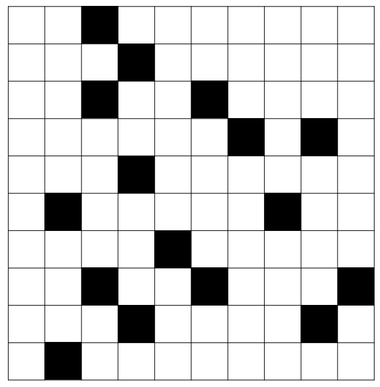

أفقيا

1- رئيس ليبي راحل – إسم موصول – 2- مدينة إيطالية – من الحيوانات – 3- دُبيم النظر – صاح التيس – جرذ بالأجنبية – 4- إله فينيقي – 5- عاصمة زامبيا – ضربك بالعصا – 6- إحترم – مدينة سويدية – 7- الإسم الأول لمطربة فرنسية مشهورة تلقبّ باسطورة فرنسا الحيّة – بقايا الحريق – 8- من أدوات مصفف الشعر – سنوَر – طعم الحنظل – 9- مدينة أردنية – ما تتزيّنُ به النساء من جواهر – 10- رئيس فرنسي راحل

عمودياً

1- خارجيّ إغتال الإمام علي بن أبي طالب في مسجد الكوفة – زار الأماكن المقدسة – 2- مدينة إيرانية – إسم لملوك إنكليز – 3- بطل أسطوري فينيقي نقل الأبجدية الى أوروبا – أعطاك الرشوة – 4- قوة يدرك بها الطعم بواسطة الفم – عائلة موسيقار مصري راحل – 5- للتافف – أملسُ الثياب – بواسطتي – 6- من الشعوب الجرمانية – قمر كامل – 7- سهل إيطالي – يحفر البئر – 8- تعاتَبْ – قشر وكشط – 9- إسم مدريد زمن الأندلس – رجاء – 10- مدينة مصرية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الأوزون – دجّ – 2- نانسي – حلب – 3- ترسو – كابول – 4- عن – فالس – ما – 5- مكر – سبّ – زيل – 6- رابطه – ببدر – 7- رامبور – 8- صبغ – كلح – 9- نو – ور – روما – 10- ارنست ريتان

عمودياً

1- انت عمري – نا – 2- لارنكا – صور – 3- إنس – ربرب – 4- وسوف – لاغوس – 5- زي – أسهم – رت – 6- كلب – بر – 7- نحاس – بو – ري – 8- لب – زيركون – 9- ديوميد – لا – 10- جبل الريحان

sudoku 3821

6	5		1	7	4		3	8
1	7						4	
				9				
8			3		2			4
2		1				3		7
3			8		7			6
				4				
	1						5	3
9	8		5	3	6		2	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3820

4	6	3	1	7	8	5	9	2
7	2	1	9	5	3	8	6	4
9	8	5	2	6	4	1	7	3
2	4	9	3	1	7	6	8	5
5	3	8	4	9	6	7	2	1
1	7	6	8	2	5	4	3	9
3	1	7	5	8	2	9	4	6
6	9	4	7	3	1	2	5	8
8	5	2	6	4	9	3	1	7

مشاهير 3820

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

بطلة سباحة عالمية من الجنسية الأميركية فازت بالميداليات الذهبية في دورة الألعاب الأولمبية لعامَي 1988 و1992. تعيش حالياً في ولاية كاليفورنيا

8+7+5+6+10 = ماركة سجائر ■ 4+8+9+6 = مدينة فلسطينية ■ 8+11+2+3 = منطقة صحراوية ليبية

حل الشبكة الماضية: **محمد عمر بشير**

إعداد نعوم مسعود

حول العالم

زوما يوقّع مع وست هام

انتقل المدافع الفرنسي كورت زوما من تشيلسي الإنكليزي إلى جاره اللندني وست هام يونايتد بحسب ما أعلن الأخير، وذلك في صفقة قدّرتها وسائل الإعلام بـ25 مليون جنيه استرليني.

ووقع ابن الـ26 عاماً عقداً يمتد لأربعة أعوام، تاركاً الفريق الذي وصل إليه عام 2014 وتوج معه بلقبَي الدوري الإنكليزي عامي 2015 و2017 وكأس رابطة الأندية المحترفة عام 2015 ودوري أبطال أوروبا الموسم الماضي وكأس السوبر الأوروبية هذا الصيف. وقال زوما لتلفزيون فريقه الجديد: «أنا سعيد وفخور جداً»، كاشفاً أن «المفاوضات مع المدرب (الاسكتلندي ديفيد moyes) كانت سريعة جداً. شعرت أنه يريدني حقاً أن أنضم إلى الفريق». ورأى الفرنسي أنه ينضم إلى «فريق جيد بدأ الموسم بطريقة جيدة جداً».

ويتصدر وست هام ترتيب الدوري الممتاز موقتاً بسبع نقاط من ثلاث مباريات، لكنه عانى دفاعياً بعدما اهتزت شباكه خمس مرات، آخرها هدفان يوم السبت الماضي في التعادل مع الجار الآخر كريستال بالاس (2-2).

ورحب moyes بزوما بفريقه، قائلاً: «إنه لاعب تابعته منذ فترة. كنا حريصين على إتمام الصفقة. كان دائماً خيارنا الأول وأنا سعيد جداً لأنه أصبح الآن لاعبنا».

وسيكون وست هام المغامرة الإنكليزية الرابعة للاعب سانت إتيان السابق، إذ سبق له أن دافع أيضاً عن ألوان ستوك سيتي وإيفرتون على سبيل الإعارة من تشلسي الذي أعاره أيضاً عام 2014 لفريق بداياته الكروية سانت إتيان.

نيس يخطف الجزائري ديلور

أعلن نادي نيس الفرنسي لكرة القدم تعاقده مع المهاجم الدولي الجزائري أندي ديلور لمدة أربعة أعوام قادماً من المنافس المحلي مونبلييه، من دون أن يعطي المزيد من التفاصيل بشأن قيمة الصفقة.

وبعدما أمضى ثلاثة أعوام بألوان مونبلييه، سينتقل ابن الـ29 عاماً إلى نيس حيث سيلعب تحت إشراف المدرب الجديد كريستوف غالتييه الذي قاد ليل الموسم الماضي إلى لقب الدوري الفرنسي للمرة الأولى منذ 2011. وذكرت وسائل إعلام فرنسية أن قيمة صفقة انتقال الدولي الجزائري إلى نيس تتراوح بين 8 و10 ملايين يورو.

وخاض ديلور الذي أثار اهتمام مارسيليا أيضاً 106 مباريات بقميص مونبلييه، سجل خلالها 47 هدفاً مع 21 تمريرة حاسمة، بينها 15 هدفاً و10 تمريرات حاسمة الموسم الماضي.

وكان رحيل الجزائري عن مونبلييه متوقعاً بعدما غاب عن التمارين الأخيرة للفريق.

وسيجتمع ديلور الذي سجل حتى الآن 63 هدفاً في 201 مباراة خاضها في الدوري الفرنسي، بمواطنيه المدافع يوسف عطال، ولاعب الوسط هشام بودادوي والحارس الشاب تيدي بولهندي.

وسينضم ديلور إلى فريق يقدم بداية موسم قوية جداً حيث فاز بثلاث وتعادل في واحدة من مبارياته الأربع الأولى في الدوري، وكان من أكثر الأندية نشاطاً في سوق الانتقالات لأن الجزائري الذي بدأ مشواره الاحترافي مع أجاكسيو عام 2008 قبل أن ينتقل بين أندية عدة أبرزها ويغان أثليتك الإنكليزي وتيغريس المكسيكي وكاين وتولوز، بات ثامن وافد جديد إليه هذا الصيف.

فلسطين

غزّة تصعّد ضغوطها: مباركةٌ أميركية لاستهداف «حماس»

فيما تستمرّ غزة في التصعيد ضدّ الاحتلال الذي لا يزال يرفض تقديم أيّ تسهيلات من شأنها أن تُهوّن من معاناة الغزّيين. يبدو أن زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينت، لواشنطن، ولقاءه الرئيس جو بايدن، جاءا بعض النتائج لمصلحة العدو، الذي حُبّذ «مباركة» الولايات المتحدة لاستهداف حركة «حماس». بشرط إعطاء الوساطة المصرية فرصتها، وعدم ربط ملف الجنود الأسرى بالملف الإنساني في غزة

غزة - **رجب المدهون**

بواصل الفلسطينيون في قطاع غزة رفع مستوى الضّغط على الاحتلال دون الالتفات إلى وعود الوسطاء التي لم تُقدَّم، حتى الآن، جديداً للغزّيين في الملفّ الاقتصادي وملفّ إعادة الإعمار. وأعلنت الوحدات الشعبية الفلسطينية تصعيد فعالياتها ضدّ الاحتلال المتعلّقة بقصف القطاع ردّاً على إطلاق البالونات، بالإضافة إلى كسر محاولته ربْط عملية التحسين الاقتصادي وإعادة الإعمار، بملفّ الجنود الأسرى. وأشار المصدر إلى أن الاتصالات مع الوسطاء لا تزال متواصلة، من دون أن تحقّق أيّ خرق ذي أهمية، مضيفاً أن «الوسطاء باتوا يدركون أن المشكلة لدى الاحتلال الذي يستمرّ في الضغط على قطاع غزة، ولا يريد نزْع فتيل اشتعال الأوضاع، ويريد من الغزّيين الاستمرار في حالة الاختناق الاقتصادي وتعثّر الإعمار، كنوع من العقاب الجماعي، بعد الصورة المهينة التي وقعت فيها دولة الاحتلال بفعل المقاومة خلال معركة سيف القدس» في أيار الماضي. وشدّد على أن تصاعُد عمليات الضغط بشكل تدريجي «أمر تمّ الاتفاق عليه بين الفصائل الفلسطينية»، وأن هناك «برنامجاً لفعاليات ستقام بشكل يومي، فيما لن يتمّ وقْف عمليات الضغْط إلّا بعد أن يشعر المواطنون في القطاع، بتحسّن الأوضاع وبدء عملية إعادة الإعمار».

في هذا الوقت، حمّلت حركة «حماس»، الاحتلال الإسرائيلي، كلّ تداعيات الحصار على غزة، الاحتلال، فيما تواصلت تهديدات هذا الأخير في ضوء منْح الإدارة الأميركية موافقتها لاستهداف حركة «حماس»، على رغم رفضها ربْط ملفّ الجنود الأسرى بالملفّ الإنساني. وأفاد مصدر فلسطيني، «الأخبار»، بأن الفصائل قرّرت الاستمرار بعمليات الضغط الشعبي على طول حدود غزة، بهدف كسْر معادلة

> **حمّلت «حماس» الاحتلال الإسرائيلي كلّ تداعيات الحصار على غزة، وتصاعُد الأزمة الإنسانية لدى سكانها**

أعلنت سلطات الاحتلال فتح معبري بيت حانون وكرم ابو سالم، لإدخال البضائع والوقود إلى القطاع (أ ف ب)

وتصاعُد الأزمة الإنسانية لدى سكانها، كون السياسات المتطرّفة التي يتبعها ستدفع بقوّة في اتجاه خلْق أجواء التصعيد والانفجار، داعيةً على لسان الناطق باسمها، فوزي برهوم، الجميع إلى «تحمّل مسؤولياته والضغط على الاحتلال لإنهاء حصاره الظالم»، الذي أكد أن «أيّ هدوء أو استقرار، لن يتحقّق ما دام شعبنا يفتقد الحياة الحرّة والكريمة».

وفي موازاة ذلك، أفادت إذاعة جيش الاحتلال، أمس، بأن رئيس الحكومة، نفتالي بينت، حصل من واشنطن على موافقة ضمنيّة على أيّ إجراءات تتّخذها حكومته ضدّ حركة «حماس» في غزة، في إطار الدفاع عن أمن المستوطنات الجنوبية، وفي ظلّ تعاظم القوّة الصاروخية للفصائل بالقضايا الإنسانية الأساسية لغزة المقاومة الفلسطينية. وبحسب الإذاعة، طالبت واشنطن تل أبيب بإعطاء الجهود المصرية فرصة، قبل أيّ تحرُّك من شأنه أن يُدخل المنطقة في أزمة جديدة لا يريدها أحد حالياً، في حين وقع جدال بين وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكين، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، في شأن قضيّة قطاع غزة، إذ دعا الأوّل الأخير إلى عدم ربْط ملفّ الجنود الأسرى والمفقودين في القطاع، بالمقاومة الفلسطينية. وبحسب الإذاعة، طالبت واشنطن تل أبيب من جانبه، قال المحلّل العسكري في موقع «والا» العبري، أمير بوحبوط، إن المعادلة التي تحاول الحكومة الإسرائيلية فرضها لحلّ ملفّ الأسرى مقابل إعمار غزة، صعبة للغاية، ولا تحظى بدعم من البيت الأبيض. وفيما قالت وزيرة القضاء، إيليت شاكيد، إن دولة الاحتلال سترُدّ بقوّة على أيّ تصعيد من جانب «حماس»، كشف موقع «والا» أن الرئيس الأميركي، طالب رئيس الحكومة الإسرائيلية، خلال اجتماعهما في البيت الأبيض، الجمعة، بالامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تزيد من حدّة التوتّرات مع الفلسطينيين، داعياً إياه إلى المضيّ في خطوات من شأنها تحسين حياة الفلسطينيين والوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن بينت عرض، خلال اللقاء، مجموعة من الأهداف والشروط المتعلّقة بقطاع غزة لتلبية احتياجاته، وتحدّث عن وقف فوري لإطلاق الصواريخ، وعن قضيّة الأسرى والمفقودين.

ميدانياً، وبعد قصف الاحتلال لعدد من مواقع المقاومة ليلاً، عاودت الوحدات الشعبية في القطاع إطلاق البالونات الحارقة والمتفجّرة في اتجاه مستوطنات غلاف غزة، بعد انطلاق عمل وحدات الإرباك الليلي قبل يومين. وقال ضابط أمن المجلس الإقليمي إشكول، إيلان إيزيكسون، إنه ليس من الممكن أبداً فهم ما يحدث في غزة مع استمرار الحرائق والتوتّرات الأخير إلى عدم ربْط ملفّ الجنود الأسرى والمفقودين في القطاع، بالقضايا الإنسانية الأساسية لغزة المقاومة الفلسطينية. وبحسب الإذاعة، طالبت واشنطن تل أبيب بإعطاء الجهود المصرية فرصة، قبل أيّ تحرُّك من شأنه أن يُدخل المنطقة في أزمة جديدة لا يريدها أحد حالياً، في حين وقع جدال بين وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكين، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، في شأن قضيّة قطاع غزة، إذ دعا الأوّل الأخير إلى عدم ربْط ملفّ الجنود الأسرى والمفقودين في القطاع، بالقضايا الإنسانية الأساسية لغزة المقاومة الفلسطينية. وبحسب الإذاعة، طالبت واشنطن تل أبيب بإعطاء الجهود المصرية فرصة، قبل

اليمن

صراعٌ على عائدات ميناء بلحاف: «الإصلاح» يستفزّ الإمارات

اضطرّت السعودية للتدخّل بقوّة لتفادي اشتباك كان وشيكاً بين حزب «الإصلاح» والإمارات في ميناء بلحاف في محافظة شبوة، على خلفية محاصرة مسلّحي الحزب «الإخواني» القوات الإماراتية في الميناء الغازي، بعدما انفجر الخلاف بين الطرفين على المكاسب التي تدرّها صناعة الخام اليمني

صنعاء - **رشيد الحداد**

في تطوّر لافت، حاصر مسلّحو حزب «الإصلاح»، خلال الساعات الماضية، القوات الإماراتية الموجودة في ميناء بلحاف الغازي في محافظة شبوة (جنوب)، مهدّدين باقتحامه وطرْد القوات الإماراتية منه بقوّة السلاح. غير أن التحرّك «الإصلاحي» لم يكن يهدف، على أيّ حال، إلى طرْد قوات الاحتلال الأجنبي من الميناء الواقع في نطاق مديرية ميفعة جنوب المحافظة، والذي تشارك في تشغيله شركة «توتال» الفرنسية، بل تحصيل الحزب مزيداً من المكاسب التي تدرّها عائدات النفط والغاز اليمنيَّين. وأفادت مصادر قبلية، «الأخبار»، بأن «مليشيات الإصلاح دفعت بالمئات من عناصرها المدجّجين بمختلف أنواع السلاح، إلى محيط الميناء الغازي يوم السبت»، عازيةً ذلك إلى «رفْض القوات الإماراتية الموجودة في الميناء، منذ ثلاث سنوات، مطالب السلطات المحلية التابعة للإخوان في شبوة، بالانسحاب الفوري من الميناء لغرض استئناف تصدير الغاز المُسال». ووفقاً للمصادر، فإن «ضبّاطاً إماراتيين ردّوا على الوسطاء القبليين الذين أوفدهم محافظ شبوة التابع للإصلاح، محمد صالح بن عديو، الخميس الماضي، لتهديد تلك القوات بحرق الميناء». ولكن «الردّ الإماراتي استفزّ اليمنيين، إذ كان فجّاً وينمّ عن عنهجية واضحة، ما دفع مليشيات الإصلاح إلى نقل تعزيزات عسكرية إلى محيط الميناء، السبت، لمحاصرته ومطالبة القوات الإماراتية بالانسحاب القسري».

إزاء هذه التطورات، سارعت السعودية إلى التدخّل قبل بلوغ التصعيد العسكري ذروته بين مليشيات «الإصلاح» والقوات الإماراتية، فيما أمهلت غرفة عمليات «التحالف» في الرياض، محافظ شبوة، ساعة واحدة لسحب المسلّحين من محيط ميناء بلحاف، مهدّدة بقصف كل النقاط المستحدثة في محيط الميناء، وفق ما أفادت به مصادر مقرّبة من حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، «الأخبار». تهديدات اضطرّت مليشيات «الإصلاح» على إثرها، للتراجع من محيط المنشأة الغازية، لتتموضع، بحسب المصادر، على مقربة من الميناء وسط تحليق مكثّف للطيران الإماراتي في سماء شبوة. من جهتها، أكدت مصادر محلّية قيام الطيران الحربي الإماراتي بشنّ عدة غارات جوية على مواقع تابعة لـ«الإصلاح» بالقرب من مدينة عتق، مركز محافظة شبوة، فجر السبت. وقالت المصادر، لـ«الأخبار»، إن الغارات الإماراتية «استهدفت موقعاً عسكرياً تابعاً لمليشيا الإصلاح في منطقة الشبيكة في مدينة عتق».

تتّهم الإمارات بعرقلة إعادة تصدير الغاز المُسال وجرحاها اليمن منذ ثلاثة مليارات دولار سنوياً (أ ف ب)

فيما قال ناشطون موالون للإمارات إن تلك الغارات «استهدفت مجموعة مسلّحين يُعتقد ضلوعهم في استهداف المعسكر الإماراتي».

وتزامن التوتر الأخير بين الإمارات، التي تتخذ من ميناء بلحاف لتصدير الغاز قاعدة عسكرية لها منذ ثلاثة سنوات، مع تصاعد مطالب عدد من المسؤولين في حكومة هادي، بطرْد القوات الإماراتية المتّهمة بعرقلة إعادة تصدير الغاز المُسال وحرمان اليمن من ثلاثة مليارات دولار سنوياً هي مجموع العائدات المتوقّعة للتصدير، وتحرير الميناء باعتباره «ضرورة لإنقاذ الاقتصاد اليمني من الانهيار الحادّ الذي شهده خلال الشهرين الماضيين». هذه الدعوات لم تلقَ آذاناً لدى حكومة هادي التي التزمت، كعادتها، الصمت، وهو ما منح «التحالف» مبرّراً لإجهاض أيّ تحرّك لتحرير منشأة بلحاف، التي تُعد أكبر مشروع اقتصادي يمني، بلغت تكلفة إنشائه نحو 5,4 مليارات دولار عام 2006، ويبلغ إجمالي طاقته الإنتاجية 6,7 ملايين طن متري سنوياً، في حين تشير تقارير رسمية إلى أن عائدات صادرات الغاز ساهمت بنحو 5,1% إلى 6,9% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة اليمنية بين عامَي 2014 و2015.

تقرير

صلافة فرنسية تظلّل «قمة بغداد» الكاظمي... بحثاً عن دور «متخيّل»

على رغم الأسئلة الكثيرة التي احاطت قمّة بغداد والدوافع التي حدّت بالمسؤولين العراقيين إلى عقْدها لـ«لمّ شمل» دول الإقليم تحت مظلّة حكومة مصطفى الكاظمي، بدا جليّاً أن الدول المشاركة في المؤتمر الذي لم تُدعَ إليه سوريا، لم تكن على مسافة واحدة من نوايا العراق. وتطلّعه إلى لعب دور «مُتخيَّل» في منطقة يقول إن صراعاتها انعكست سلباً على استقراره. ولعلّ أكثر ما بدا لافتاً في القمة، توبّخ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى لعب دور يفوق حجم بلاده وحضورها الذي يسعى لترسيخه في بغداد، ظنّاً منه أن عمليات «مكافحة الإرهاب» يمكن أن تتواصل إلى الأبد

حمزة الخنسا

انتهت «قمّة بغداد للتعاون والشراكة»، لكن مفاعيلها «الرمزية» مرجّحة لأن تستمرّ طويلاً، خصوصاً أنها تتّصل بشكل النظام السياسي في العراق ودوره المستقبلي. القمّة التي عُقدت في ظرف زماني ومكاني غير اعتيادي، أرادتها بغداد باباً يُفتح على مسارات مختلفة من العلاقات بين دول جوار العراق، التي يُعتقد العراقيون أن تناقضاتها وصراعاتها انعكست سلباً على الاستقرار الأمني والسياسي في بلدهم، وأن تعاون هذه الدول وشراكتها في حلّ الأزمات، سينعكس إيجاباً على العراق. غير أن الدول المشاركة في القمّة، لم تكن كلّها على مسافة واحدة من «نوايا» بغداد. فإذا كان وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان نجّم القمّة بخطابه ومخالفته لبروتوكول اللقطة التذكارية، بدا أن للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون برنامجه الخاص في العراق الذي افتتحه، أوّل من أمس، مشاركاً في القمّة، واختتمه، يوم أمس، جائلاً بين كردستان والموصل شمال البلاد. وبهذا، يسعى ماكرون إلى أن يُثبت أن فرنسا لا تزال تحتفظ بدور ما في المنطقة، فضلاً عن محاولته تعزيز موقعه على الساحة الدولية. في هذا السياق تحديداً، يُفهم تطرُّقه إلى أن بلاده «ستبقى على حضور لها في العراق لمكافحة الإرهاب، طالما أراد العراق ذلك، مهما كان خيار الأميركيين».

أتى موقف الرئيس الفرنسي فيما «المهمة القتالية» للولايات المتحدة التي تحتفظ بنحو 2500 عسكري في العراق، وفق الأرقام الرسمية المعلَن عنها، تنتهي بحلول نهاية العام الجاري، حين تتحوّل مهمّة الجنود الأميركيين في بلاد الرافدين إلى «استشارية». وفي هذا الإطار، يقول مصدر سياسي وأكب أعمال القمّة في بغداد لـ«الأخبار» إن تصريح ماكرون حول نيّة بلاده الإبقاء على حضور لها في إطار «مكافحة الإرهاب» يأتي «من خارج روحية قمّة التعاون والشراكة، على عكس ما حاول ماكرون إظهاره بقوله إن ذلك منوط بموافقة العراقيين». ويضيف المصدر أنه «على رغم أن العراق لا يزال يواجه العديد من التحدّيات الأمنية، إلّا أن جمْع المتخاصمين في الإقليم وجهاً لوجه على طاولة واحدة في بغداد، يعكس نيّة الأخيرة وتوجّهها الأكيد نحو فتح مسار للعمل المشترك في المحيط الإقليمي عبر الحوار، بعيداً من الصراعات التي أضرّت العراق كثيراً»، مؤكداً أن «سيادة العراق منطلق أساسي لعودة البلاد إلى دورها الريادي على الساحة العربية والإقليمية والدولية». ويربط المصدر بين سحب وإشنطن جنودها من العراق، وتوثّب باريس للعب الدور الأميركي على الأرض، بالقول إن «فرنسا، وبطرحها هذا، إنّما تلعب دور الوكيل بعد انسحاب الأصيل»، إذ يرى في الأمر «استمراراً لانتهاك سيادة العراق. فبعد قمّة بغداد، من المرجّح أن لا يكون في العراق، بين القوى السياسية، مَن يرحّب ببقاء قوات أجنبية في البلاد، مهما اختلف وتعدّد مبرّر وجودها»، معتبراً أن العسكريين الفرنسيين - وعددهم 600 في إطار «التحالف الدولي» - «غير مؤهّلين كمّاً وتسليحاً للعب دور فارق إذا ما واجهت البلاد أيّ مخاطر على غرار ما حصل عام 2014».

كما في لبنان كذلك في العراق يبدو الرئيس الفرنسي خبيراً في استثمار اللحظات الحاسمة. هذه المرّة، تأتي زيارته الثانية إلى بغداد قبل ثمانية أشهر من الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي لم يُعلن بعد ترشّحه رسمياً إليها. لكن الارتياح العام كان من أبرز ما وحّد العراقيين بعد قمّة بغداد، على رغم التباين الحاصل حول عدم دعوة سوريا إلى المؤتمر، والملامة التي وجّهها البعض إلى رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي قبل أقلّ من شهرين من الانتخابات البرلمانية المقرّرة في تشرين الأول المقبل والتي أعلن عدم المنافسة فيها. وفي هذا الصدد، تقول مصادر عراقية مقرّبة من حكومة الكاظمي لـ«الأخبار» إن «رغبة العراق في دعوة سوريا إلى المؤتمر كانت أكيدة، إلّا أن الدول المشاركة فيه لم تكن كلها مستعدّة للجلوس مع دمشق على طاولة واحدة». وتشير المصادر إلى أنه «إذا كان من بين الحضور مَن يُعتبرون من ألدّ خصوم إيران، فإن من بينهم أيضاً مَن يتبادلون نظرة العداء المشتركة مع سوريا، وبالتالي فإنه من الحكمة استثناء دمشق من الدعوة مع الاحتفاظ بكامل العلاقات المميّزة بينها وبين بغداد»، لافتة إلى أن «دمشق تتفهّم دوافع بغداد ومبرّراتها، وهذا ما يدفع أيّ سلبية سورية تجاه العراق في المستقبل».

يجسّد مؤتمر بغداد «رؤية العراق في شأن تغليب لغة الحوار»، بحسب رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الذي قال أيضاً، في كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر، إن دور العراق التاريخي «يكمن في أن يكون أحد ركائز الاستقرار في المنطقة»، مؤكداً أن «لا عودة للعراق إلى العلاقات المتوتّرة والحرب العبثية مع الجيران والأصدقاء». عناوين كبيرة رفعها الكاظمي تدخل ضمن «نوايا» بغداد أو رؤيتها للمؤتمر، إلّا أن ذلك يفتح الباب على تساؤلات كثيرة من النوع الذي يركّز على محاولة فهم دور العراق ووزنه السياسي في المنطقة والإقليم. فهل باستطاعة عراق اليوم أن يكون مركز توازن واستقرار للمنطقة؟

مراقبة مسار الملفّات الكبيرة العالقة بين دول المنطقة، كما بين إيران والسعودية أو قطر وتركيا، يمكن أن تعطي إجابات أوّلية حول قدرة العراق أو هامش التحرّك المرسوم له، إنْ في محيطه أو أبعد. وتقول المصادر العراقية المقرّبة من الكاظمي إن «بدء تلمّس نتائج المؤتمر التي تمكّن من الحكم عليه، مؤجّلة إلى ما بعد الانتخابات التشريعية المقبلة، بحيث ستتشكّل تحالفات وتفاهمات تُنتج حكومة مصطفى الكاظمي قبل أقلّ من شهرين من الانتخابات البرلمانية المقرّرة في تشرين الأول المقبل والتي أعلن عدم المنافسة فيها. وفي هذا الصدد، تقول مصادر عراقية مقرّبة من حكومة الكاظمي

> **كما في لبنان كذلك في العراق يبدو الرئيس الفرنسي خبيراً في استثمار اللحظات الحاسمة**

> **أمهلت السعودية محافظ شبوة ساعة واحدة لسحب المليشيات من محيط ميناء بلحاف**

وعلى رغم المخاوف من توظيف «الإصلاح» للميناء لمصلحته، كما في حال نفط وغاز مأرب، يؤيّد طيف واسع من اليمنيين الدعوات إلى تحرير عائدات النفط اليمني. ويُجمع اقتصاديون من مختلف أطراف الصراع، على ضرورة تحييد الاقتصاد الوطني واستئناف إنتاج النفط والغاز وتوريد عائداتهما إلى مصرف مركزي موحّد يُدار من قِبَل شخصيات وطنية محايدة تقف على مسافة واحدة من كافة الأطراف، على أن يتولّى وقف انهيار سعر صرف العملة اليمنية أمام العملات الأخرى، وصرف رواتب موظّفي الدولة وفق كشوفات عام 2014، وتغطية واردات البلاد بالعملة الصعبة.

لم تكن الدول المشاركة في القمة، على مسافة واحدة من «نوايا» بغداد (أ ف ب)

تقرير

المحادثات النووية في غيبوبة: إيران تتهيّأ لشتاء طويل

تسعى الإدارة الجديدة في إيران، برئاسة إبراهيم رئيسي، إلى اتباع نهج مختلف عن ذاك الذي ساد إبّان حكومة الرئيس حسن روحاني، في التفاوض مع الغربيين على الصيغة المناسبة لإعادة إحياء الاتفاق النووي. نهجٌ يأخذ في الحسبان إبقاء العقوبات الأميركية قائمة على حالها، في ظلّ استبعاد احتمال رفعها من قِبَل الإدارة الحالية، التي اتهمها المرشد الإيراني، علي خامنئي، بـ«ضرب المحادثات عرض الحائط»، وانتهاج سياسة مشابهة لتلك المعتمدة في عهد دونالد ترامب، خصوصاً بعد تلويح جو بايدن، خلال استقباله رئيس حكومة العدو، نفتالي بينيت، بـ«الإجراءات البديلة»

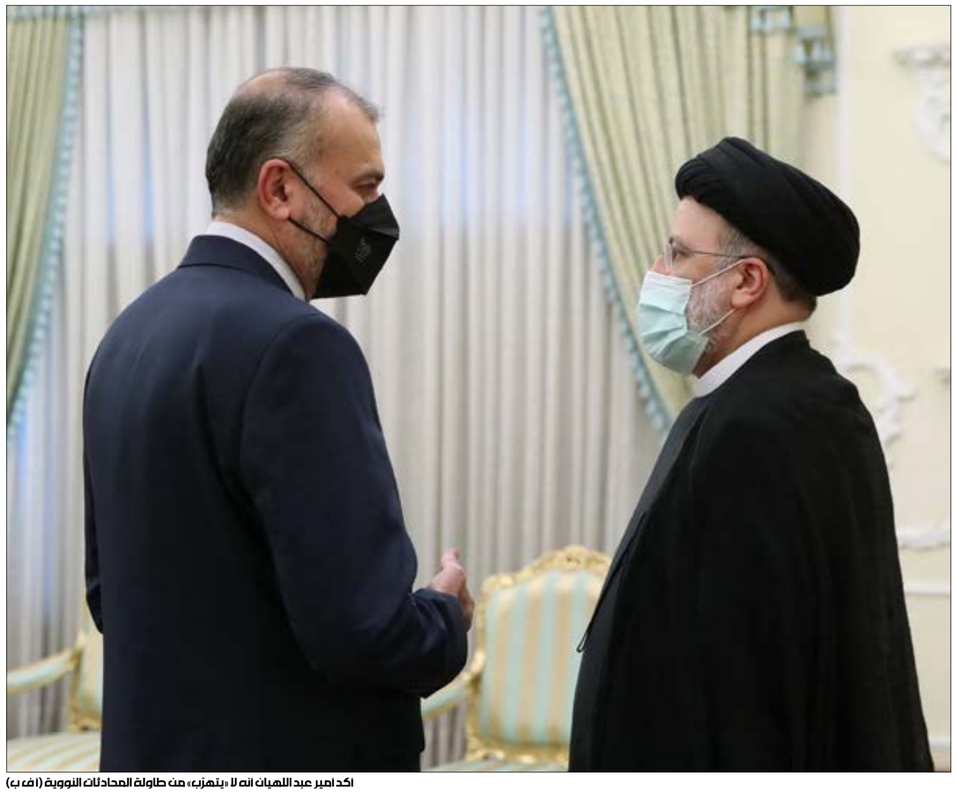

اكد امير عبد اللهيان انه لا «يتهرب» من طاولة المحادثات النووية (أ ف ب)

طهران - **محمد خواجوني**

مع مضيّ نحو شهر على تسلُّم الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، مهامّه الرئاسية، أظهرت تطوّرات الأيام الأخيرة، بدءاً من تصريحات المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي، وصولاً إلى ما جاء على لسان الرئيس الأميركي جو بايدن، الهوة السحيقة بين البلدين، والمصير المجهول الذي تواجهه محادثات إعادة إحياء الاتفاق النووي في فيينا، إذ لم يُعلَن بعد عن موعد لاستئنافها، علماً أن الجولة السادسة والأخيرة عُقدت تزامناً مع انتخابات الرئاسة الإيرانية في حزيران الماضي، حين أثر الأطراف المتفاوضون، المضيّ قُدُماً في المحادثات، واتخاذ القرارات، على رغم مجيء إدارة جديدة في طهران.

وفي دلالة على غياب أيّ أفق لاستئناف المحادثات، اتّهم خامنئي، خلال استقباله رئيسي وأعضاء حكومته، أوّل من أمس، الولايات المتحدة «بضرب المحادثات عرض الحائط»، معتبراً أنه لا فرق بين الإدارتَين الحالية والسابقة. وراى، في هذا الإطار، أن «الحكومة الأميركية الحالية لا تختلف أبداً عن الحكومة السابقة. إن مطالب هؤلاء هي مطالب (الرئيس الأميركي السابق دونالد) ترامب ذاتها، ولم تختلف البتّة. والحقّ يُقال إن ثمة ذئباً مفترساً يقبع في كواليس السياسة الخارجية الأميركية، يتحوّل في بعض الأحيان إلى ثعلب مكار»، قائلاً: «على رغم انسحابهم من الاتفاق النووي أمام مرأى الجميع، بيدَ أنهم (الأميركيون) يتحدّثون اليوم بطريقة ويثيرون مطالب وكأنّ الجمهورية الإسلامية هي التي انسحبت من الاتفاق وتخلّت عن التزاماتها، في حين أن إيران لم تُقدِم على شيء حتّى بعد فترة طويلة من الانسحاب الأميركي». ويمكن اعتبار تصريحات المرشد الإيراني بمثابة ردٍّ على تصريحات الرئيس الأميركي، الذي طمأن رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت، في أوّل لقاء بينهما، إلى أنه «إن لم تنجح الدبلوماسية في ردع إيران عن الحصول على السلاح النووي، فإن واشنطن ستتّخذ إجراءات أخرى». وردّاً على هذه التصريحات التي تظهر تغيُّراً في نبرة إدارة بايدن تجاه إيران، اعتبر أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، علي شمخاني، في تغريدة عبر حسابه في «تويتر»، أن «أوّل لقاء بين بينيت وبايدن والتأكيد على استخدام خيارات أخرى ضدّ إيران، يُعدّ تهديداً غير شرعي ضدّ بلد آخر، فضلاً عن أنه يرسّخ حقّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الردّ المتبادل على الخيارات المتاحة».

وتشير تصريحات المسؤولين الإيرانيين والأميركيين إلى ارتفاع منسوب التوتّر بين البلدين، وعقم المسارات الدبلوماسية لإعادة إحياء الاتفاق النووي. ويبدو أن إيران، وفي ظلّ تغيُّر الحكومة واحتمال إدخال

> **تسعى السلطات الإيرانية إلى إبراز أن «إحباط أثر ومفعول» العقوبات، أهمّ من رفعها**

تغييرات على فريقها المفاوض، تنوي اعتماد توجّه مختلف وأكثر تشدّداً وهجومية في المحادثات الرامية إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي. وثمة إرهاصات كثيرة تشير إلى أن الجمهورية الإسلامية تعتزم، مرّة أخرى، اعتماد سياسة كانت قد اعتمدتها قبل عام 2013؛ أي أن تجعل، من خلال تحقيق تقدُّم نووي، الطرف الآخر يدفع ثمناً. وما الإسراع ببرنامج تخصيب اليورانيوم ورفع نسبته إلى 60 في المئة، إلا دليل على هذا التوجّه. ومن جهة أخرى، يبدو أن المسؤولين الإيرانيين توصّلوا إلى انطباع مؤدّاه أن بعض المسارات الإقليمية، بما فيها انسحاب أميركا من أفغانستان، تقوّض موقف واشنطن في المحادثات، حيث يصبح في وسع طهران الحصول على المزيد من التنازلات من الطرف الآخر، من خلال المراهنة على التطوّرات الإقليمية. على أن المسؤولين الجُدد في إيران لا يعتبرون أنفسهم من المعارضين للمحادثات من حيث المبدأ، بيدَ أنهم يريدون إدخال تعديلات على الطريقة السابقة. وتحدّث رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، وحيد جلال زاده، أوّل من أمس، عن إقامة جولة جديدة من المحادثات بين إيران ومجموعة («1+4») في إطار «منصّة جديدة»، قائلاً إن الإطار والمنصة اللتين اعتمدهما الفريق السابق، تعتريهما بعض المشكلات، موضحاً أنه «يجب إرغام الغربيين، من خلال منصّة جديدة، على الوفاء بالتزاماتهم». وفي السياق نفسه، شدّدت عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان، زهره الهيان، على أن نموذج المحادثات النووية «سيتغيّر حتماً» في ظلّ إدارة رئيسي. وليس واضحاً بعد ما هي التغييرات التي من المقرّر أن تطرأ على الرؤية الإيرانية، وكيف سيكون ردّ فعل الأطراف الأخرى في المحادثات.

وكانت السلطات الإيرانية انتقدت، مراراً، واشنطن لكونها لم تكن جاهزة، في المحادثات الأخيرة، لرفع جميع العقوبات، ولكونها تريد جرّ طهران إلى محادثات «تتخطّى حدود الاتفاق النووي». وقال وزير الخارجية الإيراني الجديد، حسين أمير عبد اللهيان، خلال جلسة البرلمان لمنح الثقة لحكومة رئيسي، إنه لا «يتهرّب» من طاولة المحادثات النووية، لكنّه لا يشارك أيضاً في محادثات «صورية». كما اعتبر في اتصال مع نظيره الأوروبي، جوزيب بوريل، الجمعة، أن «المحادثات التي تفرز نتائج ملموسة وفعليّة وتكون متلازمة مع توفير حقوق ومصالح الشعب الإيراني، تُعدّ مقبولة بالنسبة إلى إيران».

من جهة أخرى، تسعى السلطات الإيرانية، في الحقبة الجديدة، إلى إبرازَ أن «إحباط أثر ومفعول» العقوبات، أهمّ من رفعها، وهو ما يمكن أن يكون مؤشراً إلى أن إيران تهيّئ نفسها لفترة طويلة من بقاء العقوبات على حالها. وفي هذا الإطار، قال خامنئي متوجّهاً إلى الحكومة الجديدة: «خطّطوا لمعالجة المشكلات على افتراض أن العقوبات قائمة. إن رفع العقوبات ليس بيدنا وبيدكم. بل هي بيد الآخرين». ورأى النائب الأول لرئيس الجمهورية، محمد مخبر، في تصريحات أدلى بها حديثاً، أنه «لا يمكن التعويل على الخارج لتسوية مشكلات البلاد»، مستبعداً «أن نستطيع التوصّل إلى رؤية مشتركة مع نظام الهيمنة... يجب أن نخطط بطريقة نفترض فيها أن نظام الهيمنة لن يرفع العقوبات». ويبدو جليّاً أن إدارة بايدن ستسحب سياساتها تجاه إيران، من التعويل البحت على الدبلوماسية، إلى احتمال اللجوء إلى «خيارات أخرى»، بما فيها الأعمال التخريبية المحدودة، تماشياً مع سياسة إسرائيل ضدّ البرنامج النووي، وكذلك نقل الملفّ الإيراني مجدّداً إلى أروقة مجلس الأمن الدولي للضغط على إيران في طاولة المحادثات. أما إيران، فتجهّز نفسها، من خلال التسريع في برنامجها النووي والاعتماد على نموذج «الاقتصاد المقاوم»، لفترة طويلة من المواجهة مع أميركا.

«إنجازات» بينت في واشنطن: تبعيّة مُطلَقة لحليف مهزوم

يحيى دبوق

تأكيدُ رئيس حكومة العدوّ، نفتالي بينت، أن «أهداف زيارتي لواشنطن تحقّقت»، ووصفها بـ«الممتازة» لا يغيّر من حقيقة نتائجها الفعلية. فلا شكل الزيارة، ولا ظروفها، ولا أيّ ممّا خلصت إليه جاءت متساوقة مع ما أراده بينت، على رغم استحصاله على صور ومقاطع مصوّرة إلى جانب الرئيس الأميركي جو بايدن، والمسؤولين في إدارته. في الواقع، ظهّرت الزيارة التبعيّة الإسرائيلية شبْه المطلقة للولايات المتحدة، وكون إسرائيل هي في حقيقتها تابعاً لا يختلف كثيراً عن غيره من الأتباع، وإن كان هذا الكيان في مرتبة مختلفة لدى الجانب الأميركي.

واحدةٌ من النتائج التي تحدّث عنها الإعلام العبري، هي أن بينت بات قادراً، اعتباراً من الآن، على الاتصال مباشرةً بالرئيس الأميركي، بعدما جمعهما لقاء «ممتاز»، قاما على إثره بـ«علاقة مباشرة وشخصية مبنيّة على الثقة»، لافتاً إلى «توجيهات صدرت عن بايدن للمضيّ قُدُماً في إعفاء الإسرائيليين من تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة». ويُرد في الإعلام العبري، «إنجازات» إضافية حقّقتها الزيارة، من مثل وصْف بايدن، بينت، بأنه «صديق مقرّب». وهو إنجاز تصدّر عنوان الصفحة الأولى في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، علماً بأن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بعد انتهاء اللقاء، ذمّ نفسه في معرض مدحها: «بايدن من القادة الذين يعرفون جيّداً ما يريدون، لكنه يستمع إلى مطالبنا»، في إشارة منه إلى تعارُض الاستماع والفعل. في سياق التعليقات العبرية،

شكّك الإعلام العبري بكلّ ما ورد من تصريحات وتهديدات تخصّ إيران (أ ف ب)

تعبيرات عن الخيبة، ليس من بينت فحسب، بل من المكانة التي وصلت إليها القدرة الإسرائيلية على التأثير من خلال الحليف الأميركي، الذي يعيش، بدوره، تراجعاً غير مسبوق. وفقاً لصحيفة «إسرائيل اليوم»، فإن «هرولة رئيس الحكومة نفتالي بينت إلى واشنطن في هذه الفترة تحديداً، فيما تلفّ الولايات المتحدة أجواء دولية من الهزيمة، تلحق الضرر بإسرائيل. ليس جيّداً لإسرائيل أن تظهر ملاصقة للولايات المتحدة ومرهونة بقوّة عظمى منسحبة وغارقة، تُقاد من رئيس خسر صدقيته». يرد في الصحيفة كذلك استياء من نتائج الزيارة، شكلاً ومضموناً: «نعم، الأجواء كانت متعاطفة، إلّا أن إسرائيل لم تحصل من الرئيس الأميركي، جو بايدن، على أيّ شيء حقيقي. كان مثيراً للسخرية رؤية المحلّلين يحاولون اصطياد جملة ما حميمية من تبادل الكلام في الإطلالة المشتركة لبايدن وبينت». وفي صحيفة «هآرتس»، ذمّ لبينت في الشكل: «كانت تصريحات رئيس الحكومة طويلة وغير متناسبة مع تصريحات الرئيس (بايدن)، وبدا أنه متحمّس مثل صبي انتظر طويلاً الهدايا في عيد ميلاده».

في الموضوع الإيراني، وهو الأهمّ للأمن الإسرائيلي، توجد تعليقات في إسرائيل هي ذمّ وإشادة في الوقت نفسه: «في المرّة السابقة، في لقاء بايدن مع الرئيس (الإسرائيلي السابق رؤفين) ريفلين، قال (بايدن) إنه لن يكون لإيران سلاح نووي أثناء ولايتي، لكنه قال الآن، إنه لن يكون لإيران سلاح نووي بالمطلق»، وجرى الحديث عن «خيارات أخرى»، وإنْ في سياق التشديد على العمل بالخيارات الدبلوماسية. في تعليقاتها على الإنجازات، تشكّك «هآرتس» بكلّ ما ورد من تصريحات وتهديدات تخصّ إيران: «على المستوى العملي، من المشكوك فيه أن استراتيجية إيران الجديدة التي قال بينت إنه قدّمها للأميركيين، سيكون لها وزن كبير في أعينهم. بقدر ما هو معروف، لا تزال الإدارة تأمل التوصل إلى اتفاق نووي جديد مع إيران». ووفقاً للصحيفة: «في حين أن بايدن لم يطلق تهديداً عسكرياً صريحاً ضدّ إيران في حال استمرارها في جهود التسلّح النووي، إلّا أن اجتماعه مع بينت عزّز العلاقات الأميركية مع إسرائيل، وقواعد الاشتباك معها في كل ما يتعلّق بإيران». وفي الواقع، كما تؤكد الصحيفة نفسها، «لا إنجازات دراماتيكية جزاء الزيارة».

لكن ما هي تلك الاستراتيجية الجديدة التي عرضها بينت على بايدن؟ تأتي هذه الاستراتيجية لتعويض تراجعَين اثنين، سواء لدى الولايات المتحدة وبطبيعة الحال لدى إسرائيل: الالاقدرة على توجيه ضربة عسكرية تُنهي البرنامج النووي الإيراني، وكذلك، وهو الأهمّ، اللاقدرة واللارغبة في خوض حرب جديدة في المنطقة، تقود إليها هكذا ضربة، إنْ تقرّرت بالفعل. وفقاً لمصدر سياسي إسرائيلي رفيع، تنصّ هذه الاستراتيجية المسمّاة «موت بواسطة ألف جرح»، على كبح إيران عبر تنفيذ سلسلة عمليات صغيرة ومتكرّرة ولمدّة طويلة، بأبعاد وطرق

> **تنصّ استراتيجية «موت بواسطة الف جرح» على كبح إيران عبر تنفيذ سلسلة عمليات صغيرة ومتكرّرة**

مختلفة، ضدّ مركّبات القدرة النووية، وهي نتيجة مغايرة وتختلف عن تنفيذ هجوم عسكري واسع. وقال المسؤول الإسرائيلي: «يجب أن نكون فعّالين. إزعاجهم طوال الوقت. حتى لو لم تكن هناك ضربة وانتهينا». والواقع، أن هذه الاستراتيجية، التي يمكن وصفها بـ«استراتيجية الفعل لتجاشي اللافعل»، ليست خياراً بديلاً يحقّق لإسرائيل النتيجة نفسها التي باتت متعذّرة عليها، وهي إنهاء البرنامج النووي الإيراني، كما أنها ليست بديلاً لاتفاق ما، من شأنه تأخير البرنامج. بل هي جملة أفعال مخصّصة لتدفيع إيران ثمناً، كما هو وارد في وصفها، عبر اغتيالات وعمليات تخريبية وإرهابية، في حين أن البرنامج نفسه بات حصيناً على المنع. بهذا المعنى، تُقرّ إسرائيل، عبر تهديداتها، بأن البرنامج النووي الإيراني بات حقيقة واقعة، يتعذّر صدّها. ولهذه الاستراتيجية موانعها وأثمانها ومخاطرها، مع شكوك كبيرة جداً إزاء إمكان تنفيذها، أو الاستمرار فيها، في حال بدأت. وفي انتظار «رأي» الأميركيين بهذه الاستراتيجية، وهو ما سيتحدّد وفقاً لأجندة الولايات المتحدة، على إسرائيل أن تنتظر قرار واشنطن، علماً بأنها ستكون معنية بأن يجري تداول هذه الاستراتيجية، كورقة ضغط في وجه إيران، كي تساعد في فرملة ممانعتها إزاء الاتفاق النووي. وهنا أيضاً، دليل إضافي على التبعية الإسرائيلية، وعلى أن أيّ اعتداء إسرائيلي هو في المحصّلة قرار أميركي.

يبقى من زيارة بينت لواشنطن شقّها الفلسطيني؛ إذ تلقّت إسرائيل، عبر رئيس حكومتها، محدّدات عليها اتباعها كي لا تتسبّب، في هذه المرحلة، بما يخالف التوجّهات الأميركية، وفيها ما يشير إلى إقرار من جانب واشنطن بمعادلات فرضتها المقاومة في غزة، عبر عملية «سيف القدس»، الأمر الذي يمثّل تحدّياً كبيراً لتل أبيب: سَمع بينت من بايدن أنه ينتظر من الحكومة الإسرائيلية الامتناع عن الإجراءات التي يمكن أن تزيد التوتّرات مع الفلسطينيين، أو تقوّض محاولات بناء الثقة بين إسرائيل والفلسطينيين، ومن بينها قضيّة إخلاء حي الشيخ جراح في القدس، والمسيرات المستفزّة للفلسطينيين، وهو ما يكمل ما ورد على مسامع بينت من وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن: رفْض اشتراط إسرائيل توفير الاحتياجات الأساسية لقطاع غزة، مقابل ملف الجنود (الإسرائيليين) الأسرى والمفقودين».

إعلانات رسمية

إعلان تبليغ

صادر عن دائرة تنفيذ جزين
تدعو هذه الدائرة المنفذ عليه جيرالد جوزف عون والمجهول محل الإقامة للحضور الى قلمها شخصياً أو بواسطة وكيله القانوني لتبلغ الإنذار التنفيذي وطلب التنفيذ ومربوطاته في المعاملة التنفيذية رقم 2021/219 والمقدمة من فارس كرم كرم وذلك بمهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
بتريسيا بوراشد

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات

www.al-akhbar.com

الأخبار al-akhbar

هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

سينما

روك أوبرا وتراجيديا وغرابة «أنيت» ليو كاراكس: هذا فيلم راديكالي

هناك شيء مزعج وحميمي بشكل رهيب في «أنيت» (2021) حيث يختلط المتسامي باللامعقول، الأثيري بالدنيوي، الجريمة بالاعتراف، العقاب بالمغفرة، المسرح بالسينما. للمرّة الأولى تقريباً بعد فيلمه الأول «صبي يقابل فتاة» (1984) يكون ليو كاراكس واضحاً في السرد: يلتقي رجل بامرأة، يقعان في الحب، وتحدث أشياء على الرغم من هذا الوضوح، لا يكلّ المخرج الفرنسي عن اللّعب معنا. يحذّرنا بأن ما نشاهده هو مجرّد عرض، تمثيل، لكنّ الحقيقة تكمن خلف التمثيلات. يبدأ الفيلم مع كاراكس نفسه وابنته المراهقة (أهداها الفيلم، وهي ثمرة علاقته مع الممثلة الروسية يكاترينا غولوبيفا التي انتحرت عام 2011)، في استديو التسجيل مع الممثلين وفرقة البوب روك «سباركس» (مؤلفو موسيقى الفيلم وأغنياته)، ويدعونا جميعاً «للبدء» للتركيز، وعدم أخذ نَفَس لمدة ساعتين. ولأنّنا في «أنيت»، نواجه مسرحاً أوبرالياً موسيقياً (بوب روك)، تلمّح الكلمات الافتتاحية: «ولكن أين المسرح؟ هل هو في الخارج أم في الداخل؟». بعد ذلك، يظهر آدم

> جمع الكثير من الأفكار الفلسفية والنفسية، إلا أنه لم يذهب بعيداً بما يكفي ليجعلها ذات مغزى

دراڤر وماريون كوتيار مع المزيد من أعضاء الفيلم، ويبدأون بالغناء. لنا، نحن المشاهدين، يحذّروننا بأنهم على علم بأننا موجودون ننظر إليهم. هو، هنري ماكهنري (آدم درايڤر)، ممثل كوميدي مسرحي، من النوع الذي يقذف الحقيقة في وجهك. صنعه كاراكس على شكل رئيسيات (Primates) يأكل الموز ويرتدي زي الملاكم. هي، أن (ماريون كوتيار)، تملأ دار الأوبرا بصوتها السوبرانو، هشة بلّورية تأكل التفاح، كحواء محكومٌ عليها بالفاكهة المحرّمة.

كلّ ليلة، بينما هناك متفرّجون يضحكون على هنري الملقّب بقرد الله، في عرضه الاجتماعي الكوميدي «الضحك الرخيص»، هناك آخرون يشاهدون موت أن بطرق متنوّعة في مسرحياتها الأوبرالية المختلفة المستقاة من عيون الأدب الكلاسيكي: «الرخيص» والأوبرا يندمجان معاً في جنس ليليّ حميمي، تنتج عنه الطفلة أنيت. يبدأ كاراكس المشاغب العابه: لا أحد يصاب بالدهشة ولا حتى نحن، حين نرى أنّ الطفلة هي دمية ذات أذنين كبيرتين. نميل لوهلة إلى نسيان غرابتها والتفكير في العواطف البشرية التي يولّدها وجودها. مع مجيء أنيت إلى الحياة، يبدأ التوتر، تختلّ العلاقة بين الثنائي، تُكشف المشاعر، وتقع المصائب، لتكون المصائر ماساوية.

بعد تسع سنوات من فيلم «هولي موتوز»، يأتي المشاغب الفرنسي، ليهزّنا من جديد. وراء قصة تدمير الذات التي ملّتها السينما، هناك ايحاءات مسرحية نفسية وتراكمات فنية وفلسفية لا تنتهي. جلب كراكس فلسفة برتولد بريخت إلى السينما ولم يكسر الجدار الرابع فحسب بل فجّره. خلخل كياننا كمشاهدين، أبعدنا شعورياً عن الأحداث، ثم صفعنا بنتائجها. لوهلة، لم نشعر أبداً بحدوث مصيبة، ولكنّ نتائجها علينا في النهاية كانت كارثية. قوة الفيلم تكمن في هذه المسافة التي خلقها كاراكس بيننا كمشاهدين (على الرغم من تقجيره الجدار الرابع) من جهة وبين الشخصيات والقصّة من جهة أخرى. هذه المسافة تشبه المسافة التي تحدثت عنها سوزان سونتاغ في كتابها «بالنسبة إلى الآخرين» (2003 ـ Regarding the Pain of Others) عن صور الحروب. أشارت سونتاغ إلى أن أولئك الذين لم يعايشوا التجارب التي تمثلها صور الحرب، «لا يستطيعون فهمها، ولا تخيلها». لذلك، خلق كاراكس في فيلمه هذه المساحة لنا. وعلى الرغم من فظاعة ما نشاهده، إلا أننا لا نشعر بأي شيء بسبب التغريب البريختي والأغاني. لعب كاراكس في المساحة بين خشبة المسرح والمتفرجين. أشرك متفرجي المسرح في المسرح، وفي الفيلم، وأشركنا معهم بطريقة مختلفة كلياً. خلق ما سماه الفيلسوف الفرنسي الماركسي غي ديبور «مجتمع الاستعراض» (نرى في الفيلم الطفلة «أنيت» تغني وترقص وتقلب القصص، ويريننا كاراكس «فانتزاتها» حول العالم)، وأجبرنا على أخذ موقف أو مساحة خاصة نرى منها ما يحدث أمامنا تماماً كما قال ماركس عن «التغريب الاجتماعي» وغي عن فلسفة الأممية الموقفية («أنيت التي اختُزلت إلى آلة تضخّ المال). كل هذا يشير إلى مستوى الفزع الفرويدي الذي تخلل الفيلم بأكمله. «غرابة» (Uncanny) فرويد موجودة في كل شيء، لم نعثر أبداً على علاقة منزلية معينة في الفيلم. لم نشعر أنّ هناك منزلاً للزوجين، لم نصدق أمام تفكك الحدود بين المسرح وغرفة النوم. لذلك لم يسعنا إلّا قبول فكرة لم نرها غريبة أن طفلتهما هي في النهاية دمية خشبية، حتى لا يمكن أن تكون غير ذلك. ولكنّ معاناتها وتعاطفنا معها أكثر مما تعاطفنا مع آخرين من لحم ودم. لأن ما أراد كاراكس قوله مؤلم إلى درجة أنه يحتاج إلى رموز اصطناعية حتى يتمكّن من سرده. كل شيء يفيض بالمأساة في هذا الفيلم، ليس فقط على مستوى العلاقة الرومانسية بين الشخصيات المحكوم عليها بالفشل منذ البداية، ولكن أيضاً بطريقة أكثر عمقاً عندما يعالج تجاوزات المجتمع الاستهلاكي، الطريقة التي يخلق بها الجمهور ووسائل الإعلام هالةً حول حياة شخص معين ويحوله إلى معبود ثم يتخلص منه برمشة عين. قصة «أنيت» تدخل باستمرار في مفهوم «الوهم البصري» وتخرج منه، مثلما تؤكد العاصفة التي تحدث في البحر على الملحمة والمأساة، وتعمل خشبة السفينة على أنها مسرح لتؤكد لنا أنّ ما نشاهده خيال.

قدّم آدم رايڤر أقوى أداء له حتى الآن. في مشهد واحد على خشبة المسرح، أذهلنا بقدرته الكبيرة في التمثيل المسرحي على الرغم من أننا نشاهد فيلم سينما. عرض شخصية النجم المرتبك بدقّة طوال الوقت. ماريون كوتيار على الرغم من أنّ شخصيّتها لم تكن أحادية البعد، لكنها مبسّطة. حاولت كوتيار قدر الإمكان أن تملأها بالحياة والحساسية. وبالطبع، بصمة كاراكس لا تزال نفسها، وضع الكثير من نفسه في الإخراج والتصوير والصوت والألوان، الأخضر الذي يعشقه لا يفارق الشاشة.

«أنيت» فيلم حساس جداً بقدر ما هو راديكالي، مفاجئ، متشائم ومصرّ على أن يلقي بنفسه في البحر من دون سُترة نجاة. على الرغم من أن كاراكس جمع الكثير من الأفكار الفلسفية والنفسية، إلّا أنّه لم يذهب بعيداً بما يكفي ليجعلها ذات مغزى، ولكنّنا نعرف كاراكس جيداً. ومنذ بداية الفيلم حتى آخره وحتى المشاهد بعد تترات النهاية، كان يقول لنا بأن لا ناخذ أيّ شيء على محمل الجد. كاراكس هنا يلهو بالسينما والمسرح وبنا، طلب منا الانتباه في البداية، وفي النهاية وضعنا كلياً في الفيلم من دون أي مسافة وفجأة طلب من خلال هنري عدم المشاهدة.

Amazon Prime على Annette

في الصالات

Stillwater لتوم ماكارثي: أميركا وصورتها

عامل آبار النفط بيل بايكر (مات دايمون) رجلٌ من «أميركا العميقة»، تحديداً من ولاية أوكلاهوما. أرمل، لديه مشاكل في العمل. خلال وجوده في بيته، يتردّد كثيراً إلى غرفة ابنته اليسون (أبيغيل بريسلن) ويتلو صلواتٍ يسأل فيها عن مصيرها. فجأة، مع قنبعة البيسبول الخاصة به ولحيته المرسومة وبنيته الجسدية الثّقيلة، صعد إلى الطائرة وذهب إلى مرسيليا على الرغم من أنّه نادراً ما يذهب أبعد من بضعة كيلومترات من شرفة منزله. سرعان ما تتضح القصة: ابنته ذات العشرين عاماً تقبع في السّجن، بعد إدانتها بالقتل. هي هناك منذ خمس سنوات، ولديها أربع سنوات أخرى. ما يفعله بيل عادة هو الذهاب لزيارتها من وقتٍ إلى آخر، في محاولةٍ لإعادة بناء العلاقة التي لا يبدو أنّها سهلة. لكن هذه المرة شيء مختلف يحصل، بعيد فتح القضية، وفي مواجهة حواجز اللغة والاختلافات الثقافية والنظام القضائي والقانوني المعقّد، يبني بيل حياة جديدة لنفسه ومهمّته الوحيدة تبرئة ابنته.

استناداً إلى هذه القصة، نتخيّل أننا أمام فيلم «انتقام» يشبه ما نشاهده دائماً، أو رحلة بحث عن حقيقة. ولكن المخرج الأميركي توم ماكارثي (سبوتلايت/ 2015) أراد الغوص أعمق من ذلك. الأب الأميركي في فيلم «مياه راكدة» Stillwater، يشبه التّصور الذّاتي للولايات المتّحدة المتمثّل في شعور التّفوّق على الدول الأخرى، حيث الجميع أدنى منك وفقاً لصورتك الذاتية. وقبل أيّ شيء، يعكس الفيلم حساسيّة معقّدة عن «أميركا العميقة»، عن أميركا ترامب، عن الصراعات الطبقية بين أميركا وفرنسا (متمثلة في علاقة بيل العامل البسيط، وفيرجيني (كاميل كوتين) البرجوازية) وعلاقة الأب وابنته، واختلاف الثقافات بين فرنسا وأميركا.

يعجب الفرنسيون بنظام بيل الفرداني، بندهشون بأنه يملك سلاحاً، يُسأل عمّا إذا كان قد صوّت لترامب. وهو في الوقت ذاته، ينغمس في عالم غريب تماماً بالنسبة إليه. يكشف عن العنصرية في فرنسا، عن ضواحي المهجّرين، وحتى كرة القدم الفرنسية. يظهر الفيلم المسافة الثقافية بين العالمين، على الرغم من وجود الأسطورة الأميركية للعدالة المتمثلة في مقولة «افعلها بنفسك»، إلّا أن الفيلم يبتعد عن خطاب رجل أميركي يجلب العدالة لأوروبا. وعلى الرغم من أن القصة أعيد تكرارها كثيراً، ولكن مكارثي أخذها إلى مكانٍ لم نكن نتوقعه.

Stillwater في الصالات

يكتبها **شفيق طبارة**

> مات دايمون أدّى أحد أكثر الأدوار تعقيداً في مسيرته

كرجل مهذّب بسيط ولكنه ساذج لا يتصالح مع نقاط ضعفه، فيلم بمنعطفات مفاجئة، يروي قصصاً حساسة. وعلى الرغم من أنّ هناك لحظاتٍ تدعونا للتّفكير بأنّ شيئاً ما سينفجر ونعود إلى النّغمة التقليدية في هكذا نوع من الأفلام، إلا أنّ مكارثي عرف تماماً ما يريد أن يقوله. «مياه راكدة» فيلم حميم وناضج، لم نشاهد في هوليوود مثله منذ فترة طويلة. على الرغم من أن القصة أعيد تكرارها كثيراً، ولكن مكارثي أخذها إلى مكانٍ لم نكن نتوقعه.

Stillwater في الصالات

إم. نايت شيامالان مبالَغ بتقديره

لا شكّ في أنّ المخرج الأميركي إم. نايت شيامالان طموحٌ مبدعٌ إلى حدّ ما. أفلامه متبذلة، تبدأ بفكرةٍ كبيرة يمكن البناء عليها، ثم تضيع في منعطفات أفكار المخرج وبعدها تأتي النهاية التي لا يريد منها شيامالان إلا أن تفاجئ المتفرّج بغض النّظر عما حدث سابقاً. إم. نايت شيامالان واحد من أكثر صنّاع الأفلام المبالغ في تقديرهم. في فيلمه الجديد «عجوز» (2021) فعل نفس الشيء، بدأ بفكرةٍ كبيرة جذّابة ضاعت في المنتصف، وانتهت بأن تكون سخيفة أكثر من مفاجئة. أفضل ما في الفيلم هو القصة، وهي ليست بالضبط من تأليف شيامالان ولكنه استعارها من قصّة هزليةٍ تحمل اسم «قلعة الرمل»، نشرها عام 2010 الكاتب الفرنسي بيار أوسكار والرّسام فريدريك بيتزرز. والباقي موهبة معينة لحركة الكاميرا، والاستخدام الدرامي للصوت، وتراكمٌ غريبٌ من المنعطفات السّردية السّخيفة بمعظمها.

يبدأ الفيلم مع غاي (غايل غارسيا برنال) وبريسكا (فيكي كريبس) اللذين وصلا مع ابنتهما مادوكس البالغة 11 عاماً، وابنهما ترينت البالغ 6 سنوات إلى فندق فاخر. منتجع شامل يقع في جنة استوائية استأجرتها الأم عبر الإنترنت. يتمّ الترحيب بهم بالمشروبات والابتسامات، ولكنّ هذه الفرحة الأولى تتناقض مع وضع الزّوجين اللّذين هما في مرحلة الطلاق والمشاكل الصّحية الخطيرة لبريسكا. يدعوهم مديرُ المنتجع مع عددٍ قليل من نزلاء الفندق إلى شاطئ مخفي. الجميع سعداء في الباص الذي يقوده شيامالان نفسه، على الشاطئ الجميل تظهر جثة. وبعد ذلك، لن يكون الولدان في سن 11 و6 بل 16 و11... ما الذي حدث؟ بدأوا جميعاً في التّقدم في السن فجأة. بضع دقائق تساوي سنة، واليوم حياةٌ كاملة.

لا شكّ أنّ الفيلم سيكون صعب الفهم أو غامضاً، لأنّ شيامالان ببساطة لا يكشف عن القصة التي بدأها ليطوّرها، لكنّه بدل من ذلك يضع في الفيلم محطاتٍ متزايدة للمعاناة والفوضى والخوف وكسر الجدار الرابع من خلال تسلسلات طويلة بشكل محرج. تُجبر مجموعة من الأشخاص على تحمّل صحبة بعضهم لفترات طويلة من الوقت مع شخصيّات متعدّدة الطبقات ونزاعات وعلاقات متغيرة بعيدة كل البُعد عن الديناميكية. يتكوّن الفيلم فقط من إيحاءات ومنعطفات تتلاشى شيئاً فشيئاً مثل الرمال بين اليدين. «عجوز» فيلمٌ ملتزم تماماً بفرضيّته جداً في الشخصيات. ابتعد مكارثي عن التهجم المتعالي التي اتهمت به هوليوود مراراً وتكراراً تجاه «أميركا العميقة» والولايات والأشخاص الذين صوّتوا لترامب. وبدلاً من ذلك، أخرج رجلاً من هذه المناطق ووضعه في مكان مختلف كلياً ليظهر مستوى تعقيد ثقافة هؤلاء الناس بطريقة مثيرة للإعجاب. مات دايمون أدى أحد أكثر الأدوار تعقيداً في مسيرته

> الغامض هو بطل الفيلم، قوةٌ غامضةٌ وصامتة لا يسعنا إلا أن نتكيّف معها، لأن أيّ محاولةٍ لمخالفتها هو عبث. في النهاية، هناك شيء واحد واضح: هذا الفيلم مخصّص فقط للعقائديّين والمتطرّفين السينمائيّين الذين يرون أن شيامالان صانع أفلامٍ مهمّ.

Old في الصالات

على النت

سوزان يوسف: مجنون ليلى في غزة

عاش قيس بن الملوّح (مجنون ليلى) في القرن السابع واليوم جدران غزة مغطّاةٌ بكلماته. «حبيبي راسك خربان» قصة حب ممنوع في غزة. يُجبر قيس وليلى (قيس ناشف وميساء عبد الهادي) الطالبان في الضفة الغربيّة إلى العودة إلى ديارهما في غزة ويحاولان الصمود بحبّهما أمام الجميع والمجتمع. في الفيلم الروائي الطويل الأول لسوزان يوسف، تُعيد المخرجة قصة «قيس وليلى» بطريقة فلسطينية معاصرة. يُظهر الفيلم الأوّل الطويل الذي يصور في قطاع غزة منذ 15 عاماً (صدر الفيلم عام 2011)، ما يعني حقاً النشوء في عائلةٍ عربيّة والصراعات والفجوات بين أفراد الأسرة. ليلى يتعيّن عليها الزّواج من شخص ثري جاءت به العائلة، وقيس يُحارب ذلك من خلال ملء جدران المدينة بالغرافيتي والشعر ليقول لليلى كل شيء.

«حبيبي راسك خربان» فيلم بسيط واضح ومباشر، انعكاس حقيقي لما يعيشه سكان المدينة الفلسطينية ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، مع ملاحظات حول دور المرأة في المجتمع والحياة اليومية في غزة. نجحت سوزان يوسف ـ في ظل الإمكانات التقنية الضئيلة ـ في صنع فيلم ذي حساسية شعرية كبيرة، مع الكثير من المرح والكوميديا الخفيفة. «حبيبي راسك خربان» فيلم مالوف ومن دون أن يكون متوقّعاً، شاعريّ من دون ابتذال، درامي من دون بكاء، مضحك من دون أن يكون سخيفاً. قوة الفيلم في حواراته المتعة بين الشخصيات، خاصة بين ليلى ووالدها. قيس وليلى سجينان في العلن، اختُطفا بمنطق

> تُعيد المخرجة قصة «قيس وليلى» بطريقة فلسطينية معاصرة

الأعراف الاجتماعية والسياسية التي تتجاهل طموحهما، وهما اليوم يحاربان من جديد من أجل حبهما.

«حبيبي راسك خربان»: متوافر على «منحة الفيلم الفلسطيني» ـ palestinefilminstitute.org

كلاسيك

كريس ماركر واقفاً على أنقاض القرن العشرين

أحدث ديڤيد غريفيث ثورةً في لغة السينما عندما قرّب السينما من الرواية. قبل غريفيث، خلق جورج ميليس الخداع السينمائي والفانتازيا البصرية، وصنع السّحر بالصور. قرّب سيرغي ايزنشتاين المسرح والثورة والمشاهد الجماعية إلى السينما. صنعت ليني ريفنستال أكبر وأروع أفلام البروباغندا. تجرّأ أندريه تاركوفسكي على جلب الشعر إلى الشاشة الكبيرة. التشويق والرعب والمؤامرة انتمت لألفرد

> في «بدون شمس»، نسج المخرج أفكاره من خلال الصّور

هيتشكوك. بنى لويس بونويل أفلامه بلغة الأحلام والسوريالية. عزفنا مارتن سكورسيزي على حياة العصابات. جلب فيديريكو فيلليني الذاكرة. أحدث مايكل مان الكثير من الضجيج. تعمّق انغمار برغمان في الأديان والعلاقات المجتمعية. أخذتنا أنييس ڤاردا إلى شواطئها. كتب كريس ماركر السينما من خلال الصور والأصوات والكلمات، جعلنا نرى السّحر في الصّور، سجّل الواقع، أيقظ مشاعرنا الثورية، أغفانا مثل الأطفال، ونقلنا إلى الأحلام. شلّنا بمؤامراته، أذهلنا بكلمات صوره، حرّكنا، جعلنا نفكّر، واختبأ خلف مواء قططه.

«بدون شمس» (1983) للفرنسي كريس ماركر، كائنٌ مرئي مذهل بحدّ ذاته. لوحةٌ كبيرة حيث يبدو أنّ المسارات يتمّ رميها في جميع الاتجاهات، والانعكاسات، والجسور المتعددة التي تربط المواضيع والأماكن والعصور. لغزٌ جميل يضعنا في وضعٍ غير مستقر، بشكلٍ مجازي. «بدون شمس» فسيفساء ذاكرة المخرج الذي يلقي نظرة على انقاض تاريخ القرن العشرين. «بدون شمس» مقالٌ سينمائي، نسج فيه كريس ماركر أفكاره من خلال الصور. في أنقاض «بدون شمس»، العالم القديم والحديث، التقاليد والتكنولوجيا، الإنسان والطبيعة، الرعب والجمال. في الفيلم، الوقت التاريخي مجزّأ ومتحجّر، تكشف صور «بدون شمس» الثابتة جدليّة الجمود، وتراكمات الزمن، تماماً كما في صور الأنقاض. هناك تراكم بقايا الماضي المرفوض، يضاف إليه الحاضر المتجاهل وتستخلص منه شهادات أولئك الذين تمّ إسكاتهم ونسيانهم في هذه الأنقاض. والأنقاض هنا ليست معبداً أو مبنى، بل أنقاض العالم الذي شهد على تاريخ القرن العشرين.

«من يعرف أين يُصنع التاريخ؟» يسأل ماركر، ثم نكتشف معه عالم الاحتمالات، على خلفيّة نقد التاريخ التقدمي الذي تجاهل الرّعب والمعاناة والماسي الإنسانية عندما كتب المنتصر التاريخ. ماركر مفتونٌ بتأثير الزمن، مما سمح له باكتشاف تقلّبات وانعطافات التاريخ، والخيانات السياسية، والحاصلين على الميداليات الأولمبية الذين أصبحوا جنوداً، والمقاتلين الذين نفّذوا انقلابات والمدن السعيدة التي ستغرق لاحقاً في الرماد. «بدون شمس» بلا شك إحدى أكثر مقالاته السينمائية وأفلامه التجريبية إثارةً يسافر فيه عبر الزمن والمدن مثل الرأس الأخضر وطوكيو وهلنسكي مع القطط والبوم.

ما صنعه ماركر هو ذاكرة رجل من القرن العشرين يبحث في الماضي عن أضواء وقت مختلف وضائع. معركة رجل يطارد ذكرى معينة في معركة ضد الزمن، ويقول «يريدون منّا أن نصدّق أنّه يتم تشكيل ذاكرة جماعية، إلا أن هناك ملايين الذكريات التي تمشي في شقوقها الشخصية داخل شق ذاكرة التاريخ العظيم». لم يُظهر أيّ فيلم آخر لماركر باستثناء «الرصيف» (1962) آلية الذاكرة التي تستعمل ليس فقط للتذكر، بل لإعادة اختراع الحياة وقهر الموت في نهاية المطاف.

Mubi على Sans Soleil

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 30 آب 2021 العدد 4424

صورة وخبر

اختُتمت أمس الأحد فعاليّات الدّورة الخامسة عشرة من مهرجان Art-O-Rama في مرسيليا. الحدث الذي يجري سنوياً في جنوب فرنسا، موجّه للمتخصّصين في الفنون كافّة، وضم هذا العام 100 فنان ناشئ من 11 دولة من حول العالم. كذلك، يمكّن المعرض الذي انطلق في عام 2007 أصحاب الغاليريات من تقديم أنفسهم في إطار متفرّد وأصلي، من خلال مساحات مصمّمة وفقاً للرؤية التي ابتكروها مع فنانيهم. (نيكولا توكا ـ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

كهنةُ القاع

لأنهم ليسوا إلاّ ما صاروا إليه
يقرؤون الكتبَ والأناجيل، ويَغوصون في
قِيعانِ ظلماتِها
بحثاً عنِ الروادعِ الأكثرَ بربريّةً ونَجاعة
لاحتقارِ الحياةِ وذبحِها.

حربُ النسيان

انتبِه! انتبِهي! انتبِهووووون!
!النسيانُ، نسيانُ ما أخافُ وما أُبغِض،
أَصرَحُ علاماتِ الكراهيةِ، وأَفْتَكُ خناجرِها.
فإذنْ، تَحَصَّنوا جيّداً واستعِدّوا لملاقاةِ
خوفِكم!
ها أنا أُطَهِّرُ دماغي مِن قماماتِ نُزَلائِهِ
ومُغتَصِبيهِ، وأَهمُّ بالنسيان.
:إستَعِدّوا!...

«ريف» في القبيات رغم كلّ شيء!

على الرّغم من صعوبة الأوضاع في لبنان وبعد الكارثة البيئيّة التي حلّت بالقبيات أخيراً جرّاء الحرائق الهائلة التي التهمت مساحات شاسعة فيها، تُقام فعاليات الدورة الثالثة من مهرجان «ريف، أيام بيئية وسينمائية» (REEF) في هذه المنطقة الجميلة الواقع في محافظة عكار (شمال لبنان)، بين 9 و13 أيلول (سبتمبر) المقبل. كالعادة، ينظّم القائمون على الحدث الأوّل من نوعه في لبنان والعالم العربي أنشطة بيئية وعروض سينمائية، تتوزّع بين «طاحونة سماحة» و«معمل الحرير» وموقع «أفلامنا» الإلكتروني. على أن تحمل الأيام المقبلة تفاصيل إضافية عن البرمجة.

«ريف، أيام بيئية وسينمائية»: من الخميس 9 إلى الإثنين 13 أيلول ـ «طاحونة سماحة» و«معمل الحرير» (القبيات ـ عكار/ شمال لبنان) وعبر موقع www.aflamuna.online

ليلة من الضحك مع وسام كمال

في 23 أيلول (سبتمبر) المقبل، يصعد وسام كمال (الصورة) مجدداً على مسرح «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت) لتقديم عرض «ستاند ـ أب كوميدي». من المعروف أنّ الشاب اللبناني يحرص على طرح مواضيع جديدة باستمرار مستقاةً من الواقع اللبناني، مغلّفاً إيّاها بأسلوبه المحبّب لدى الناس.
من بين هذه المسائل مثلاً: الصّحة النفسيّة والعلاج النفسي والتصرّفات «الشائنة» التي قد يُقدم عليها البعض مدفوعين بالوحدة، بالإضافة إلى فقراتٍ تتمحور حول الجنازات والتنمّر وإنهاء العلاقات العاطفية وغيرها.

عرض «ستاند ـ أب كوميدي» لوسام كمال: الخميس 23 أيلول ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

«قمر» كريم دكروب يضيء الطيّونة

يوم الخميس المقبل، يقدّم «مسرح الدّمى اللبناني ـ جمعيّة خيال» عرضه الأخير لهذا الموسم على مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). سيكون الكبار والصغار (فوق سنّ الست سنوات) على موعدٍ مع مسرحيّة «يا قمر ضوّي عالناس» (سينوغرافيا وليد دكروب، موسيقى أحمد قعبور ـ 48 د/ 2015). بالاعتماد على تحريك الدّمى ومسرح الظلّ والفيديو، يروي الذئب قصّته مع الصّيد كمصدر عيش وفرح له ولأولاده. يذكر تلك الليلة القاتمة حيث وقع في فخّ نصبه رجال قلبهم حجر وفكرهم ظلام. وسط العتمة واليباس، يرى الذئب نوراً يبهره. إنّه الولد ذو اليد الخضراء والقلب الأبيض، والأب الذي يملك بصيرة أوسع من كل ما يراه البشر.
انطلقت فكرة العمل من حكاية النبي يوسف مع مزج لقصصٍ أخرى من الموروث الديني والقصصٍ الأطفال الكلاسيكية. تضيء «يا قمر ضوّي عالناس» على المأساة الإنسانية في عالم تتنامى فيه اليوم الحروب والإرهاب.

مسرحية «يا قمر ضوّي عالناس»: الخميس 2 أيلول (سبتمبر) الحالي ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). للاستعلام والحجز: 71/997959

دزوفيغ أرنيليان: الهوية الأنثوية

في الثاني من أيلول (سبتمبر) المقبل، تشهد صالة «آرت لاب» (الجميزة) افتتاح معرض 24Universes لدزوفيغ أرنيليان، الذي يستمر لغاية 25 من الشهر نفسه. في إطار التعريف بمحتويات الحدث، تقول الفنانة اللبنانية: «باستخدام جسدي، أنقل الطلاء الحسّاس من أكثر كياناتي الأنثوية إلى جلود مفاتيح الساكسفون (Sax Pads) الدائرية الخاصة بوالدي». أما الهدف، فهو «التعبير عن بحث معقّد في الهوية الأنثوية». وتضيف أرنيليان: «أستخدم ثديي لإصدار بيان متطورّ حول الأنوثة والحرية في إطار التعبير عن الهوية الجنسية الأنثوية في مجتمع أبوي».

افتتاح 24Universes: الخميس 2 أيلول ـ من س: 15:00 لغاية 19:00 ـ صالة «آرت لاب» في الجميزة (بيروت). للاستعلام: 03/244577

الإثنين 30 آب 2021 العدد 162
Lundi 30 Août 2021 no162

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
محمد وهبة
لا، لم تفرج بعد!

03
نجيب عيسى
أطراف الصراع بلا رؤية

04
ماهر سلامة
فرصة الاستثمار في هوامش أرباح تكرير النفط

06
على ماذا سينفق لبنان الـ860 مليون دولار؟

08
ليلى الرياحي وحمزة حموشان
الأوليغارشيا التونسية والاتحاد الأوروبي

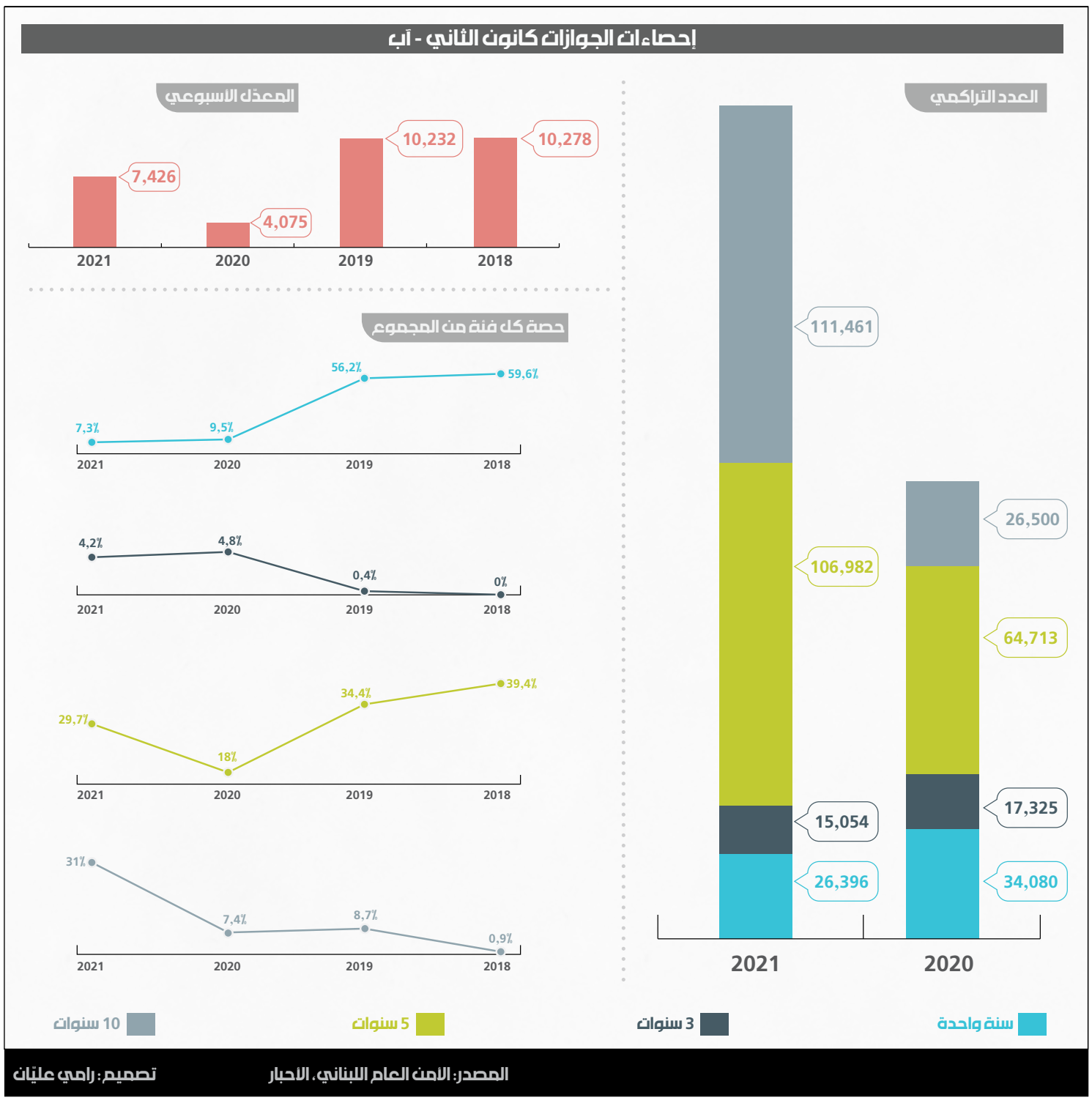

باسبورات من أجل الهجرة

في الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية كان المعدل الأسبوعي لطلبات الاستحصال على جواز سفر يتجاوز 7 آلاف طلب مقارنة مع 4 آلاف طلب في الفترة نفسها من 2020. الطلب على جوازات السفر مؤشّر أساسي على تزايد رغبة اللبنانيين في الهجرة هرباً من تدهور الأوضاع

بحسب إحصاءات الأمن العام اللبناني، بلغ عدد جوازات السفر المصدرة من مطلع عام 2021 ولغاية نهاية آب نحو 260 ألف جواز سفر، مقارنة مع نحو 142 ألف جواز سفر في الفترة نفسها من عام 2020، أي بزيادة نسبتها 82%. ومن الدّلالات المهمة أيضاً أن فئات الجوازات المصدرة هي من الفئات الأطول زمنياً، أي فئة العشر سنوات والخمس سنوات على حساب تراجع الفئات الأقل مدى زمني مثل فئة السنة الواحدة وفئة الثلاث سنوات.

ففي منتصف عام 2018 صدر قانون الموازنة الذي يتيح للأمن العام اللبناني إصدار جوازات سفر تمتد لعشر سنوات. إلا أنه رغم ذلك، لم يسجّل طلباً كثيفاً على هذه الفئة، بل بقيت حصّة الجوازات من فئة السنة الواحدة هي الطاغية، إذ بلغت حصّتها من مجموع الجوازات المصدرة لغاية نهاية آب 2018 نحو 60% مقارنة مع 0,9% لفئة العشر سنوات.

وفي عام 2019 بدأت تنخفض حصّة الفئة الزمنية الأقصر (سنة واحدة) في مقابل ازدياد الطلب على الفئات ذات المدى الزمني الأطول. واستمر هذا المنحى إلى أن تراجعت حصّة فئة السنة الواحدة إلى 7% في نهاية آب 2021 مقابل 31% لفئة العشر سنوات و30% لفئة الخمس سنوات.

الفئات الزمنية لجوازات السفر مرتبطة بجذور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. لم يكن هناك طلب كبير على الفئات ذات المدى الزمني الأطول لأن المجتمع اللبناني كان منخرطاً في النمط الاستهلاكي السريع المدعوم بسعر صرف ثابت. هذا الأمر أتاح له السفر إلى الخارج سنوياً وبكلفة متدنية وبعضها مموّل عبر الاقتراض. لذا، كان الخيار الأمثل إصدار جواز سفر رخيص لمدة سنة واحدة أو ثلاث سنوات وهي مدّة كافية لتغطية الهدف الترفيهي. بينما إصدار جواز سفر لمدة زمنية طويلة مثل الخمس سنوات أو العشر سنوات، وبكلفة أعلى نسبياً، لا يتلاءم مع هذا النمط ويزيد كلفة الترفيه على الطبقات الوسطى والشرائح القريبة منها. فالحصول على جواز سفر ذو صلاحية أطول يرتبط بشرائح أكثر قدرة أو هي أصلاً مغتربة، أو لديها رغبة في الهجرة. حالياً، يغلب هدف الهجرة على الأهداف الأخرى بسبب الأزمة التي بدأت تداعياتها تصبح كارثية على الحاضر والمستقبل. القلق من تفشي البطالة وانخفاض القدرة الشرائية بعد انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار واحتمالات انتشار العنف هي العوامل التي تحفّز الرغبة في الهجرة وترجمتها في جوازات السفر ذات الصلاحية الزمنية الأطول.

تدهور نوعية الحياة أمر مقلق جداً. هناك مريض اضطر أن يتعامل مع أربعة أطباء سرطان مختلفين هاجروا جميعاً في أوقات مختلفة. انقطاع الأدوية من السوق ليس حدثاً عابراً.

تدني مستويات التغذية بالتيار الكهربائي من مؤسسة كهرباء لبنان ومن مولدات الأحياء معاً إلى حدود العتمة. تقنين البنزين والوقوف طوابير طويلة للحصول على كمية تكفي بضعة أيام للانتقال من المنزل إلى العمل. تقطع الاتصالات والانترنت. انقطاع المياه. نشوء أسواق سوداء لكل شيء، خسارة الوظيفة، خسارة القوة الشرائية... كل ذلك يحفّز الرغبة في الهجرة بحثاً عن مناطق عيش أكثر استقراراً وفيها وظائف ذات دخل معقول وخدمات عامة متواصلة.

ارتفاع الطلب على الجوازات بدأ يظهر في 2021 لأنه في السنة السابقة كان هناك مانعاً أساسياً من الهجرة يتعلق بجائحة انتشار كورونا وإقفال العديد من البلدان، فضلاً عن أن تسارع الأزمة بدأ يصبح أكثر وضوحاً بعد انفجار آب 2020، وعدم قدرة السلطة على تشكيل حكومة ما أغلق طاقة الأمل بأن الإنقاذ سيكون وشيكاً ومعه اتّضح أكثر أن مستقبل لبنان بلا أفق. البحث عن فرص ارتقاء اجتماعي خارج تداعيات الأزمة اللبنانية التي توقع لها البنك الدولي أن تستمر لما يزيد عن عقد أو حتى عقدين من الزمن، هو البديل.

إن الهجرة بحثاً عن عمل أو عن استقرار سياسي واجتماعي كانت إحدى أهم سمات تاريخ إنشاء لبنان. يقول أسعد الأتات (ملحق رأس المال ـ الاثنين 14 كانون الثاني 2019) إن التقديرات حول أعداد المهاجرين بعد عام 1975 تقاطعت بغالبيتها عند رقم 900 ألف مهاجر خلال السنوات المُمتدة بين عامي 1975 و1990، علماً بأن دراسة العيّنة التي أجراها الدكتور أنيس أبي فرح (السكان والبطالة والهجرة في لبنان، 1982-2001، منشورات الجامعة اللبنانية، 2005)، تشير إلى 729 ألف مهاجر للفترة المُمتدة بين عامي 1975 و1994، ودراسة الدكتور شوهيغ كاسباريان تشير إلى أن 600 ألف مهاجر بين عامي 1992 و2007. أما في الفترة الممتدة بين 2008 و2017 فيقدّر أن يكون العدد 210 آلاف مهاجر. إذاً، كيف سيكون نزف الهجرة في مرحلة 2017 ـ نهاية الأزمة؟ ثمة توقعات تشير إلى مليون شخص غالبيتهم من ذوي الكفاءات العلمية والخبرات المهنية.

لا، لم تُفرَج بعد!

«انفرجت الأمور»، هذه العبارة أتت على لسان وزير الصحة حمد حسن في نهاية الأسبوع الماضي بعد اسابيع من توقّف مستوردي الدواء عن ضخّ الادوية في السوق. بدت العبارة هالوفة بعد تكرّر الانفراجات على مدى أكثر من سنة وفي أكثر من قطاع. انفرجت مرّات لفتح اعتمادات بواخر المشتقات النفطية، وانفرجت أيضاً مرات لتسديد فواتير الادوية. إلّا انه مع كل انفراجة كانت أسعار هذه السلع تتضخّم أكثر فأكثر. الحقيقة أن الفرج لم يأتِ بعد، بل أصبحت الحال أسوأ، وثمة ما يُنذر بأنها ستسوء أكثر

محمد وهبة

منذ نهاية أيلول 2019، أي منذ صدور تعميم مصرف لبنان رقم 530 الذي يحدّد آلية دعم المشتقات النفطية والطحين والدواء، ولغاية اليوم، تضاعفت أسعار الأدوية العامة (نحو 1500 دواء ليس بينها أدوية الأمراض المستعصية) نحو 7,7 مرات، وتضاعف سعر صفيحة البنزين 4,3 مرات، وسعر صفيحة المازوت 4,8 مرات، وسعر قارورة الغاز 6,9 مرات، وربطة الخبز التي كان سعرها 1500 ليرة صار 4000 ليرة. في منتصف هذه الرحلة، وتحديداً في آب 2020 بدأ حاكم مصرف لبنان يمهّد الطريق نحو رفع الدعم. يومها وجّه رسالة مكتوبة إلى وزير المال غازي وزني بلغه فيها بأن الأموال القابلة للاستعمال في موجوداته الخارجية أوشكت على النفاد وأن القانون لا يسمح له باستعمال الاحتياطات الإلزامية بالعملات الأجنبية. ومذاك، وجّه ست رسائل كلّها مبنيّة على المادة 91 من قانون النقد والتسليف التي توجب عليه تقديم النصح منه، نصيحة سلامة كانت وقف الدعم.

السيطرة على قنوات التوزيع

سلامة لم يكتفِ بتقديم النصح، بل ترجم النصيحة إلى سلوك يومي في تنفيذ سياساته النقدية استناداً إلى سردية الامتناع عن المساس بالاحتياطات الإلزامية كونها أموال المودعين (!) هكذا أوقف دعم سلّة المواد الغذائية والزراعية بعد أسابيع من الجدال حول مدى توافر السلع المدعومة في السوق واحتكارها من قبل التجّار وبيعها في السوق السوداء». القضة نفسها تكرّرت مع الدواء والمشتقات النفطية بعدما عمد إلى ربط استيرادها بموافقات مسبقة منه. ممارسته في تقنين الكميات أفضت إلى توسيع السوق السوداء في مبيع الدواء والمشتقات النفطية، فضلاً عن صعوبة الحصول على السلعة بالسعر المدعوم. استعمال السيارة لم يعُد متاحاً كما في السابق وبالتالي انتقالهم إلى العمل صار أصعب. إنتاج الكهرباء عبر مولدات الأحياء تدنّى أيضاً إلى حدود الانقطاع التام لأيام. الأدوية بقيت أسابيع مفقودة، وباعتراف المستوردين هي موجودة في مخازنهم.

لم يعترض أحد على رفع الدعم، إنما اندلع صراع يتعلق بالسيطرة على قنوات التوزيع وطريقة شراء المزيد من الوقت. خطة مصرف لبنان أن يضرب القدرات الشرائية من أجل السيطرة على أسعار السلع وتقنين كمياتها في السوق، حتى يُتاح له مواصلة إعفاء النظام المصرفي من الاعتراف بالخسائر وتذويبها بتضخّم الأسعار الذي يدفع ثمنه عموم الناس من أجورهم وحياتهم، فضلاً عن هذا الأمر يتيح له تقليص الأعباء على الاحتياطات بالعملات الأجنبية. وفي المقابل، قوى السلطة لا تكترث بنتائج آلية إطفاء الخسائر التي يمارسها سلامة طالما أنها تبقى في إطار زمني مناسب للاستحقاقات المقبلة والتطورات التي تعفيهم من أولوية الاهتمام بالعنف الاجتماعي على أبواب استحقاقات حكومية وشبابية وبلدية ورئاسية أيضاً، أي أن قرار رفع الدعم كان مبكراً بالنسبة لهم، بينما كان مستعجلاً بالنسبة لسلامة.

جهل أو إجرام؟

ما قام به حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لجهة الامتناع عن تمويل استيراد الفيول لمؤسسة كهرباء لبنان، والاستعاضة عن ذلك بفتح اعتمادات لبواخر المازوت المستعمل في مولدات الأحياء، هو من أبرز الأمثلة على ما يسعى إليه، إذ ارتفعت تعرفة الكهرباء المنتجة بواسطة المولدات لتصبح أعلى من تعرفة مؤسسة كهرباء لبنان بأكثر من 13 ضعفاً.

فقد تزامن آخر اعتماد فتحه مصرف لبنان لمؤسسة كهرباء لبنان مع نفاد سلفة الخزينة التي تلقتها المؤسسة بقيمة 200 مليون دولار. وتحوّلت اعتمادات المصرف بعد ذلك لتغذية سوق المازوت في القطاع الخاص، فاستُبدلت ساعات الطاقة التي فقدتها مؤسسة الكهرباء، جرّاء نفاد مخزونها من الفيول أويل والمازوت، بساعات إضافية من مولّدات الأحياء. وحين قرّر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة التوقّف عن مدّ سوق المازوت بالدولارات، تحوّل وضع الطاقة الكهربائية في لبنان إلى مأساة. إلا أن هذا القرار، الذي يبدأ من وقف تمويل مؤسسة كهرباء لبنان وينتهي إلى التضييق على سوق المازوت، كان نابعاً إما عن جهل أو إجرام. فما لا يقيم له حاكم المصرف اعتباراً، هو أنه خارج أوراق ميزانيته وأرقام الاحتياطات، هناك اقتصاد يعمل بصورة أساسية على الطاقة التي من دونها يشلّ النشاط الاقتصادي، وهذا ما شهده البلد في الأسابيع الأخيرة من انقطاع سلع أساسية من السوق، مثل مياه الشرب والخبز وغيرها من السلع. وهذا عدا عن الخسائر الكبيرة التي تتكبدها المصانع والمصالح جرّاء خسارتها لساعات العمل بسبب انقطاعها من الكهرباء.

وفيما «مكنة» التوزيع شغالة على قدم وساق، تمكّن مصرف لبنان من التفاوض مع قوى السلطة على سرعة اتخاذ قرار رفع الدعم. وتمكن بالفعل من زيادة أسعار المشتقات النفطية على سعر صرف يوازي 3900 ليرة بدلاً من 1520 ليرة، ثم عُقد بعد أسابيع اجتماع في المجلس الأعلى للدفاع برئاسة رئيس الجمهورية قال فيه سلامة إن المطلوب رفع الدعم من دون أن يعترض أحد. يومها ظنّ سلامة أن الطريق صار مفتوحاً نحو الهدف النهائي فأصدر بياناً في الليلة نفسها يشير فيه إلى أنه سيؤمّن الدولارات لتمويل استيراد المشتقات النفطية على سعر السوق. بعد 24 ساعة أنبرت السلطة للتصدي إلى هذا القرار، وعقدت جلسة مفاوضات جديدة مع سلامة انتهت بعد أيام من انقطاع البنزين والمازوت، إلى اتّفاق على تسعير دولار المشتقات النفطية على أساس سعر المنصّة وأن يباع للجمهور بنحو 8000 ليرة وأن تسدّد الخزينة الفرق المقدّر بنحو 8000 ليرة أيضاً.

الأمر نفسه حصل في ما خصّ دعم الأدوية. جولات التفاوض بين وزير الصحة حمد حسن وبين سلامة، سواء حصلت مباشرة أو بالواسطة، أو في القصر الجمهوري، انتهت إلى قوامة سلامة على قناة التوزيع وتحديد المستفيدين منها في مجال استيراد الأدوية، وعلى رفع تسعير الأدوية العامة على أساس دولار 12 ألف ليرة وهو أمر رفضه المستوردون وتمسّكوا بإخفاء الأدوية عن السوق وبيعها في السوق «السوداء». كارتيل الدواء رفض خفض هوامش أرباحه، ما أضطر الوزير إلى إعادتها. ثم صدر اتفاق جديد يرفع تسعير دولار الأدوية إلى 13150 ليرة.

بهذه الاتّفاقات في مجال الدواء والمشتقات النفطية، عادت «حفلة التوزيع» إلى مجاريها في انتظار جولة جديدة يكون في ختامها رفع جديد للسعر أو تحرير السعر نهائياً. لكن الواضح أن سلامة لن يوقف تمويل الاستيراد طالما أنه الجهة التي تموّل المنصّة بالدولارات. إذاً، ما الهدف؟ ما فعله سلامة قصداً، هو أن ترتفع الأسعار الداخلية للسلع. مفاعيل هذا الأمر هي بمثابة ضريبة هائلة تجبر المستهلكين على خفض كمية استهلاكهم من هذه السلع. وعندما يحصل ذلك، تنخفض كمية السلع المستوردة، وتنخفض معها كمية الدولارات اللازمة لتمويلها. لكن من أين يأتي المركزي بالدولارات طالما أنه يشير إلى عدم إمكانية المساس بالاحتياطات الإلزامية؟ ثمة مصادر تشير إلى أن سلامة يشتري عبر المنصّة نحو مليوني دولار يومياً قسم منها يأتي من المودعين المسجلين على التعميم 158، أي من مبلغ الـ400 دولار، وقسم آخر يشتريه سلامة من السوق الحرّة.

عملياً، فعلها سلامة. ففي نهاية أيلول سيتم تحرير أسعار السلع المدعومة برعاية قوى السلطة وبعد توصية بذلك من مجلس النواب(!) هكذا تصبح لدى مصرف لبنان قدرة أوسع على التحكّم بكمية الدولارات الخارجة من لبنان لتمويل الاستيراد. حجم استيراد المحروقات والدواء بلغ في السنة الماضية نحو 4 مليارات دولار، أي أكثر من 40% من مجموع صادرات السنة الماضية، لذا إن هدف سلامة أن يقلّصها إلى أدنى حدّ ممكن بقوّة تقنينها. لذا، فإن استمرار التمويل عبر المنصّة مرتبط بمدى تحكّمه بتقنين الكميات، وعبرها يتحكّم أيضاً بهامش معيّن لسعر الصرف السوقي.

محدودية سلامة وفريقه

صراع سلامة وقوى السلطة لم يكن يتعلّق أبداً بالإنقاذ بل بكيفية إدارة الأزمة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. سلامة الوحيد القادر على اتخاذ القرارات وتنفيذها، وهو يستغلّ تشتت الآخرين من أجل فرض السياق الذي يسعى إليه. هو نجح بذلك سواء كان سباقاً مدفوعاً بخلفيات خارجية أو بآلام محلية. لكن المشكلة أن التحكّم بإدارة الأزمة وتداعياتها متصلة مباشرة بالحاجة إلى السلع التي يتقاتل الجميع على الانتفاع منها. هذه الحاجة تبرّر وقوف الناس طويلاً في الطوابير أو اللجوء إلى سوق غير نظامية (سوداء) ومن دون بديل. ليس لدى الناس سوى كارتيلات البنزين والمازوت والغاز والدواء ومافيات المولدات. لا يملكون أدوات للعيش سوى ما ورثوه من النظام المنهار - الفاسد. لذا ليس غريباً أنهم ساكتون. لكن الانفراج لا يعني نهاية الأزمة، بل قد يكون بدايتها. فبحلول نهاية أيلول، أو ربما قبل ذلك بأيام، ستندلع أزمة شحّ هائلة في المشتقات النفطية وستليها أزمة دواء جديدة، ما يسمح لمصرف لبنان التمسّك بالمسار الذي فرضه على الآخرين لغاية الآن: التحكّم بمن يستورد وماذا يستورد، ومن خلاله التحكّم بالكتل النقدية وتعدّدية أسعار الصرف.

هذا الأمر كان من واجبات مجلس النواب والسلطة التنفيذية في بداية الأزمة، إلا أن الكلّ انخرط في السماح لمصرف لبنان بهذه السيطرة الهائلة واستغلالها بأبشع الطرق.

لكن محدودية قدرات سلامة وفريقه، سواء الاستشاريين أو أعضاء المجلس المركزي لمصرف لبنان، تدفعهم إلى الاعتقاد بأن لكل سلعة مرونة، وبالتالي ما هو انعكاس رفع أسعارها على سلوك المستهلك. هل سيقلّص من استهلاكها أو سيمتنع نهائياً عنها؟

في الواقع، ثمة عوامل متعدّدة مرتبطة بهذا الأمر مباشرة: مدى حيوية هذه السلعة على حياة المستهلك اليومية، مدى توافر بديل في السوق، القدرة على احتمال النقص... بالنسبة إلى الأزمة الراهنة فإنّ الحديث كلّه يتمحور حول سلع أساسية وحيوية مثل الدواء، والمشتقات النفطية؛

- لا بديل من الدواء. يمكن الحصول على أدوية بديلة أرخص ثمناً لكن الأمر يتعلق بمدى قدرة السلطة ومصرف لبنان على مواجهة كارتيل الدواء. هم أصلاً جزء من قلب هذا الكارتيل وقدموا له الدعم دائماً ولم يكونوا يوماً مرغمين على مواجهته. حتى في عزّ الأزمة الحالية رضخوا لهذا الكارتيل إلى درجة أنه تمكن من قطع الدواء عن السوق لأسابيع قبل أن يُعاد تزويد الصيدليات بالأدوية على سعر صرف يبلغ 13150 ليرة. وبالتالي فإن الحصول على أدوية أرخص ثمناً ليس أمراً متاحاً في ظل سلطة كهذه، ومصرف مركزي كهذا.

- أيضاً لا بديل من المحروقات. لا بديل من البنزين طالما أن السيارة هي الوسيط الوحيد للانتقال من مركز السكن إلى مركز العمل. ليس هناك نقل عام مشترك. ولا بديل من المازوت طالما أنه يستعمل من أجل توليد الطاقة الكهربائية التي يمكن تغطيته من معامل مؤسسة كهرباء لبنان بسبب نقص قدراتها الإنتاجية. يمكن التكيّف مع عدد ساعات تغذية أقلّ، لكن لا يمكن أن تكون متدنّية للغاية وإلا سنشهد عنفاً اجتماعياً كالذي حصل قبل أيام حين احتلّت الجموع الغاضبة محطات كهرباء لتقطع التغذية بالتيار الكهربائي عن آخرين وتفوز بنصيب إضافي من القدرة الإنتاجية. أيضاً لا بديل من الغاز إلا الحطب.

البدائل المتوافرة فردية سواء في الدواء أو في المشتقات النفطية. لكنها بدائل مكلفة. يمكن الاستعاضة عن مولد الحي بنظام الطاقة الشمسية، لكن من يمكنه تحمّل الكلفة؟ أي فئات اجتماعية لديها المعرفة والقدرة المادية على ذلك؟ لذا، يتوقع أن تبقى السوق السوداء، وأن تبقى الطوابير رغم ارتفاع الأسعار. وهذا يعني أن القلق سيبقى سائداً ليطغى على كل عوامل سعر الصرف في السوق الحرّة.

الانفراج لا يعني نهاية الأزمة، بل قد يكون بدايتها. فبحلول نهاية أيلول، أو ربما قبل ذلك، ستندلع أزمة شحّ هائلة في المشتقات النفطية والدواء ما يسمح لمصرف لبنان التمسّك بالمسار الذي فرضه على الآخرين لغاية الآن

مقال

مسألة التغيير في لبنان [2]

أطراف الصراع بلا رؤية

نجيب عيسى *

في أواسط عام 2019 أخذت تظهر بوادر أزمة مصرفية مالية تمثّلت بتسارع استنزاف احتياطي البنك المركزي من العملات الصّعبة وبداية شحّ السيولة لدى المصارف التجارية وفرض قيودٍ غير نظاميّة استنسابية على عمليّات السحب والتحويل. وترافق ذلك، كما اتّضح لاحقاً، مع عمليّات تهريب الودائع إلى الخارج. وفي وسط الهلع الذي تسببت به الانتفاضة للمنظومة المالية والسياسية الحاكمة، جرى إغلاق المصارف لمدة عشرة أيام هُرِّب خلالها المزيد من الودائع إلى الخارج. ما أدّى إلى تفاقم أزمة السيولة لدى المصارف وتدهور متسارع في سعر صرف الليرة. وهذا بدوره زاد من هلع المنظومة الحاكمة، فانفرط عقد التسوية التي جاءت بالعماد عون إلى رئاسة الجمهورية واستقالت حكومة سعد الحريري. وصار كلّ من الأطراف السياسية يتنصّل من المسؤولية عمّا وصلت إليه الأمور ويلقيها على الآخرين، إلى حدّ أن بعضاً من هذه الأطراف سعى إلى الالتحاق بركب الانتفاضة. ولم تنجح الجهود التي بُذلت من أجل تشكيل حكومة جامعة لمختلف القوى السياسية، تعمل لوقف التدهور وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. فكان أن أزيحت التوافقيّة جانباً وجرى تشكيل حكومة «اختصاصيين» برعاية الأغلبيّة النيابية. وقامت هذه الحكومة على عجل بإعداد خطّة «تعافٍ» حرصت على تضمينها بنوداً تتماشى بشكل عام مع وصفات صندوق النقد الدولي. لكن جمعية المصارف وحاكم مصرف لبنان، بالإضافة إلى معظم الطبقة السياسية وبينهم أطراف راعية للحكومة، عارضت بشدّة هذه الخطة، بخاصة ما يتعلق منها بتقييم الخسائر وتوزيعها على مختلف الأطراف. وبعد انفجار مرفأ بيروت واستقالة حكومة دياب واستفحال جائحة كورونا، صارت الأزمة عامة. وبدأ الانهيار على مختلف الصّعد الماليّة والمصرفيّة والنّقدية والاقتصادية والاجتماعية. فتسارعت وتائر ضمور الناتج المحلي الإجمالي، وتدهور سعر صرف الليرة واستنزاف احتياطي العملات الصعبة، وإرتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر. وعلى خطّ موازٍ أخذت أزمة النظام السياسي تزداد عمقاً ويظهر معها المدى البعيد الذي وصل إليه إفلاس المنظومة الطائفية التي تقبض على خناقه. فالصراعات المحتدمة بين أطرافها استمرّت، تحول دون تشكيل حكومة جديدة، وتركت حكومة تصريف الأعمال وحاكم البنك المركزي، يسيران بالأوضاع نحو المزيد من الانهيار. وسواء تشكّلت الحكومة أم لم تُشكّل يبقى السؤال عمّا يمكن أن تؤول إليه الأزمة، مطروحاً.

في ضوء ما تقدم بخصوص العوامل التي تحكّمت بالمسار الذي أخذه، تاريخياً، تطوّر لبنان السياسي والاقتصادي، فإن على من يحاول استشراف المستقبل أن يبحث في ما إذا كان التاريخ سيُعيد نفسه مرة أخرى، وتنتهي هذه الأزمة بإعادة إنتاج قاعدتي النظام نفسهما: الطائفية السياسية والاقتصاد غير المنتج وإن بشكل مختلف. أم أن الظروف الداخلية والخارجية أصبحت ناضجةً لإحداث تغييرٍ بنيوي يذهب باتجاه تحقيق وعود الجمهورية الأولى والثانية بإلغاء النظام الطائفي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة؟

نلاحظ، بهذا الخصوص بداية، أن الأزمات الحادّة التي مرّ بها لبنان سابقاً، لا سيما الأزمة التي تحولت في عام 1975 إلى حربٍ أهلية، كان بُعدها السياسي طاغياً إلى حدٍّ بعيد على بُعدها الاقتصادي الاجتماعي. لكن الأزمة الحالية جاءت مزدوجة، فالبُعد الاقتصادي الاجتماعي الذي أخذته لا يقل حدّة عن البُعد السياسي. ليس هذا فحسب، بل إنّ أحد البُعدين صار يغذّي الآخر. فهل إن هذا المعطى الجديد يحمل في طياته إمكانية انفتاح الأفق أمام التّحول إلى نموذج سياسي اقتصادي اجتماعي جديد؟

لقد شكّل العامل الاقتصادي الاجتماعي، وليس السياسي كما في السابق، السبب المباشر لانفجار الأزمة الحالية. فشهد لبنان انتفاضةً جماهيرية لم يعرف مثيلاً لها من قبل. فلأول مرة تنزل إلى الساحات جموعٌ غفيرة من مختلف المناطق والطوائف والفئات الاجتماعية، مع حضور شبابي ونسائي لافت، للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردّية رافعة، على غرار الانتفاضات العربية التي سبقتها، شعار «الشعب يريد إسقاط النظام». ما ولّد انطباعاً بأن مسيرة التغيير النّوعي للنظام اللبناني قد انطلقت. لكن مع مرور الأيام، أخذ الأمل بهذا التغيير يتلاشى، فصارت الانتفاضة تفقد شيئاً فشيئاً زخمها، ولم يبقَ من المحتجّين سوى عددٍ قليل نسبياً توزّعوا في مجموعات وساحات مختلفة الألوان السياسية والاجتماعية، تردّد شعاراتٍ فضفاضة، ولكلٍّ منها طريقته الخاصة في الاحتجاج. وقد لعبت المنظّمات غير الحكومية المموّلة من الخارج دوراً بارزاً على هذا الصعيد. وهكذا، لم يخرج من حشود الأيام الأولى كتلة شعبيّة متماسكة ووازنة تسير وراء قيادةٍ موحّدة، وتحمل برنامجاً للتغيير الفعلي، واضح الأهداف على الصعيدين السياسي والاقتصادي الاجتماعي، ومزوّد بخريطة طريق وأُطر تنظيميّة وتعبويّة تُمكّن من تحقيق هذه الأهداف. ولهذا القصور أسبابه الموضوعية، فإذا كانت الجموع قد نزلت إلى الساحات تحت وطأة الأزمة المعيشيّة التي

عوضاً عن أن يؤدّي ازدياد الأزمة حدّة وزوح المزيد من شرائح المجتمع تحت وطأتها، إلى اتقاد جذوة الانتفاضة وبعث الأمل في بروز الكتلة الاجتماعية الدافعة نحو التغيير الجذري، ذهبت الانتفاضة إلى المزيد من التشرذم

طاولت بشكلٍ أو بآخر جميع أفرادها، فإنّ مكوناتها الاجتماعية والسياسية كانت تتحرّك على أرضيّة من المصالح والتّوجهات والأجندات المختلفة عموماً، والمتناقضة أحياناً كثيرة. ما جعلها لا تجتمع على تشخيص واحدٍ لأسباب الأزمة، ولا على برنامج واحدٍ للخروج منها. هذا من جهة ومن جهة ثانية غاب عن ذاكرة أو وعي المنتفضين أن إسقاط نظام لبنان سيكون أصعب بكثير من إسقاط الأنظمة العربية لأنه لم يكن، كما كانت هذه الأنظمة، برأس واحد. وعوضاً عن أن يؤدّي ازدياد الأزمة حدّة، وروز المزيد من شرائح المجتمع تحت وطأتها، إلى اتقاد جذوة الانتفاضة من جديد، وبعث الأمل في بروز الكتلة الاجتماعية الدّافعة نحو التغيير الجذري، سارت الأمور في الاتجاه المعاكس وذهبت الانتفاضة إلى المزيد من التشرذم. وأصبحت أكثر عرضة للاختراق من قبل أحزاب السلطة والجهات الأجنبية. فتخلّت مجموعات عديدة، عملياً، عن شعار «كلن يعني كلن»، وباتت ترى عدوّها في طرفٍ معيّن من منظومة السلطة دون غيره. وانسحب عدد كبير من الناشطين من الساحات وأصاب الإحباط عدداً آخر. وذهب قسم من هؤلاء ليرى في التّدخل الأجنبي على شكل انتداب وحتى احتلال، السبيل الوحيد المُتاح للخروج من الأزمة. وفي هذا السّياق الذي أخذته الانتفاضة، باءت بالفشل جميع المحاولات التي جرت لجمع ما تبقّى من مكوّناتها في جبهةٍ واحدة.

مع انحسار زخم الانتفاضة وخروجها من دائرة التأثير المباشر على مجريات الأمور، أخذت مراكز القوى السياسية الطائفية، بعد الهلع الذي أصابها في الأيام الأولى، تستعيد قواها داخل طوائفها. واستخدمت لذلك شتّى الوسائل (تقديم المساعدات المختلفة، التّنصل من المسؤولية عن الأزمة والقائها على الغير، المشاركة بشكل أو بآخر في الاحتجاجات أو قمعها...). وفي هذا السياق، أخذت الصّراعات بين هذه القوى تشتد حدّة. إلّا أنها لم تخرج عن الطابع المزدوج (الداخلي والخارجي) الذي أخذته الصراعات الملازمة للأزمات السابقة، إنما بصيغة معدّلة اقتضتها الإزدواجية السياسية الاقتصادية في الأزمة الحالية. وتلازم ذلك مع اشتراط مصادر التمويل الغربية والعربية التوافق على تشكيل حكومةٍ تكون قادرة على القيام بالإصلاحات النيوليبرالية المعروفة وإلّا لن يتمكّن لبنان من الحصول على التّمويل اللّازم لانتشاله من الهوّة التي سقط فيها. وترافق هذا الشرط مع شرطٍ آخر ضمني يمهّد لنزع سلاح حزب الله ويقضي بأن لا يكون لهذا الحزب أيّ وجودٍ مباشر أو غير مباشر في الحكومة العتيدة. وبذلك احتدمَ الصراع على جبهتين: واحدة دارت على ساحة ما تتطلبه خطّة الإنقاذ العتيدة من تحديدٍ للخسائر وتوزيع للمسؤوليات. وتحوّلت هذه المسألة إلى مادّة لتصفية الحسابات بين أطراف المنظومة السياسيّة المالية. يحاول كلٌّ منها، من خلالها تجنّب تسديد أيّ ثمن سياسي أو مادي يمكن أن يترتب عليه، ويعمل، من ثم، جاهداً على تحميل هذا الثمن للأطراف الأخرى، مستخدماً لذلك مختلف الوسائل، في مقدّمها إثارة النّعرات الطائفية. أما الجبهة الثانية فدارت على السّاحة ذات البعد الدولي - الإقليمي. إذ انساق عددٌ من مراكز القوى السياسية مع بعض مجموعات الانتفاضة وراء موقف الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيّين، المطالبين بتجريد حزب الله من سلاحه. باعتبار هذا السلاح والدور الفاعل الذي يلعبه الحزب في الصراعات الدائرة في المنطقة، السبّب الرئيسي للأزمة والمعيق في الوقت نفسه للخروج منها. ونلاحظ في هذا السياق، أنّ أي من أطراف الصراع لم يكن لديه، بعد أن طُويت خطّة التعافي، رؤية واضحة لكيفية الخروج من الأزمة بجانبها المالي الاقتصادي الاجتماعي، وتُرك الوضع على هذا الصعيد يسير نحو الانهيار الشامل. وفي ما يتعلق بالجانب السياسي من الأزمة، أخذت تطفو على السّطح أفكاراً ومشاريعُ للتغيير بقيت في دائرة النظام الطائفي. وإن خرجت منها فإلى الأسوأ (إجراء انتخابات نيابيّة مبكرة، إعادة تحديد صلاحيّات مواقع السلطة التنفيذية، المثالثة بدل المناصفة، إعلان لبنان دولةً محايدة، الفدرالية، التقسيم...). ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية أصبحت شرائح المجتمع المتضرّرة، وهي أكثريّة اللبنانيّين الساحقة، مسكونةً بهاجس تجنب المزيد من الانهيار في مستوى معيشتها والسعي كلٌّ بمفرده وراء ما هو متاح. الآن وليس غداً، من وسائلَ لمعالجة الوضع المتدهور (الهجرة، المساعدات التي تقدّمها الأُطر العائلية والطائفية والحزبية والمنظمات غير الحكومية، وصولاً إلى استخدام البعض لوسائل غير شرعية...). وعلى خطٍ موازٍ للسياقَين السيّاسي والاقتصادي، صارت الانقسامات العمودية في المجتمع اللبناني تأخذ، لناحية حدّتها وخطورتها، أبعاداً لم تعرفها من قبل. فبات الكلام على مسؤوليّة أيّ من الجهات السياسية أو المالية أو الاقتصادية أو الادارية، عن جانبٍ من جوانب الأزمة، يعتبر استهدافاً للطائفة التي تنتمي إليها هذه الجهة. ومن متابعة ما يقال ويكتب في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، يظهر المدى البعيد الذي وصل إليه انفلات الغرائز الطائفية. فقد صارت هذه الوسائل عبارة عن متاريس وخنادق يتبادل اللبنانيّون من خلالها قذائف الحقد والكراهية المؤجّجة للأحقاد والعداوات بين مختلف مكوّنات مجتمعهم المتفسّخ أصلاً .

إنّ ما تقدّم ذكره من وقائع يشير إلى انسداد الأفق في الوقت الحاضر أمام بروز قوة اجتماعية سياسيّة قادرة على أخذ لبنان إلى نظام سياسي واقتصادي جديد. كما يُشير في الوقت نفسه إلى عدم بروز قوة أخرى قادرة بمفردها على إعادة إحياء النظام الحالي المحتضر، بحلّةٍ جديدة. وهذا ما يقودنا إلى التّساؤل عمّا إذا كان الخارج هو الذي سيتكون له، كما في السابق، اليد الطولى، في تحديد الوجهة التي ستأخذها الأزمة؟

* أستاذ وباحث في الاقتصاد السياسي

هذه الحلقة الثانية من سلسلة مؤلّفة من ثلاث مقالات مقتطفة من نصّ أكبر أعدّه الدكتور نجيب عيسى بعنوان: «مسألة التغيير في لبنان: جدليّة الخارج والطائفية السياسية والاقتصاد غير المنتج». وهذا النصّ هو عبارة عن أجزاء مكثّفة من مخطوطة يعدّها للنشر في كتاب موضوعه «اقتصاد لبنان السياسي». سينشر النصّ كاملاً على الموقع الالكتروني بعد نشر المقالات الثلاث.

تكرير النفط
فرصة الاستثمار في هوامش الربح

في 2008 أجرت شركة فرنسية دراسة لمصلحة دولة قطر قدّرت كلفة بناء مصفاة طرابلس بنحو 1,7 مليار دولار، لم يمضِ لبنان بالمشروع لحسابات محليّة وخارجيّة، ثم قيل إن الشركات الأجنبية عزفت عن استثمار كهذا بسبب عدم جدواه. حالياً المعطيات تشير إلى توافر الجدوى الاقتصادية في ظلّ تكرير 61% من النفط المنتَج في المنطقة العربية خارجها، ما يعني أن مشروعاً كهذا يتوقّف على الجدوى السياسية

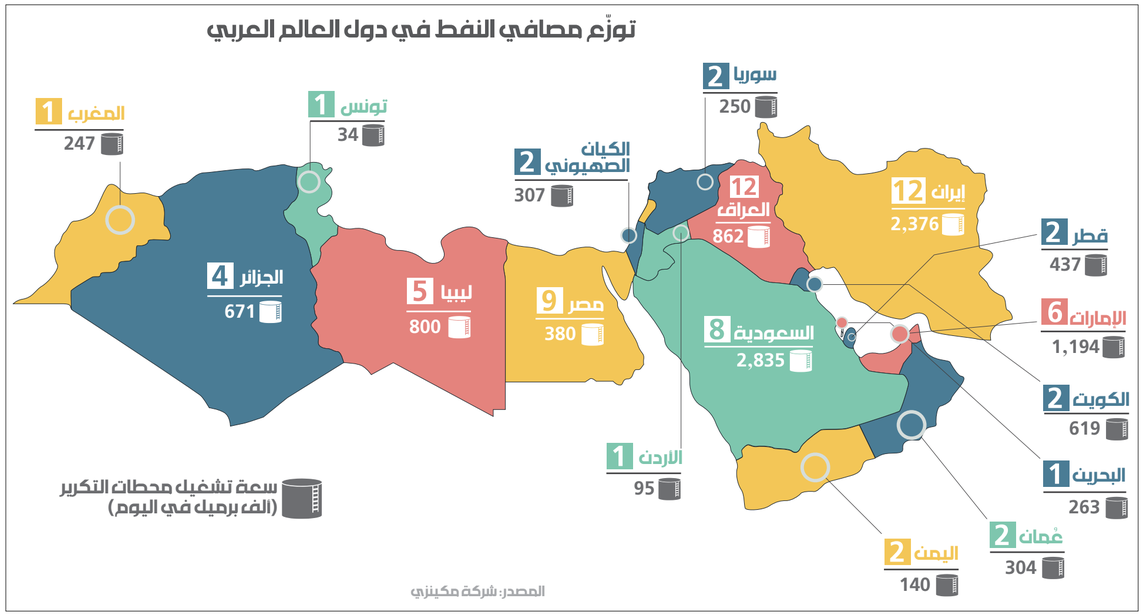

ماهر سلامة

حالياً تبلغ القدرة الاستيعابية لمحطات التكرير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 39% من مجمل إنتاجها النفطي. قد يكون هذا الأمر مؤشراً إلى جدوى إعادة تأهيل محطّتي التكرير في لبنان وتوسيعهما. لبنان بحاجة إلى هذا النوع من الاستثمارات التي تمنحه فرصة الانخراط في نشاط يدرّ عليه إيرادات خارجية. فالأزمة الراهنة، ولا سيما الشقّ المتعلق بضعف قدرة مصرف لبنان على تمويل استيراد المشتقات النفطية، تهدّد الاقتصاد والمجتمع. الاقتصاد بشقّه الإنتاجي - الخدماتي مبني على الطاقة. الصناعة، الاتصالات، المستشفيات، الغذاء، المواصلات، نقل المياه، السياحة بكل مجالاتها، الزراعة... كلّها تعتمد على وجود الكهرباء، وعلى البنزين والمازوت بشكل أساسي. لبنان الذي عزلته دولته عن الزراعة والصناعة وحشرته بين السياحة والخدمات، يختنق في أزمة الحفاظ على احتياطاته بالعملات الأجنبية التي تموّل استيراد المشتقات النفطية، لكنّ لديه محطّتي تكرير للنفط الخام في طرابلس والزهراني متوقفتَين عن العمل منذ عقود بينما المنطقة العربية عطشى لمثل هذه الاستثمارات على ساحل المتوسط.

إنتاج فائض مقابل تكرير متدنٍّ

في عام 2020 أنتجت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 26,5 مليون برميل نفط يومياً. هذا المعدّل، بسبب جائحة كورونا، هو أقل من معدّل الإنتاج في عام 2019 والبالغ 29,6 مليون برميل يومياً. في المقابل، تبلغ القدرة الاستيعابية لمحطات التكرير في المنطقة 11,5 مليون برميل يومياً. لذا، فإن الدول المنتجة للنفط في هذه المنطقة تبيع النفط الخام لشركات النفط الآسيوية والأوروبية والأميركية التي تقوم بدورها بتكريره والاستفادة من أرباح بيع المنتجات النهائية. بعض دول المنطقة لديها قدرات تكرير كافية لاستيعاب إنتاجها النفطي مثل مصر التي أنتجت نحو 623 ألف برميل يومياً بينما قدرة التكرير لديها تصل إلى 800 ألف برميل يومياً، والبحرين أنتجت 197 ألف برميل يومياً بينما قدرتها تصل إلى 263 ألف برميل يومياً.

وفي المقابل، هناك دول في المنطقة تعتمد بشكل أكبر على مبيع النفط الخام مثل العراق والكويت والسعودية. العراق لديه محطات قادرة على تكرير فقط 862 ألف برميل يومياً أو ما نسبته 18% من إنتاجه اليومي (4,7 ملايين برميل يومياً). ولدى الكويت القدرة على تكرير 619 ألف برميل يومياً تمثّل 22% من مجمل إنتاجها البالغ 2,8 مليون برميل يومياً، أما السعودية فلديها القدرة على تكرير 2,8 مليون برميل يومياً تمثّل 28% من إنتاجها البالغ 9,9 ملايين برميل يومياً. وإلى جانب ذلك، هناك دول تملك محطات تكرير مع أنها ليست مُنتجة للنفط، مثل الأردن التي لديه قدرة على تكرير 95 ألف برميل يومياً، وهناك دول أخرى تكرّر جزءاً كبيراً من إنتاجها النفطي، مثل إيران التي تكرّر نحو 80% من إنتاجها في محطات قادرة على تكرير 2,4 مليون برميل يومياً، علماً بأن إنتاجها بلغ 2,9 مليون برميل يومياً في عام 2019.

باختصار، إنتاج المنطقة من النفط يفوق قدراتها التكريرية، بينما ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الشركات التي تشتري النفط من المنطقة ليست لديها قدرة تنافسية عالية مع محطات التكرير الموجودة في دول عن اعتماد بعضها على تقنيات بمستوى تعقيد مرتفع تستخدم الـ«Coking» والـ«Hydrocracking»، الفرق الذي تنتجه كل تقنية يتعلق بنوعية وكمية المنتجات التي تستخرجها من النفط الخام. هذه الكلفة تُحتسب ضمن الكلفة التشغيلية ما يحدّ من قدرتها التنافسية مع محطات التكرير الموجودة في الدول المنتجة أو في الإقليم.

هامش الربحية

إذاً، الجدوى الاستراتيجية متوافرة، فماذا عن الجدوى المالية؟ الإجابة تكمن في ما يسمّى هامش التكرير أو «refining margins». هذا هو المؤشر الأساسي إلى جدوى الاستثمار في محطات التكرير، وهو يتعلق بالفرق بين قيمة النفط الخام، وقيمة المنتج النفطي المكرر مضافاً إليه أكلاف التشغيل. وهذا الهامش ليس واحداً بين محطات التكرير، بل هو مرتبط بالتقنية المعتمدة؛

- هناك محطات تعمل بتقنيات منخفضة التعقيد مثل الـ«Hydroskimming»، وأخرى تعمل بتقنية متوسطة التعقيد مثل الـ«Catalytic Cracking»، فضلاً

> الاستثمار في تأهيل وتحديث محطتي تكرير طرابلس والزهراني يكفي لتأمين حاجات لبنان من المشتقات النفطية ولتصدير الباقي

عن الأنواع الأخرى التي تحتاج إلى يد عاملة وعمالة ماهرة ومتخصّصة. كذلك ستنشأ حول هذا القطاع شركات مكمّلة مثل التخزين الاستراتيجي الذي بدأ مع تلزيم شركة روسية إنشاء خزانات في منشآت طرابلس.

هناك العديد من الأمثلة عن دول لديها محطات تكرير وتستفيد من تصدير إنتاجها الفائض إلى الخارج أبرزها اليونان التي تملك قدرة على تكرير 528 ألف برميل يومياً. ولبنان قد تكون لديه قدرة تنافسية بسبب موقعه الجغرافي القريب نسبياً من الدول المنتجة للنفط، وإمداده بالنفط الخام بسهولة عبر التمديدات الموجودة أصلاً بين العراق ولبنان. وهذا الأمر يقلّل من كلفة الاستثمار الأوّلي، وكلفة النقل التي تدخل في الكلفة التشغيلية، وهذه الأخيرة تُعدّ عاملاً مهماً في احتساب «هامش التكرير». وكلّ ذلك يمكن أن يُسهم في زيادة نسب الأرباح، الأمر الذي يعطي لبنان ميزة تنافسية في مقابل الشركات الأجنبية، التي تعمل في مجال تكرير نفط الخام.

20
مليار دولار
هي عائدات قطاع تصنيع المنتجات البترولية المكررة في اليونان في عام 2019 وهو يشكّل حوالي 10٪ من الناتج المحلي لليونان في تلك السنة

2,7
مليار دولار
هي قيمة الاستثمارات في قطاع تكرير النفط بين عامي 2009 و2012 في الوقت الذي انكمش فيه الاقتصاد بنسبة 20٪

تشغيل محطتي طرابلس والزهراني

لدى لبنان محطتا تكرير للنفط قديمتان في طرابلس والزهراني خرجتا عن الخدمة خلال الحرب الأهلية (الزهراني في عام 1989 وطرابلس في عام 1992). كانت محطة التكرير في الزهراني تقوم بتكرير نحو 17 ألف برميل نفط خام يومياً، إلا أنها أصيبت بأضرار عدّة خلال الحروب. وكانت محطة طرابلس تملك قدرة تكرير 21 ألف برميل من النفط الخام يومياً، وهي كانت تغطّي نحو 15% من احتياجات المنتجات النفطية في لبنان، وهي موصولة على خطّ نقل النفط الممتدّ من العراق عبر سوريا إلى لبنان.

لكن إزاء هذه المعطيات، يبدو أن لبنان أمام فرصة لخفض كلفة استيراد المشتقات النفطية عبر تأهيل محطّتي التكرير والاستثمار فيهما للتوسيع والتحديث. هذا الاستثمار ضروري لأن قدرات المحطتين لا تكفي حاجة السوق اللبنانية التي تبلغ 140 ألف برميل يومياً بحسب أرقام منشآت النفط في لبنان. الجدوى لا تقتصر على تلبية متطلبات السوق المحلية، بل يجب أن تشمل أيضاً قدرات تصديرية تدرّ على لبنان تدفّقات بالعملة الأجنبية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون هذا الاستثمار باباً لخلق فرص عمل. فالمحطات تحتاج إلى يد عاملة وعمالة ماهرة ومتخصّصة. كذلك ستنشأ حول هذا القطاع شركات مكمّلة مثل التخزين الاستراتيجي الذي بدأ مع تلزيم شركة روسية إنشاء خزانات في منشآت طرابلس.

هناك العديد من الأمثلة عن دول لديها محطات تكرير وتستفيد من تصدير إنتاجها الفائض إلى الخارج أبرزها اليونان التي تملك قدرة على تكرير 528 ألف برميل يومياً. ولبنان قد تكون لديه قدرة تنافسية بسبب موقعه الجغرافي القريب نسبياً من الدول المنتجة للنفط، وإمداده بالنفط الخام بسهولة عبر التمديدات الموجودة أصلاً بين العراق ولبنان. وهذا الأمر يقلّل من كلفة الاستثمار الأوّلي، وكلفة النقل التي تدخل في الكلفة التشغيلية، وهذه الأخيرة تُعدّ عاملاً مهماً في احتساب «هامش التكرير». وكلّ ذلك يمكن أن يُسهم في زيادة نسب الأرباح، الأمر الذي يعطي لبنان ميزة تنافسية في مقابل الشركات الأجنبية، التي تعمل في مجال تكرير نفط الخام.

	الانتاج اليومي 2020 (ألف برميل في اليوم)	الانتاج اليومي 2019 (ألف برميل في اليوم)
البحرين	171	197
إيران	2666	2972
العراق	4102	4741
فلسطين المحتلة	0	0
الأردن	0	0
الكويت	2557	2821
عمان	949	972
قطر	1343	1355
السعودية	9402	9981
الإمارات	3138	3487
اليمن	66	61
الجزائر	1122	1259
مصر	587	623
ليبيا	408	1169
المغرب	0	0
سوريا	35	30
تونس	31	34
المجموع	26577	29702

المصدر: إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة

على ماذا سينفق لبنان الـ860 مليون دولار؟

من الأمثلة على قدرة آليات التوزيع التي تمارسها قوى السلطة ومديرها التنفيذي حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أن الرئيس سعد الحريري طلب من سلامة تسديد فواتير استيراد البنادول بقيمة 25 مليون دولار لأنها تعود إلى أسامة دندن. بالنسبة للحريري وسلامة، يعدّ البنادول أساسي في استمرارية المجتمع ويتفوق على أدوية السرطان والقلب والضغط... هذا ليس سوى مثال بسيط عن آلية التوزيع التي ستصبح أكثر فعالية بيد السياسيين عند إقرار البطاقة التمويلية، كما أنها ستصبح أكثر فعالية عند الاتفاق على توزيع المبالغ التي حصل عليها لبنان من حصّته في حقوق السحب الخاصة بقيمة 860 مليون دولار. الدولة بكل أركانها، من رئيس الحكومة المستقيلة إلى رئيس الحكومة المكلّف إلى وزير المال وحاكم مصرف لبنان... كلهم مشغولون بتقديم اقتراحات لإنفاق هذا المبلغ في القنوات التي يرونها مناسبة. نتيجة هذا الجهد الاستثنائي من قوى السلطة وأزلامها، فإن الكارتيلات والتركزات الاحتكارية التجارية والسياسية التي استفادت من الدعم، هي نفسها ستستفيد من أموال حقوق السحب الخاصة.

يُطرح حالياً مجموعة أفكار مرتبطة بإنفاق أموال حقوق السحب الخاصة. سلامة يقول في مجالسه الخاصة إنه يجب إنفاق قسم من هذه الأموال على البطاقة التمويلية، وأن يتم تجميد إنفاق الباقي في انتظار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. لكن هناك آخرون، يرون أنه يجب إنفاق جزء مهم منها على معامل الكهرباء. وبعضهم يقول إن الإنفاق على المعامل يعني حاجة إضافية لمزيد من الفيول المستورد وهذا يتطلب دولارات إضافية يحاول لبنان اليوم تقنينها ويرفض مصرف لبنان تزويد لبنان بها. بعض الخبراء يقترحون أن يتم توزيع هذه الأموال بشكل عقلاني في إطار الإنفاق على البطاقة التمويلية جزئياً، وفي إطار القطاعات الحيوية مثل مراكز إدارة الطاقة الشمسية والنقل العام المشترك، إذ يمكن الاكتفاء حالياً بما يتأمن من كهرباء لكن على ألّا يحجب هذا الأمر توفير قدرات اجتماعية أكبر. ثمة رأي آخر يشير إلى أنه يجب إنفاق هذه المبالغ على معالجة المشاكل المتجذرة بعلاقتها مع الأزمة في اتجاه تثبيت بعض الحقوق مثل التغطية الصحية الشاملة والنقل المشترك من دون البطاقة التمويلية التي ستكون جزءاً من مشروع بطالة الشعب اللبناني. فإقرار بطاقة كهذه، سيتحول لاحقاً إلى مشكلة عند التخلّص منها.

إذاً كيف سننفق هذه الأموال المجانية؟ آلية التوزيع بيد سلامة وقوى السلطة تنتظر على المفرق.

رسم بياني

حقوق السحب الخاصّة

بلغت قيمة ما وزّعه صندوق النقد الدولي من حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء فيه، نحو 650 مليار دولار. وقد استأثرت الدول ذات الدخل المرتفع بالحصّة الأكبر منه بحصّة تبلغ 434 مليار دولار، فيما بلغت حصّة الدول العربية ما قيمته 37,3 مليار دولار. حصّة الفرد في المنطقة العربية من هذا التوزيع تعادل 85 دولاراً في مقابل 350 دولاراً في دول أميركا الشمالية، و266 دولاراً في دول أوروبا وآسيا الوسطى.

في المنطقة العربية، حصلت السعودية على الحصّة الأكبر من حقوق السحب أو ما قيمته 13,7 مليار دولار، أي 37% من مجمل ما استحصل عليه هذه الدول العربية مجتمعة. تليها الإمارات العربية بما قيمته 3,2 مليارات دولار، ثم مصر بنحو 2,8 مليار دولار، فالكويت والجزائر بنحو 2,7 مليار دولار لكل منهما. أما سوريا فقد كانت حصّتها 390 مليون دولار، ولبنان كانت لديه حصّة أكبر بقيمة 865 مليون دولار أو ما يوازي 2% من موجوداته بالعملات الأجنبية بما فيها الذهب، وما يوازي 7% فقط من الأموال بالعملات الأجنبية في محفظته والبالغة 14 مليار دولار.

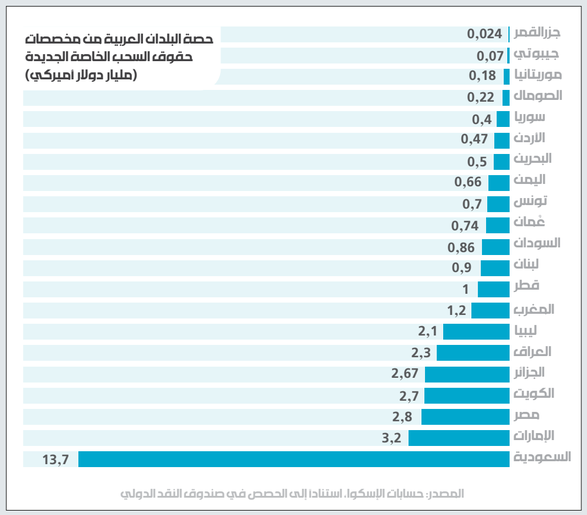

تعريف

الـ«SDR» أو حقوق السحب الخاصّة، هي العملة الخاصّة بصندوق النقد الدولي. وهي، عندما يتم توزيعها على المصارف المركزية من قبل الصندوق، تدخل في موازنة هذه المصارف تحت تصنيف الاحتياطات الأجنبية في موجوداتها. وقد خلق صندوق النقد هذه العملة عام 1969 استجابة للمخاوف من محدودية الدولار في لعب دور الأدوات الوحيدة لتسوية الحسابات الدولية في ذلك الوقت. لذا، يكمن دور هذه الوحدة في زيادة السيولة الدولية، وذلك عبر تكاملها مع عمليات الاحتياط المعتادة. ويمكن استخدام حقوق السحب الخاصة بعدّة طرق من قبل المصارف المركزية؛ يمكن تبادلها مع عمليات أخرى بين هذه المصارف مقابل فائدة ضئيلة (تتغيّر نسبتها كل أسبوعين)، أو احتساب الوحدات التي يمتلكها المصرف المركزي من ضمن الاحتياطات الخاصّة به، وهو ما يمكن الاعتماد عليه للاستدانة الخارجية. تساوي الـSDR الواحدة نحو 1,4 دولار، وتُحتسب قيمتها على أساس سلّة من خمس عملات، هي: الدولار، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين والیوان. لكل عملة منها تثقيل (وزن) على أساسه يُحتسب المعدّل.

قراءات

مقال

ما الذي يمنع مياه الري والشفة عن الجنوب؟

حسين رمال *

يعاني سكان جنوب لبنان، كغيرهم من اللبنانيين، من نقص حادّ في مياه الري ومياه الشفة. يبحثون عنها في باطن الأرض، بينما تجري مياه الحوض السفلي لنهر الليطاني (150مليون م3) نحو البحر. كما تجري مياه الحاصباني والوزاني (نحو 150 مليون م3) خارج الحدود، لتنضمّ إلى بقية الروافد العليا لنهر الأردن ويشرب منها سكان مستعمرات النقب وبيرون بها مساحة من الأرض تزيد عن 30 ألف هكتار في هذه الصحراء.

يعود سبب انقطاع المياه عن سكان الجنوب وعن أرضهم، إلى تقصير الدولة والإدارة المشرفة على المياه، وامتناعها عن تنفيذ المشاريع المائية الكبرى التي مضى على دراساتها الأولية والتفصيلية أكثر من نصف قرن. ومن بينها مشروع ري الجنوب بمنسوبيه: 600م، و800م. هذا المشروع الحيوي ينقل نحو 110ملايين م3 من بحيرة القرعون وبخصّصها لري 15 ألف هكتار وتأمين مياه الشفة لأكثر من 90 قرية جنوبية. ويفترض أن يترافق هذا المشروع مع بناء سدّ الخردلي (127مليون م3)، ومع سدّ الشومرية أيضاً (28 مليون م3). السدّان مخصّصان لجمع مياه الحوض السفلي لنهر الليطاني التي تقدّر بنحو 150مليون م3 وهي تذهب حالياً في اتجاه البحر، علماً بأن تجهيزات هذا المشروع تنتظر بناء جدار في عرض النهر تحت جسر الخردلي (+240م)، وشقّ نفق أرضي، إلى نقطة تجميع مياه تقع على مقربة من جسر بنات يعقوب (+160م) في الجليل، ثم يتم جرّها مباشرة إلى نقطة تحويل مياه الروافد العليا لنهر الأردن عند محطة الطابعة التي نُفّذت في عام 1964.

معظم مياه الحاصباني - وزاني (نحو 150م3) تعبر الحدود نحو طبريا وتضاف إلى مياه الروافد العليا لنهر الأردن ليستفيد منها سكان مستعمرات النقب.

وفي مقابل هذه الكميات المهدورة من المياه، تبرز حاجات سكان جنوب لبنان الذين يعانون مرارة العطش وأرضهم متروكة للجفاف تنتظر مياه الليطاني منذ نصف قرن ونيف، ما يحصل عليه الجنوبيون اليوم يبلغ 95 مليون متر مكعب من المياه موزّعة كالآتي:

- مياه شفة: تقدّر بنحو 40 مليون م 3 على أساس 50م3/فرد/سنة.
- مياه ري: نحو 55 مليون م3 على أساس 700 م3 للهكتار الواحد.

مجموع هذه الكميات من المياه المستهلكة لا يتعدى 11% من ثروات الجنوب المائية. وإذا أردنا أن نفي الجنوبي حقه من مياه الشفة، فإن حصّته اليومية يجب ألا تقل عن 250 ليتراً/فرد/سنة، أسوة بما يحصل عليه الفرد من المياه في الدول المتقدمة.

لذا، تصبح حاجات سكان الجنوب الإجمالية من مياه الشفة مقدرة بنحو 76 مليون م3، بالإضافة إلى كميات من مياه الري تقدّر بنحو 147 مليون م3 في حال استُكمل تنفيذ مشروع ري الجنوب على المنسوبين 600م و800م. وبذلك تقدّر الحاجات الإجمالية للمياه المطلوب تأمينها بنحو 223 مليون م3 ولا تتجاوز 26% من الثروة المائية الجنوبية، ويمكن تأمينها من المصادر الآتية:

- 110 ملايين متر مكعب عبر الناقل 800م.
- 90 مليون متر مكعب عبر سد الخردلي.
- 28 مليون متر مكعب عبر سد الشومرية.

تأمين هذه الحاجات بحدّها الأدنى يتطلب تنفيذ مشاريع المياه الكبرى التي تتضمن إنجاز المشروع الحالي لري 115 ألف هكتار جنوبي مجرى الليطاني، وتنفيذ بناء سدّي الخردلي والشومرية القائمَين على المجرى السفلي للنهر. لكنّ مشروع ري الجنوب الحالي تواجهه عقبات منها

> **يمكن للجنوبيين الحصول على 223 مليون متر مكعب سنوياً عبر سدّي الخردلي والشومرية ومرحلة الـ800م من مشروع ري الجنوب**

تمويل المرحلة الثانية منه المتعلقة بتمديد الشبكات. ولا يبدو حتى الآن أن هناك جهة مستعدّة لمتابعة تمويل تنفيذ المشروع. كذلك يحتاج الأمر إلى تحديث شبكات الري، وشبكات مياه الشفة القديمة، واستخدام المياه بشكل عقلاني سليم.

إنّ النقص في إمداد الجنوبيين بالمياه يسبّب عواقب كارثية من بينها:

- نزوح نصف السكان من قراهم إلى بيروت وضواحيها والهجرة إلى خارج لبنان أيضاً بحسب ما ثبت في المسح الميداني الشامل الذي نفّذته المصلحة الوطنية لنهر الليطاني في أواسط السبعينيات أثناء قيامها بدراسة مشروع ري الجنوب.
- تحوّل نصف الأراضي القابلة للزراعة إلى البور، مع تراجع حادّ في المنتجات الزراعية المخصّصة للغذاء من حبوب وإنتاج حيواني بنسبة تتراوح بين 50% و60%.
- يؤدي النقص في المياه إلى شنّ هجمة شرسة على مياه الخزان الجوفي نفذها أصحاب رؤوس الأموال وكبار ملاكي البساتين في السهل الساحلي الجنوبي عبر إقدامهم على حفر آبار جوفية عشوائية واستثمار مياه الآبار بشكل جائر. كذلك أقدموا على إلغاء اشتراكاتهم في مياه مشروع ري القاسمية ورأس العين، وأمعن هؤلاء في استباحة المياه الجوفية عبر سحبها بشكل متمادٍ ما سبّب ملوحتها نتيجة تسرب مياه البحر إليها.
- حُفرت مئات الآبار الجوفية لحساب بلديات الداخل الجنوبي بمعدل 4 إلى 5 آبار في البلدة الواحدة بهدف الحصول على مياه الشفة رغم علمهم المسبق بأن استثمار المياه الجوفية في هذه المناطق مكلف جداً، وغير اقتصادي، ولا يسهم في سد الفجوة المائية التي تنتج عن عجز شبكات توزيع المياه العامة عن توفير المياه لسكان القرى. والجدير بالذكر أن معظم هذه الآبار متوقف حالياً، بسبب انخفاض منسوب المياه في البئر، أو بسبب عجز البلدية عن تشغيله. وقد أسندت مهمة تشغيل بعض هذه الآبار إلى مجلس الجنوب وبعضها الآخر ينتظر لفتة كريمة من المتمولين.

المياه التي تؤمّنها شبكات الدولة مضافاً إليها ما يُسحب من الآبار الجوفية، تؤمن حاجات نصف سكان القرى من المياه مرة أو مرتين في الأسبوع، والنصف الباقي من السكان يحصلون على حاجاتهم بشراء المياه من ناقليها بواسطة «ستيرنات» أو شرائها معبأة بقناني وعبوات بلاستيكية من السوبر ماركت.

كل هذه الوقائع المأسوية ناتجة بالدرجة الأولى عن:

- غياب الدولة وتقصيرها عن تنفيذ المشاريع المائية الملحوظة ما أفسح المجال أمام التعدّي على مصادر المياه، واستغلالها بصورة غير شرعية واستباحتها وتبديدها.
- غياب القوانين والتشريعات التي تحمي مصادر المياه وتمنع التعدي على حرم الأنهر والينابيع، وكذلك تمنع التعدّي على مياه الخزان الجوفي باعتباره رصيداً استراتيجياً لمواجهة السنوات الشحيحة. كما تفرض الحصول على ترخيص مسبق لحفر الآبار الارتوازية من الإدارة المشرفة على المياه.

عدم حصول الجنوبيين على حصتهم الطبيعية من المياه هو بمثابة جريمة كبرى تضاف إلى جرائم إسرائيل التي ارتكبتها بحقهم منذ احتلالها لفلسطين. وما يدمي القلب أكثر في هذه الكارثة، أن مياه الحاصباني يشربها منذ نصف قرن، سكان المستعمرات في النقب، بينما تعاني قرى وبلدات مرجعيون وحاصبيا والخيام من شدّة العطش، مع أن نبعي الحاصباني والوزاني ينبعان من أراضيها ولا بدّ من التذكير هنا أنه في عام 2000 تم تركيب مجموعة مضخّات على نبع الوزاني على بعد أمتار من مواقع العدو لتضخّ كمية من المياه لا تتجاوز الـ 4 ملايين م3 سنوياً. آنذاك المقاومة تحدّت إسرائيل أن تتعدى على هذه المنشأة من دون أن تتمكّن هذه الأخيرة من مواجهة التحدّي. فما الذي يمنع لبنان إذاً، من أن يُقدم على ضخّ حصته كاملة (45 مليون م3) من النبع طالما عنده مقاومة تردّ على التعدي بأعنف منه؟

* مهندس زراعي

مقال

المكسيك تقصي النيوليبراليّة

برابهات باتنايك

وصف الرئيس المكسيكي لوبيز أوبرادور في خطابه الافتتاحي، النيوليبرالية، بأنها «كارثة». وكان الحزب السياسي اليساري «موريينا»، الذي ينتمي إليه، قد صرّح في برنامجه العملي: «لقد كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية فشل النموذج النيوليبرالي، السياسة الاقتصادية التي تفرضها المنظمات المالية الدولية تؤدي إلى أن تكون المكسيك واحداً من البلدان ذات النمو البطيء». برنامج «موريينا» اقترح بدلاً من ذلك أن «تتحمّل الدولة مسؤولية قيادة التنمية من دون تدخل أجنبي».

من هذا المنظور، وضع أوبرادور مجموعة من التغييرات الاقتصادية التي تمثل الابتعاد عن النيوليبرالية، وإعادة تأسيس نظام اقتصادي تلعب فيه الدولة دوراً توجيهياً قوياً ابتعدت عنه قيادة البلاد على مدى العقود العديدة الماضية. وليس مستغرباً أن يتعرض أوبرادور للهجوم من قبل الصفاة الغربية بسبب هذه الجرأة، إذ وضعت مجلة الإيكونوميست، ومقرها لندن، في عددها الصادر في نهاية آيار الماضي، صورته على غلافها الأمامي تحت عنوان «المسيح الكاذب للمكسيك».

ما يلفت الانتباه في هذا الهجوم الإعلامي الغربي هو أنهم، مع إدراكهم للطريق المسدود الذي جلبته النيوليبرالية للاقتصاد العالمي، يُظهرون تعاطفاً أكبر بكثير مع عملية الابتعاد عن النظام النيوليبرالي عندما يتعلق الأمر بدول المركز؛ ولكن عند أي تحول بعيداً عن النيوليبرالية في اقتصادات العالم الثالث، فإنهم ينهالون عليه بالانتقادات. هذا ليس مجرد موقف مزدوج. إنه يمثل ظاهرة الإمبريالية، إذ يُعتبر تضييق الدخل في العالم الثالث ضرورياً لانتعاش خال من التضخم في دول المركز. ورغم أن نصيب الفرد من الدخل فيها أعلى بكثير من دول جنوب آسيا أو أفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن المكسيك لا تزال جزءاً من العالم الثالث، بل إنها جزء مهم منه نظراً إلى كونها دولة مُنتجة للنفط.

في الواقع، تُعتبر إصلاحات أوبرادور ذات أهمية بشكل خاص في قطاع النفط. وفيما كان الطلب على رأس المال الدولي في خدمة المزيد من الخصخصة في قطاع النفط، تحرّكت حكومة أوبرادور في الاتجاه المعاكس نحو إعادة تأميمه. ولهذه الغاية، الزمت شبكة الكهرباء الوطنية بشراء النفط أولاً من شركة بيميكس المملوكة للدولة بدلاً من شركات النفط الخاصة. حتى في مجال التنقيب عن النفط، أوقفت جميع العطاءات الخاصة بحقوق التنقيب عن النفط التي كانت لتديرها شركة بيميكس، التي تتلقّى أيضاً مساعدة مالية من الحكومة. وهكذا، في كل نشاط مرتبط بقطاع النفط، من التنقيب إلى الاستخراج إلى التكرير، تقوم حكومة أوبرادور بتوسيع دور الدولة المكسيكية على حساب المصالح الخاصة الأجنبية.

هذا الأمر له آثار مالية مهمة أيضاً، إذ تأتي أرباح شركة بيميكس إلى خزانة الدولة؛ فكلما كان الحجم النسبي لـ Pemex أصغر، وكلما قلّت الأرباح من هذا المصدر، زاد اعتماد الحكومة على مصادر الإيرادات الأخرى لإنفاقها، ومن المصادر المهمة الأخرى الضرائب المفروضة على النفط محلياً (وهو بالضبط ما كانت تفعله حكومة مودي في الهند). وبالتالي، فإن خصخصة قطاع النفط في المكسيك تعني ضرائب أكبر على النفط، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، لتصبح المكسيك، رغم كونها منتجاً رئيسياً للنفط (أنتجت 2% من إجمالي إنتاج النفط العالمي في عام 2019)، صاحبة أعلى مستوى محلّي لسعر النفط في أميركا الشمالية بأكملها. قطاع النفط ليس القطاع الوحيد الذي عكس فيه أوبرادور السياسات النيوليبرالية. فقد تمّ إيقاف جميع امتيازات التعدين الجديدة للشركات الأجنبية، ولا سيما الكندية، وهناك خطط لتأميم احتياطيات الليثيوم في المكسيك.

وإلى جانب الجهود لاستعادة السيطرة على الموارد الطبيعية في المكسيك، تخطط حكومة أوبرادور أيضاً لاستعادة السيطرة على

> **لقد أصبح التغلّب على النيوليبرالية ضرورة ملحّة ويجب حشد الناس لتحقيق هذه الغاية**

مفتوحة بشكل أساسي للشركات الأجنبية الخاصة.

توقّفت المكسيك عن الاستثمار في توسيع طاقة تكرير النفط المحلية لأكثر من أربعة عقود. واعتادت على إرسال النفط الخام إلى الولايات المتحدة ليتم تكريره هناك. لكنّ حكومة أوبرادور باشرت في إنشاء قدرة تكرير جديدة في المكسيك

مصرفها المركزي. فحتى عندما يتم تعيين محافظ البنك المركزي اسمياً من قبل حكومة البلد، فالشخص المعين في هذا المنصب عادة ما يكون الشخص المقبول من قبل جهات التمويل الدولية. والسياسات النقدية التي يتبعها مثل هؤلاء الأشخاص تعطي الأولوية دائماً للتحكم في التضخم على حساب النمو الاقتصادي. إن انتقاد مثل هذه السياسة النقدية لا يعني أنه يجب تجاهل التضخم. بل إنه يعني معالجة التضخم بشكل مختلف، وليس عن طريق تقليص النمو الذي تنطوي عليه السياسة النقدية المتشددة. لقد كان هذا موضوعاً ساخناً للنقاش في أميركا اللاتينية. يواجه تسارع النمو في اقتصادات العالم الثالث العديد من القيود الهيكلية الحقيقية، التي تنشأ بشكل أساسي من القطاع الزراعي، إذ لا يستجيب الناتج ببطء فحسب، بل تتطلب زيادته تدخلاً واعياً من الدولة على شكل إصلاحات للأراضي، وتوفير المدخلات وغير ذلك من الإجراءات. وبالتالي، فإن أي جهد لزيادة معدل النمو الاقتصادي يؤدي فوراً إلى حدوث تضخم بسبب الاختناق الذي ينشأ في القطاع الزراعي. وإذا أصبح التحكم في التضخم هو الهدف المهيمن، فستتم ممارسة هذه السيطرة من خلال تقليص معدل نمو الاقتصاد في اللحظة التي يرفع فيها التضخم رأسه، ما يعني إبقاء الاقتصاد إلى الأبد في فخّ معدّل الدخل المنخفض. للخروج من هذا الفخ، يجب أن تتوقف السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية بشكل عام عن كونها مقيدة ويجب أن تهدف إلى تعزيز النمو. وإذا ظهر التضخم، يجب معالجته بشكل منفصل من دون تعريض آفاق النمو للخطر من خلال التدخل المباشر في السوق عبر التقنين و«إدارة العرض».

في الفترة النيوليبرالية، تمنح السيطرة على التضخم الأولوية على حساب جميع الأهداف الأخرى، ما يعني إبقاء الاقتصاد محصوراً إلى الأبد في فخ معدّل الدخل المنخفض. هذا ليس بسبب بعض الفهم الأكاديمي الخاطئ؛ إنها طريقة عمل الإمبريالية، التي تصرّ على إبقاء مداخيل العالم الثالث منخفضة، من أجل الإفراج عن السلع الزراعية الموجودة لمتطلبات دول المركز، ومن دون زيادات «لا داعي لها» في أسعار السلع. لذلك فإن الجدل حول السياسة النقدية هو في الحقيقة حول الإطاحة بنظام تفرضه الإمبريالية على اقتصاد العالم الثالث في العصر النيوليبرالي. وهذه هي المهمة التي أخذها الرئيس أوبرادور على عاتقه، الأمر الذي جعل وسائل الإعلام الغربية تسخر منه لالتزامه بـ«الدولة والقومية والحنين إلى السبعينيات» (على حدّ تعبير الإيكونوميست).

يبقى أن نرى مدى نجاح أوبرادور في قلب الأجندة النيوليبرالية، لكنّ الإمبريالية لن تتمكن من إخراج مشروعه عن مساره بسهولة. وبينما لا يزال هناك بعض الوقت قبل الانتخابات الرئاسية في المكسيك، تظهر الانتخابات الأخيرة للهيئة التشريعية وحكام المقاطعات أن أوبرادور يتمتع بدعم شعبي كبير. بالإضافة إلى ذلك، تظهر الانتخابات أنه حشد دعم الأحزاب السياسية الأخرى مثل الحزب الشيوعي الثوري الذي خرج من الثورة المكسيكية وحكم المكسيك لعقود، والتي كان ينتمي إليها اليسار المكسيكي بأكمله في يوم من الأيام. لذلك سيكون من الصعب على الإمبريالية القيام بانقلاب برلماني، كما حدث في البرازيل ضد لولا.

ما يحدث في المكسيك يحمل دروساً مهمة. حتى في الوقت الذي تبذل فيه دول المركز نفسها جهوداً للتخلص من النيوليبرالية، فإنها ستهاجم أي دولة في العالم الثالث تسعى إلى القيام بذلك، وستستخدم جميع أنواع الأسلحة لهذا الغرض، من دعم التشكيلات السياسية اليمينية المتطرفة مثل هذه الجهود، إلى خلق الانقسامات في معسكر الشعب، إلى استخدام الحرب الاقتصادية كما في كوبا (وفي الحالات القصوى حتى التدخل العسكري). لكن إذا بقي الشعب متّحداً وبالتالي فرض الوحدة بين قسم كبير من التشكيلات السياسية، يمكن هزيمة كل هذه المناورات. لقد أصبح التغلّب على النيوليبرالية ضرورة ملحّة. ويجب حشد الناس لتحقيق هذه الغاية.

*نُشر هذا المقال على موقع People's Democracy في 22 آب 2021

دراسة

الاستعمار الجديد: التنمية نموذجاً

حسين شكر

مثّلت أواخر السبعينيات حقبة أساسية لدمج الديون كأحد الخصائص الاستعمارية الحديثة. ففي منتصف هذه الفترة أدّى ازدهار الاقتصاد النفطي إلى تراكم كمية هائلة من رأس المال في أيدي الغرب. وقد خلق تراكم رأس المال هذا صعوبات لدى دول أوروبا والولايات المتحدة لإيجاد استثمارات مناسبة ينتج عنها عوائد عالية. في ظلّ هذا الواقع الجديد، لم يكن أمام البلدان النامية التي كانت ترغب في السعي وراء النموّ والتقدّم وتمويلهما إلا خيار الاستدانة. وفي تلك الفترة كان الحديث عن ضرورة الدين كأداة للتنمية قد أصبح مكتملاً. إلا أن هذا النهج من الاستدانة لتحقيق التنمية والازدهار لم ينته بطريقة جيدة بالنسبة إلى الدول المدينة. وكما يشير فيروز مانجي وكارل أوكويل، فإن معظم المراقبين يتّفقون على أن السياسات النيوليبرالية لصندوق النقد والبنك الدوليين أدت إلى زيادة اللامساواة والفقر على الأراضي الأفريقية في العقود القليلة الماضية. ونتيجة لذلك، أعطت المديونية وكالات الإقراض القدرة على فرض سياساتها النيوليبرالية الخاصة بها على البلدان النامية. فهم أصبحوا حكّام اقتصادات ما بعد الاستعمار.

إن المظهر الحالي للاستعمار الذي يظهر على شكل «الديون مقابل التنمية»، ليس إلا نتيجة للمسار الذي بدأ منذ الأيام الأولى للاستيطان العسكري الاستعماري الاستبدادي. ورغم أن بعض الاختصاصيين يقولون بأن التنمية في وضعها الراهن لا تمثّل العقلية الاستعمارية الجديدة، إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع حول الوجه الاستعماري للتنمية في السياق التاريخي. تحليل مرحلة ما بعد الاستعمار في أدبيات التنمية هو المسؤول عن تحديد الروابط بين الاستعمار والتنمية في البلدان النامية. فمن الواضح أن مرحلة «التنمية» التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء حقبة الاستعمار بوجهه المعروف في أغلبية بلدان العالم الثالث، لا يمكن أن تُفهم إلا بشكل تسلسلي تاريخي. يصرّ منظرو ما بعد مرحلة التنمية على أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية في البلدان النامية، بالإضافة إلى استمرار الاهتمام الغربي بالعالم الجنوبي، يجب أن تُفهم من خلال العدسة الاستعمارية التاريخية. ويعتبر الاختصاصيون مثل مانجي وأوكويل أن التنمية هي أداة الاستعمار لمواصلة سلوك تحكّم المستعمرين في جميع أنحاء الأراضي المستعمَرة. ولتوضيح هذه الفكرة، سنأخذ الحالة الأفريقية كمثال.

العدوان الاستعماري الأكبر

مرّت العلاقة بين دول أفريقيا، كدول نامية، والإدارات الاستعمارية، في ثلاث فترات. الأولى، هي فترة الاستعمار، أو فترة ما بين الحربين العالميتين، حيث تم تكريس كل جهد القوى الاستعمارية لإضفاء الشرعية على تدخّلها الاستعماري في هذه البلدان. والثانية، هي «إجراءات الرفاهية» بعد عام 1940، عندما يدخل العديد من الجهات الفاعلة الدولية في أعمال التنمية. والثالثة، كما ورد في مقدّمة المقال، عندما أصبح الدين صفة فعلية للتنمية بعد تراكم رأس المال في أيدي الغرب.

خلال هذه المرحلة الأولى، كانت خصائص الاستعمار موجّهة نحو استغلال الموارد، والاستبعاد العنصري، والسيطرة العسكرية على الأفارقة وأراضيهم. ورغم أن بعض الخدمات الاجتماعية لم تكن بعيدة المنال بالنسبة للأفارقة، إلا أن القوى الاستعمارية رفضت تمويل وتسهيل عملية تطوير أنشطة الرعاية الاجتماعية هذه، في حين خصص المستعمرون إنفاقهم الرئيسي لهدف تعميق قوة المستوطنين البيض. في حين كانت الجماعات التبشيرية والجمعيات الخيرية مسؤولة عن بعض الدعم الاجتماعي وضروريات المعيشة للأفارقة الريفيين.

في فترة ما بعد عام 1940، بعد الحرب العالمية الثانية، ساهمت التغيّرات المهمة التي فرضتها الحرب في تشكيل الحكم الاستعماري. ومن العوامل التي ساهمت

> **إن المظهر الحالي للاستعمار الذي يظهر على شكل «الديون مقابل التنمية» ليس إلا نتيجة للمسار الذي بدا منذ الأيام الأولى للاستيطان العسكري الاستعماري الاستبدادي**

في تشكيل هذه المرحلة، أولاً، الضغوط المالية التي مرت بها القوى الإمبريالية بعد الحرب المرهقة. ثانياً، الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار والتي أعدها العمال الأفارقة الأصليون الذين بدأوا في تحقيق حقوقهم في التمتع بالرفاهية وإدارة عملية التنمية من خلال تحدّي ظلم السلطات الاستعمارية. وثالثاً، تجلّت ولادة النظام الدولي الإنساني من خلال مشاركة العديد من المنظمات مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في جميع أنحاء أفريقيا.

في هذه الفترة، شهد النظام الدولي ظهور مفاهيم مثل «المساعِد مقابل المساعَد»، و«التقسام العرقي عن طريق تصنيف العالم وتقسيمه بين دول العالم الثالث التي تحتاج إلى مساعدة، ودول أخرى، على وجه التحديد الدول الغربية، التي تلعب دور المساعد والنموذج الرائد للنجاح في العالم.

نتيجة لهذه التغيرات، تحوّل اعتماد القوى الاستعمارية إلى الاستغلال والإقصاء العنصري من أجل السيطرة على المستعمَرين. وأدّى ذلك إلى فقدان الاستعمار العسكري كفاءته وموثوقيته، ما دفع المستعمرين لإيجاد بدائل لمواصلة مشاريعهم الاستغلالية. لذلك، كان خلق مفهوم التنمية هو الحل. في هذه المرحلة، بدأ الاستعمار تجربة هذه التعديلات ودخل مرحلته الجديدة، حيث وُلد مفهوم الاستعمار الجديد. وتم استبدال الفترة الاستعمارية المباشرة بسلوك استعماري جديد غير مباشر ينتج عنه استغلال شبيه بالاستعمار، كانت خصائصه الرئيسية، كما يلاحظ دي جاي مورغان، هي اعتماد المقاطعات المستعمرة الإجباري على مواردها البشرية في التنمية الاجتماعية. دفع هذا القوى الاستعمارية إلى الاستثمار بكثافة في التخطيط طويل المدى للتعليم. ما حدث هو أن القوى الاستعمارية في الخمسينيات من القرن الماضي (كانت هذه الفترة معروفة بشكل خاص للسلطات البريطانية بعصر إعداد المستعمرات لحكم ذاتي بعيد المدى) بدأت في تحويل الإدارة إلى جيل خاص من الأفارقة المتعلمين.

تم اختراع شركات التنمية الاستعمارية أيضاً في أواخر الأربعينيات وفي الخمسينيات، ما أدى إلى مشاركة الإداريين الاستعماريين في خدمات الرعاية الاجتماعية للأراضي المستعمرة، مثل التعليم والرعاية الصحية والزراعة. يذكر كيرك جرين أن مفهوم الإدارة الاستعمارية في هذه الحقبة لم يكن يتعلّق فقط بالقوانين، ولكن أيضاً بالتنمية الاجتماعية والفوائد الاقتصادية. وبدأ عمل الضباط الاستعماريين يتغيّر في مظهره بين ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها. فقد تحوّل عملهم من حكم الإمبراطورية والحفاظ عليها وعلى الفوائد الاستعمارية من خلال العدوان الاستبدادي المباشر لاستغلال الموارد إلى الحفاظ عليها من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمستعمرات.

يعتقد فردريك كوبر وإليزابيث غارلاند وجون رابلي أن هذا التدخّل في التنمية الاجتماعية الاقتصادية كان لتأمين مكتسبات المستعمر بطريقة لا تخاطر بوجوده على المدى الطويل. ويقولون إن التنمية، كأداة، ساعدت المستعمرين أكثر من الاستعمار المباشر. وقد تم تأطير سلوك أداة التنمية من خلال تمكين «الطبقة العرقية» التي تم إنشاؤها سابقاً من المتعلمين الأفارقة ومساعدتهم وتقديم المشورة لهم في قضايا المعيشة مثل الزراعة والرعاية الصحية واستخدام المياه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة لم تكن لتصل إلى الاستدامة لولا إقامة هذه «الطبقة الإثنية» الجديدة التي تخضع لقوى الاستعمار التي قامت بتعليمها.

موازين بناء الأنظمة

تعكس العلاقة بين الاستعمار والتنمية مفارقة الحياد في عملية التنمية في عالمنا. من الواضح أن الاستعمار قد شهد تحولاً في خصائص حكمه، ما أدّى إلى مراحل مختلفة من مظاهره. لكن هذا لا يعني أن جميع التدخلات التنموية هي تدخلات استعمارية، ولا كل استيطان استعماري سيحقق التنمية. ومع ذلك، فإنه يوضح أن البلدان المتقدمة التي تعرض التنمية يمكن أن يكون لها مخطّطات استعمارية وجشع على موارد الدول التي تحتاج إلى التنمية. كما أنه يوضح أن عملية التنمية تستلزم خصائص الاستعمار من خلال تجميع القوّة حصراً بأيدي أصحاب المصلحة، ومن خلال تأطير الضعف الاقتصادي عند الأطراف الأخرى التي تحتاج إما إلى خبرة إنمائية أو تطلب ديوناً للمساعدة الإنمائية. باختصار، إن التنمية، باعتبارها مظهراً من مظاهر الاستعمار الجديد، لديها قوّة بناء أنظمة مستقطَبة، حيث يكون أحد أطرافها معتمداً بشكل كامل على الآخر وبخضع لإرادته، والأخير لديه القدرة على استغلال موارد الأول.

مقال

اتفاقية «أليكا»
الأوليغارشيا التونسية والاتحاد الأوروبي

ليلى الرياحي وحمزة حموشان *

شهدت تونس تغيّراتٍ جذريّةً خلال العشريّة الماضية وما زالت ستواجه المزيد منها خلال السنوات المقبلة إذا ظلّ الاتحاد الأوروبي على نفس النهج. بصفتها البلد الأول الذي أطاح بديكتاتوره في بداية 2011 أطلقت تونس سلسلة من الثورات على امتداد شمال أفريقيا وغرب آسيا قادت إلى إعادة تشكيلٍ سياسي ما زالت آثاره مستمرة إلى حدّ الآن. وفيما ما زال يُنظر عموماً إلى تونس كقصّة «نجاح» نسبة إلى «الربيع العربي»، يتبيّن أن الانتقال في الواقع هو أكثر تعقيداً مما يبدو عليه الأمر. إذ تعزّزت الاتجاهات الاقتصادية السائدة وسلطة النخب السياسية والاقتصادية، فيما لم يجنِ الشعب التونسي بعد ثماراً ملموسةً من ثورته. وبينما ظاهرياً تُعدّ تونس بلداً ديمقراطياً، لم تستطع سلسلة من الحكومات «التكنوقراطية» إحداث موازنة بين مصالح النخب التقليدية وعموم الشعب الأقل حظاً. دور الاتحاد الأوروبي وغيره من الفاعلين الدوليّين في هذا التحوّل، أثار جدلاً في ظلّ محاججة البعض بأن التغيير الجاري الموّل غربياً، يهدف في الواقع إلى تقويض طموحات الشعب التونسي في تحقيق الكرامة والخبز والسيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية. فقد أيّد الفاعلون الغربيون والاتحاد الأوروبي بشكل حاسم، إرساء المزيد من نفس السياسات الاقتصادية التي يرى كثيرون أنها خلقت المشاكل في تونس بالمقام الأول.

لتونس تاريخ طويل وشبكة من الروابط مع الاتحاد الأوروبي، وفرنسا خصوصاً، عندما صارت «محميّة» فرنسية في 1881. وفيما منحت البلاد استقلالها الرسمي في 1956، كان صعباً محو تركة الاستعمار. استمرّت الأنماط الإمبريالية، حيث بُنيت الاقتصادات الكولونيالية من أجل تلبية حاجات السلطة الحاكمة وعلى أساس التبعية الاقتصادية للحاكم الاستعماري السابق.

وفي ظل هذا السياق من الإرث المنظومي والاختلال العميق لموازين القوى، وكذلك ما أحدثه «الربيع العربي» من اضطرابات، اقترح الاتحاد الأوروبي تشكيلة جديدة من الاتفاقيات التجارية مع تونس وجيرانها.

اقترح الاتحاد الأوروبي، أن تصادق معه تونس على اتفاق تبادل حرّ شامل ومعمّق («أليكا» نسبة للتسمية الفرنسية الشائعة)، وقد انطلقت المفاوضات حوله منذ ست سنوات. الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذا الاتفاق قد يكون بليغاً. لذا نقوم بفحص هذه الهواجس بخصوص «أليكا» والتي أُقصيت من المفاوضات الرسمية ومن الحوار الوطني في تونس حول الاتفاق التجاري المقترح.

مسار المفاوضات حول أليكا كان إشكالياً في ثلاث أوجه تحديداً:

- مفاقمة اختلال موازين القوى بين تونس والاتحاد الاوروبي مختلفة بشكل صارخ. يبلغ متوسط دخل الفرد والناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي أضعاف نظيريهما في تونس، فيما تمثّل أوروبا أكبر شريك تجاري للبلد وأحد مُقرضيه الأساسيّين. تمنع التبعية متعددة الأوجه لتونس نحو أوروبا، إلى جانب اللاتماثل البديهي بينهما، إمكانية إجراء أي مفاوضات متوازنة.

- الاتحاد الأوروبي يعتمد سياسة العصا والجزرة التقليدية لإجبار تونس على التوقيع. فقد قدّمت الحكومات التونسية اتفاقية «أليكا» كفرصةٍ لبلوغ مرتبة الشريك المميز لأوروبا، وكخطوة متقدمة على طريق الاندماج في السوق الأوروبية المزدهرة، وكشرّ لا بدّ منه لإعادة الاقتصاد إلى السكّة السليمة عبر تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في الواقع، إن الحكومات التونسية الأخيرة، المتورّطة في خدمة الدين الخارجي، لم تستطع رؤية خيارات أخرى غير المواصلة في لبرلة (من ليبرالية) السوق الداخلية، من أجل استمرار الاستفادة من التمويل والمساعدة التقنية من الأوروبيين. علاوة على ذلك، مارس الاتحاد الأوروبي الضغط والابتزاز على تونس من خلال إدراجها على قائمته السوداء للجنان الضريبية في كانون الأول/ديسمبر 2017، وعلى قائمته السوداء لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب في شباط/فيفري 2018. وما يثير القلق هو أن الإدارة التونسية لم تقم بأي دراسة رسمية من أجل ترشيد مقاربتها حيال الاتفاقية المطروحة.

- الاستشارة الإشكالية للمجتمع المدني. فقد اتسمّ التشاور مع المجتمع المدني بكونه إشكالية جديّة وغير شفافة. إذ تم انتقاء المنظمات المستشارة رسمياً بعناية، وقد أثيرت مخاوف بشأن طبيعة نشاطها وتمويلها. كانت النتيجة غير المفاجئة هي أن «ممثلي المجتمع المدني» المختارين على المقاس، قدّموا مطالب ضعيفة ومحدودة إلى الاتحاد الأوروبي، فيما أقصيت من المفاوضات الفئات الاجتماعية المتضررة من اتفاقيات «التجارة الحرّة» (مثل صغار الفلاحين، العاملات الزراعيات، العمال غير النظاميين، صغار ومتوسطي المنتجين، المستهلكين والمستفيدين من الخدمات العمومية).

الآثار المتوقعة لـ«أليكا» يمكن أن تكون مدمّرة لغالبية الشعب التونسي:

- استغلال مخزون تونس من اليد العاملة الرخيصة. الأجور المنخفضة هي الميزة التفاضلية الأساسية لتونس وهي ما تستهدفه اتفاقية «أليكا». فعلى سبيل المثال، الأجر الفلّاحي الأدنى في تونس هو 15,5 دينار لليوم (نحو 5 يورو)، فيما يبلغ في فرنسا 10 يورو للساعة ـ وهكذا فإنّ يوم العمل الفلّاحي في تونس يساوي نصف ساعة من نظيره في فرنسا. من خلال لبرلَة قطاعي الفلاحة والخدمات وتسهيل دخول رأس المال الأوروبي، ستمسح الاتفاقية باستغلال قوة العمل المحلية بأبخس الأثمان. ستشجّع «أليكا» المستثمرين الأوروبيين على نقل الأنشطة كثيفة العمالة إلى تونس من أجل تعظيم أرباحهم، وذلك من خلال استخلاص القيمة التي يخلقها العمال التونسيون المستغلون بكثافة مقابل أجور زهيدة.

- تقويض الغالبية العظمى من الشركات التونسية. فقد دأب الخطاب الرسمي على الترويج لاتفاقية «أليكا» عبر التركيز على «الشركات الصغيرة والمتوسطة (ش.ص.م). تستهدف الاتفاقية بشكل خاص حاجات هذه الشركات التي يتم تقديمها قاطرات للنمو الاقتصادي والابتكار وخلق مواطن الشّغل. إلّا أنه فيما تنتمي 83% من المؤسسات الأوروبية إلى تلك الفئة، فإنها لا تتعدّى في تونس نسبة الـ3%.

- الشركات الصغيرة (ش. ص): تفكّك متوقع. في تونس تمثّل الشركات الصغرى نحو 95% من الشركات وتعدّ الفاعل الاقتصادي الأساسي فيها. ومن غير المتوقع أن تنمو هذه الشركات في ظل «أليكا» بل الأرجح هو أنها ستتفكك وتختفي لصالح الشركات الأكبر. حالياً تنشط هذه المؤسّسات في سوق محمية وتوفّر دخلاً لمئات آلاف العائلات، لكنها تظلّ هشّة وذات موارد محدودة جداً. لن تصمد هذه الشركات في وجه تسونامي منتجات أوروبا واجتياح رؤوس أموالها ولا سيما من دون سياسات مصمّمة من أجل حمايتها وتقويتها.

- الشركات الصغيرة والمتوسطة (ش. ص. م): الإنتاج والتصدير نحو أوروبا. بالنسبة للقلّة القليلة من الشركات التونسية الكبيرة، تراهن اتفاقية «أليكا» على نجاحها في خلق مواطن شغل إثر اندماجها في نظام «التجارة الحرّة» الأوروبي. اجتمعت المصالح المتداخلة بين الأوليغارشيا الريعية التونسية وأصحاب السلطة السياسية والفاعلين الغربيين في «التجارة الحرة»، على الضغط من أجل اتفاقية تجارية ستوجه الاقتصاد التونسي نحو دعم الشركات المصدِّرة حصراً. ستعزّز الاتفاقية التبعية الراهنة للنظام الاقتصادي تجاه تلك المصالح الضيقة من خلال سياسات عامة تخدم أكثر فأكثر قطاعات لا تقدّم سوى قيمة مضافة جدّ ضعيفة للاقتصاد المحلي، لكنها تخلق في المقابل أرباحاً للشركات المصدرة وأرباحاً ضخمة للشركات الأوروبية.

- برنامج التأهيل: تعميق اللامساواة وتركيز رأس المال. كثيراً ما يقع تقديم برنامج التأهيل على أنه المكسب الرئيسي لتونس الذي يستحق كل التضحيات. ويقع تعريفه كمسار مستمرّ يهدف إلى تحضير وتأهيل الشركات ومحيطها لمتطلبات المنافسة الدولية. بيد أن سجلّ برنامج التأهيل السابق (الذي بدأ في 1995 مع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي) لم يبرهن على ذلك. إذ أقصى كل الشركات الصغرى من مسار التأهيل رغم محوريتها بالنسبة للاقتصاد التونسي. فيما وجّه الاستثمار نحو التصدير والخدمات، ما أدّى بدوره إلى سحب التركيز الاقتصادي بعيداً من القطاعات المنتجة. فشل البرنامج في تجاوز مستوى التعاقد من الباطن (عقود المناولة) في السلسلة العالمية للقيمة، بل عوضاً عن ذلك، كرّس التبادل غير المتكافئ لصالح الاتحاد الأوروبي وأبقى على تونس في موقع المهيمَن عليه داخل النظام الرأسمالي العالمي. سيتبع برنامج التأهيل الجديد بلا شكّ نفس المنطق والمنهج.

> حان الوقت كي تفكّر تونس بعمق، ولكي تجري تقييماً موضوعياً لخمسة وستين عاماً من الاستقلال ومن المبادلات الاقتصادية مع أوروبا

حان الوقت لتقييم المبادلات الاقتصادية مع أوروبا

حان الوقت كي تفكّر تونس بعمق، ولكي تجري تقييماً موضوعياً لخمسة وستين عاماً من الاستقلال ومن المبادلات الاقتصادية مع أوروبا. لم يعد ممكناً الاستمرار في التعامي عن واقع الاقتصاد التونسي، عن طبيعة علاقاته مع الاتحاد الأوروبي والصلات المترابطة بين بنية السلطة السياسية المحلية والتوجّه المنهج نحو «التبادل الحرّ». كبلدٍ انعتق حديثاً من ربقة الديكتاتورية ويبحث الآن عن طريقة جديدة للتنمية، يكتسي سؤال النهج الاقتصادي الأصلح، أهمية جوهرية. مطلوب مخطط اقتصادي ومنوال تنمية جديدين من أجل وضع البلاد على السكة نحو تنمية مستدامة ومنصفة. استراتيجية كهذه يجب أن تناقش وتطور ويقع اختيارها بشكل ديمقراطي من قبل الشعب التونسي.

يخضع نهج الاتحاد الأوروبي لمصالحه التجارية ـ صُمّمت اتفاقية «أليكا» من أجل إدماج الشركات التونسية الأكثر ربحية في السوق الأوروبية الحرّة ومن أجل تكييف السوق التونسية لتزويد الاتحاد الأوروبي. يناقض هذان الهدفان أغلب المصالح التونسية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. سيكون من السذاجة بمكان توقّع ألا يكون لتعميق اللامساواة وترسيخ التبعية الاقتصادية الناتجة عن «أليكا» آثاراً سياسية، ولذلك من النباهة استحضار أن الشعارات الرئيسية للانتفاضة التونسية نادت بالعدالة الاجتماعية وإنهاء امتيازات الأوليغارشية الحاكمة.

في هذا السياق، من الأهمية القصوى لناشطي منظمات المجتمع المدني على ضفتي البحر المتوسط أن:

- يبرزوا ويعزّزوا أصوات الفاعلين والشرائح الاجتماعية التي ستتأثّر سلباً باتفاقية «أليكا» (صغار منتجي الغذاء، العمال غير النظاميين، العمال الفقراء...).

- التأكّد من أن القضايا الرئيسية تُثار من قبل الفاعلين أنفسهم تجاه الحكومات، وداخل تمثيليّات الشعب العامل.

- إزالة الغموض عن العقيدة المسيطرة لـ«التجارة الحرّة» وإظهار كيف تعزّز شروط التجارة غير العادلة لتونس، حابسة البلاد في دائرة مستعصية من الديون المتراكمة وما يصحبها من شروط قاسية.

*** هذا النصّ هو خلاصة دراسة أعدها كل من ليلى الرياحي وحمزة حموشان بعنوان «التبعية الشاملة والمعمقة: كيف يمكن لاتفاقية تجارية مع الاتحاد الأوروبي تدمير الاقتصاد التونسي». نشرت هذه الدراسة في تموز 2021 على موقع الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة،وهي من منشورات المعهد الدولي (TNI.org)، وشبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية، والمنصّة التونسية للبدائل.**